

جامعة تشرين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

النمو
بين أبي علي الفارسي وابن يعيش

رسالة تتقدم بها الطالبة
هند سليم خيربك

لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إشراف:
الدكتور إبراهيم البج

٢٠٠٧م

١٤٢٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

عَلَّمْتَنِي أَنَّ الأحلام أجنحة الحالمين والإرادة صرخة يبلغ الأفق صداها...
عَلَّمْتَنِي أَنَّ الحياة بحر لا ضفاف له وَأَنَّ الإنسان الذي يصنع نفسه أعظم قدراً
من الإنسان الذي يصنعه الآخرون إليك أبي... ..

إليك... ..أيتها النقية كنبيع العذبة كطهر المشرقة كصبح الساكنة كاليل
حالم... ..

إليك يا من عَلَّمْتَنِي أَنَّ الطريق إلى الجنة يبدأ من قهر الذات وَأَنَّ السبيل إلى
العلا ينبع من حب الحياة... ..إليك أُمي

معاً عشنا الدمعات وصداها... ..
ورقصنا في صباحات الياسمين... ..
وضحكنا وبكيننا ولهونا وعبتنا... ..
وزرعنا محاصيل الحب وحصدناها... ..
إلى كل أيقونة منكم أخوتي عفاف يعرب قحطان

شكر وتقدير

سنوات رحلت من زمني ، لتصبح في طيات النسيان ٠٠٠ لا أذكر منها سوى
أساتذة أهدوني العلم فأهدتهم الذاكرة تاريخاً أبيض كالنهار ٠٠٠
تحية حبّ زنبقينة أوجهها إلى أستاذي الدكتور إبراهيم البب ٠

مقدمة:

الحياة في تبدل دائم، فما كان في الماضي جديداً، أصبح في الوقت الحاضر تقليدياً وماضياً. من هنا كانت الحاجة ملحة للانطلاق نحو كل جديد. فالحياة في ديمومة واستمرار، ونحن مطالبون بالتجديد، وتقديم الرؤى الإبداعية ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وخاصة فيما يتعلق (باللغة)، وسيلة التفاهم للناطقين بها، والسبيل إلى كل ما من شأنه التطور والرفي.

وقد خلف العرب تراثاً لغوياً خصباً وغنياً، تجلّى في كتب النحو المفصلة الجامعة، التي اتضحت فيها مذاهب النحاة في تقعيد قواعد النحو، وصياغة حدوده، واستنباط علله. حيث يمكن للباحث في هذه الكتب أن يتتبع نمو التفكير النحوي، وتطور القضايا النحوية، ولا نكاد نصل إلى القرن الرابع الهجري حتى يكون النشاط العلمي في قمة ازدهاره. والنحو كفرع من فروع هذا النشاط كان أكثر العلوم قوة في هذا المجال، فقد تكاملت أدوات البحث اللغوي عند العلماء حيث ظهرت أصول الدرس من سماع وقياس وتعليل متكاملة، وأصبح هذا الدرس بناءً شامخاً تسلمته العصور حتى وصل إلينا بقوة وامتداد، يمثل عظمة قدمائنا، وعمق فكرهم ودقة أساليبهم في تناول الظاهرة اللغوية، ويعكس التحرر الفكري، والمكانة التي تبوأها العلماء في هذا المجتمع لدرجة أن الحكام كانوا يدعون التلمذة عليهم إعلاءً لشأنهم، من ذلك أن عضد الدولة كان يقول: "أنا غلام أبي عليّ الفارسيّ في النحو".

وأبو عليّ الفارسيّ واحدٌ من علماء العربية في القرن الرابع الهجريّ، وقف حياته على الاشتغال بالنحو حتى أوفى على الغاية في القياس، وانتزع ثلث ما وقع للبصريين من علل النحو، ونظرة سديدة في كتبه ستبين القيمة الكبيرة التي نالتها آراؤه عند المتأخرين، فقد احتلّ مكانة مرموقة في عصره والعصور التالية.

لذلك قصدنا فيما قصدنا إليه من هذا البحث الموسوم "النحو بين أبي عليّ الفارسيّ وابن يعيش" لتوضيح ما لأبي عليّ الفارسيّ من آراء تفرّد بها أو اجتهد فيها، أو انتخبها، أي أن نتبين موقفه من التوجيه النحوي، وخلاف النحاة

حول القضايا النحوية، وما نتج عن ذلك من موافقة ابن يعيش لأرائه أو معارضته لها. كما حاولنا استخراج الأصول النحوية التي صدر عنها كل من الفارسيّ وابن يعيش في تقدير ما ذهب إليه من آراء وأحكام. ولاسيما أن ابن يعيش قد تجلّى فيه النحو العربيّ في القرن السابع الهجريّ تجلياً رائعاً، وبلغ منزلة رفيعة في عصره، حيث لم يكتب لعالم غيره أن يبلغ هذه المنزلة مع قلّة مؤلفاته. لذلك حاولنا أن نتبيّن أثر الفارسيّ في ابن يعيش باعتبار أن كلّ واحد منهما يمثل علماً في مرحلة معيّنة.

وقد واجهت البحث صعوبتان:

الأولى: ما اتّسم به أسلوب أبي عليّ الفارسيّ من غموض، وقلق في العبارة، ووعورة في الكلام، وقد تمّ تدارك هذا الأمر والاستعانة على هذا الغموض، بتناول رأيه في كتبه كافة، حيث اشتهر عنه تناول المسألة الواحدة في أكثر من كتاب.

والثانية: أن ابن يعيش بالرغم من كونه عالماً جليل القدر، وبالرغم من المنزلة الرفيعة التي بلغها في عصره، لم يوله الدارسون الاهتمام الذي ينبغي، وكلّ ما كتب عنه لا يتعدّى صفحات قليلة، فهو لم يحظ بدراسات خاصّة، باستثناء الدراسة التي خصّه بها الدكتور عبد الإله نبهان إذ أفرد له بحثاً مستقلاً.

وقد عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة على مقدّمة وخاتمة، بينهما تمهيد وأربعة فصول، حاولنا خلالها أن نحيط بهذين العالمين ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، بدءاً من السيرة الذاتية في التمهيد و انتهاءً بالنتائج في الخاتمة. فقد تمّ الوقوف على حياة كلّ من الفارسيّ وابن يعيش. فأشرنا إلى اسمهما ولقبهما ورحلاتهما، وشيوخهما وتلاميذهما، ومن ثم الصفات، والأخلاق، والمنزلة التي احتلّاها بين معاصريهما والمتأخرين عنهما.

وخصّصنا الفصل الأوّل للمذاهب النحوية وموقف الفارسيّ من الخلافات، وبيّنا البحث أن المذاهب النحوية لعهد الفارسيّ ثلاثة: مذهب قديمان، وهما: البصريّ والكوفيّ، ومذهب حدث من خلط المذهبين، والأخذ عنهما بعيداً عن التعصّب، وهو مذهب البغداديين.

وكان أبو عليّ بصريّاً في أغلب آرائه، فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب، ويدافع عنه، ولكن بعض الباحثين رأى أنّ الفارسيّ بغداديّ المذهب، والناظر في آرائه وكتبه يرى الكثير من الدلائل على دحض هذه الدعوى ونقضها. فهو في جملة كتبه يأخذ بأصول النحو البصريّ لا يشذ عنها. ويذكر البصريّين بلفظ (أصحابنا) وخاصة حين يعترض على رأي كوفيّ أو بغداديّ. ومع ذلك كان قدوة للمتأخرين يناقش آراء أسلافه كوفيّين وبصريّين، وكان مشغولاً بالعلم يأخذه عن أهله، بصريّاً كان أو غيره، بعيداً عن العصبية المذهبية التي تعمي عن الحق. فقد كان مطلعاً على ثروة نحويّة كبيرة من آراء البصريّين والكوفيّين، ممتلكاً قدرة فائقة وعلماً واسعاً، يستطيع بهما أن يفاضل بين هذه الآراء. وإن كان في معظم هذه الآراء موافقاً للبصريّين إلّا أنّه استفاد كثيراً من آراء الكوفيّين النحوية يأخذ منها ما يراه صائباً، ويذهب إلى استحسان ما ذهبوا إليه.

ثم خُصّ الفصل إلى أنّ الفارسيّ لم يكن مقلداً للبصريّين أو غيرهم، وإنّما كان يعرض الآراء المختلفة ويمعن النظر فيها، فإذا ما اعتقد بصحة رأي أخذ به ورجّحه على غيره، وإن كان مخالفاً لآراء الجمهور، فهو مستقلّ الشّخصيّة حادّ الفكر، يرى الرأي فلا يخشى أن يخالف فيه من سبقه، كوفياً كان أم بصريّاً، وينفذ من خلال هذه المخالفة إلى آراء جديدة اجتهادية خاصّة به، لم يسبق إليها، نثرها المتأخرون في كتبهم وقرنوها بآراء زعماء المدرستين.

ودرسنا في الفصل الثّاني، منهج أبي عليّ الفارسيّ، حيث تطرّقنا إلى دراسة الأصول والقواعد العامّة التي صدر عنها أبو عليّ الفارسيّ، وبنى عليها مادته

النحوية. فقد تمّ رصد السماع والقياس وتوضيحهما بشكل عام، ثم كيف تمّ تطبيقهما عند الفارسيّ، الذي يروى عنه أنّه كان يقول: "أخطئ في خمسين مسألة في اللّغة ولا أخطئ في واحدة منها في القياس" وهذا يعني اعتماد منهجه على القياس أساساً في الدرس اللّغوي، ممّا سيجعل العقل، والمنهج العقليّ عماد أسلوبه

في النحو. فالفارسيّ أوفى على الغاية في القياس، وانتزع ثلث ما وقع للبصريين من علل النحو.

وتحدثنا عن منطق الجدلي و قدرته على الكلام بالأسلوب السهل والأسلوب الصعب.

وأشرنا إلى الحدود والمصطلحات لدى الفارسيّ التي تبين استخدامه مصطلحات بصرية، واستعانته ببعض المصطلحات الكوفيّة ، وأنّ له مصطلحات خاصّة به تخالف ما استقرّ عليه الدارسون .

وعقدنا الفصل الثالث لدراسة ابن يعيش مذهباً ومنهجاً. فكشف البحث عن بصرية ابن يعيش، وإن كان يأخذ ببعض آراء الكوفيين. وتناول الأصول العامّة التي بنى عليها مادته من سماع وقياس وتعليل، وتوقف عند الحدود والمصطلحات التي استخدمها ابن يعيش، وانتهى الفصل بنتيجة أنّ ابن يعيش لا يمكن أن نعتبره مبدعاً فلم يكن له منهج خاص به أو مذهب نُقل عنه أو عُرف به، وإن كان كتابه يدلّ على سعة اطلاعه، وعمق تجرّره في علم النحو، واستفادته من التجارب السابقة في تهذيب القواعد، وترتيب الأبواب، ووضوح العبارة ودقّتها، فقد قصد ابن يعيش أن يؤلّف كتاباً واضحاً في النحو، يقتصر فيه على عرض المسائل الظاهرة، في عبارة ميسّرة مبسّطة، آخذاً بالرأي الذي يراه صواباً، بصرياً كان أم غير بصري، تحقيقاً لاستقلال الرأي، وعدم التعصّب لمذهب من المذاهب النحوية.

أمّا الفصل الرابع فقد تناول القضايا النحوية بين أبي عليّ الفارسيّ وابن يعيش سواء المشتركة منها أم الخلافية، وقد تبين أنّ ابن يعيش كان يميل إلى آراء أبي عليّ في كثير من المسائل، ونقل عنه كثيراً، من خلال نقله الكثير من المسائل الخلافية للفارسيّ مع غيره من العلماء، مؤيداً الفارسيّ في بعضها، أو مؤيداً غيره، يضاف إلى ذلك استعانته بأمثلة الفارسيّ وشواهدة . فقد وجد في أبي عليّ الفارسيّ عالماً عظيماً، له مذهب مستقل، وآراؤه المنفردة الجديرة بالعناية والاهتمام. حيث رأى ابن يعيش كما رأى غيره من علماء العربيّة أنّ مذهب الفارسيّ مذهباً قوياً لا يقلُّ أهمية عن الخليل وسيبويه. بل يمكن القول: إنّ كتبه

بما اشتملت عليه من أصول، وغازرة النقل عنها، والاعتداد بمذهب صاحبها، وحركة التصنيف التي قامت عليها، قد ارتقت إلى مستوى كتاب سيبويه. ثم خُتِمت الرسالة بأبرز النتائج التي تمخّض عنها البحث، وقد تمّ عرضها على نحو مكثف، محاولين إبراز أهمية هذين العالمين، ما أمكننا ذلك. أمّا مصادر هذا البحث ومراجعته، فإنها تنوّعت تنوع فصوله، ويمكن أن نقسّمها على:

— كتب أبي عليّ الفارسيّ: وأهمها مسائله المختلفة (المسائل العسكرية، المسائل العضديات، المسائل الحليّيات، المسائل البغداديات، المسائل الشيرازيات) وكتاب الشعر، وكتاب الإيضاح العضدي وتكملته، والحجّة في علل القراءات السبع، والإغفال، إلّا أنّ كتابه (التذكرة) لا يزال مخطوطاً وقد تعذّر علينا الحصول على نسخة من المخطوطة والاطّلاع عليها.

— كتاب ابن يعيش: شرح المفصل.

— كتب النحو الأساسية: بدءاً من كتاب سيبويه وانتهاءً بكتب المتأخرين، مثل همع الهوا مع للسيوطي.

— كتب التراجم.

— الدّراسات النّحوية الحديثة، سواء ما تناول منها قضايا تاريخية، أو بحوثاً نحوية. وقد رجعنا إلى كتب معاصريهما وتلاميذهما، والذين جاؤوا بعدهما من المتأخرين في توثيق بعض آرائهما النحوية التي لم نجدها في كتبهما.

— أمّا الشواهد الشعريّة، فقد عدنا إلى الدّواوين وما خفي علينا، من نسبته، فرجعنا إلى أمّهات المصادر العربيّة. وأمّا الآيات القرآنية، فوثقناها من القرآن الكريم.

وقد نهجنا في دراستنا منهجاً وصفيّاً تحليليّاً، فقام عملنا في الفصول الثلاثة الأولى على استقراء الظاهرة النّحويّة المدروسة على نحوٍ واقعي من خلال تتبعها عند هذا العالم أو ذاك، ووصفها وتحليلها دون أن نهمل المنهج التاريخي فيما يتعلق بتاريخ وجود المدارس النّحوية، وسمات كلّ مدرسة وتأثير عصرها في مكونات عناصرها.

ولجأنا في الفصل الرابع إلى منهج مقارن قمنا من خلاله بتقصي الظاهرة النحوية، ومتابعتها لدى كلِّ عالم ثم إجراء المقارنة التي تستند إلى أسس منطقية فيما يتعلق بنقاط التوافق والاختلاف بين العالمين.

التَّهْيِيد

- أبو عليّ الفارسيّ:

حياة الفارسيّ: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمّد بن سليمان بن أبان.¹ وقيل: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان¹. وقيل: الحسن بن أحمد

¹ — ينظر معجم الأدباء، ٢٣٢/٧، وإشارة التعيين ، ص ٣٩٥.

الفارسي^٢. أبو عليّ الفارسيّ النحويّ الإمام المشهور، ولد ببلدة فسا^٣ ونشأ فيها، ونُسبَ إليها عند القدامى والمتأخرين، فيُقَال له الفسويّ. وعرف أيضاً بالفارسيّ وقد كان أبو عليّ حريصاً على هذا اللقب، قال: "وكتب الحسن بن أحمد الفارسيّ بخطه"^٥ إلا أنّ الغالب عند بعض المتأخرين من أهل اللّغة والتفسير، كابن جنّي وابن سيده، أن يسمّوه بأبيّ عليّ، أو بالفارسيّ أو بهما معاً^٦.

أمّا الفارسيّ فلا ينسب نفسه إلى فسا، بل ينسبها إلى فارس كما يبدو ذلك في بعض مكاتباته^٧. وكان ميلاده فيها عام (٢٨٨)^٨ في أواخر أيام المعتضد، لأب فارسيّ، وأمّ عربيّة سدوسية، من سدوس شيبان الذين هاجروا إلى فارس^٩. توفيّ الفارسيّ عام (٣٧٧هـ) عن نيّف وتسعين سنة^{١٠}.

وبين المولد والوفاة حياة حافلة بالتّحصيل والانتقال والدّرس والتصانيف. والظاهر أنّ أبا عليّ لم يتزوَّج ولم ينجب، فما وقع في أيّدينا من كتب الأدب والتّراجم — على كثرتها — لا تتيح لنا التّعرف إلى حياة الفارسيّ بالتّفصيل، فهي لا تذكر شيئاً عن زواج الفارسيّ، ويظهر في وصف ابن جنّي له أنّه بقي عزباً، فقد وصفه بـ "خلوّ سربه وسروح فكره وخلوّه بنفسه"^{١١} وإنّما وقف حياته على العلم "لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متّجر"^{١٢}. ووجد أبو عليّ في ابن

^١ — ينظر تاريخ بغداد، ٧/٢٧٥.

^٢ — ينظر يتيمة الدّهر ، ٤/٣٨٤.

^٣ — ينظر معجم البلدان، مج ٤/٢٦٠، وهدية العارفين ، ١/٢٧٠ .

^٤ — ينظر رسالة الغفران، ص ١٥٢

^٥ — المسائل الشيرازيات، ص ٤١.

^٦ — ينظر الخصائص ١ / ٧ ، ١٩، والمخصّص ، ١/١٣، ١٧.

^٧ — ينظر مكاتباته مع صاحب بن عباد في معجم الأدباء، ٧/٢٣٩-٢٤٠.

^٨ — ينظر طبقات النّحويين واللّغويين، ص ١٢٠.

^٩ — ينظر إنباه الرّواة على إنباه النّحاة ، ١/٢٧٤.

^{١٠} — ينظر شذرات الذهب ، مج ٣/٨٩، وأعيان الشيعة، مج ٥/١٠.

^{١١} — المحتسب ، ١/٣٤.

^{١٢} — الخصائص ، ١/٢٧٧.

أخته أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث^١ — الذي عُرف بابن الأخت — ما عوّضه عن فقد الأسرة والأولاد.

أمّا عن نشأة الفارسيّ في مدينة (فسا) مسقط رأسه، فلا نعرفُ عنها شيئاً، ويبدو أنّه تعلّم مبادئ القراءة والكتابة في بلده، فلمّا بلغ التاسعة عشرة من عمره كان قد حصل من العلم قدرًا كافيًا، فرحل إلى بغداد سنة (٣٠٧هـ)^٢ في خلافة المقتدر. ومكث في العراق من (٣٠٧-٣٤١هـ) تصدر خلالها للإقراء والتدريس في حياة أساتذته، وقد كانت حياته حركة دائمة، وعلماً متّصلاً انطلق في طلب العلم تدفعه إليه الرغبة الجامحة والجدّ والقرينة الصافية حتى ضارع أئمة عصره، وتدلّ أسماء مسائله على تنقله، وترحاله في سبيل طلب العلم. فقد طاف في بلاد الشام، حيث مضى إلى طرابلس ثمّ إلى حلب، وأقام فيها عند سيف الدولة عام (٣٤١هـ)^٣، وذلك لما كان عليه سيف الدولة آنذاك من عظمة ونصر على الروم وإغداق على العلماء. فشارك الفارسيّ في الاجتماعات الأدبيّة التي كانت تعقد، والتقى مع المتنبي غير مرّة، وجرت بينهما مناظرات في مسائل لغويّة ونحويّة^٤. لكنّه لم يطمئنّ إلى مقامه بجوار سيف الدولة لما لقي من حسد ابن خالويه وتحامله^٥، ولا سيّما أنّ قصر سيف الدولة كان يعجّ بالتنافس والدسائس بين الذين اجتمعوا لديه رغبةً في التقرب إليه. فيمّم شطر بلاد فارس حيث عضد الدولة البويهّي الذي كان ينافس سيف الدولة في إكرام العلماء والأدباء، ويفاخر بكثرة ما لديه منهم. ويبدو أنّ الفارسيّ حظي بالكثير ممّا كان يرجوه في فارس، فقد توطّدت علاقته بعضد الدولة الذي فتح له ذراعيه، وغمره

^١ — ينظر ترجمته في يتيمة الدهر، ٤/ ٣٨٤، وبغية الوعاة، ١/ ٣٨.

^٢ — ينظر معجم الأدباء، ٧/ ٢٣٢، والوافي بالوفيات، ١١/ ٣٧٧، والبداية والنهاية، ١١/ ٢٦١.

^٣ — ينظر غاية النهاية، ١/ ٢٠٧، وشدرات الذهب، ٣/ ٨٨.

^٤ — ينظر نزهة الألباء، ٢٢٢، والمختصر في أخبار البشر، ٤/ ١٥.

^٥ — ينظر معجم الأدباء، ٧/ ٢٥٧-٢٦٠، وابن خالويه وجهوده في اللّغة، ٢٨.

برفده وكرمه^١، ونال ما كان يرجوه فعلاً شأنه، وتصدّر مجالس العلم والتّدرّيس، واتّخذته الوفود وسيلة إلى عضد الدّولة البويهية الذي عظّمه كثيراً. ومن ثمّ عاد من فارس إلى بغداد، واستوطنها إلى أن توفيّ سنة (٣٧٧هـ) عن نيّف وتسعين سنة^٢، ودفن بالشّونيزي في خلافة الطّائع.

منزلته:

كان الفارسيّ أستاذ عصره، ومتقدّم أهل الصّنعة في زمانه، وأنحى من جاء بعد سيبويه، ارتقى بين علماء عصره إلى منزلة رفيعة، وأثنى تلامذته و مترجمو حياته عليه ثناءً جمّاً متنوّع العبارة، يكاد لم يحظَ به أحد من نحاة القرن الرابع الهجري، فكانوا يقرنونه بسيبويه، ويفضّلونه على المبرد فـ"هو فوق المبرد وأعلم"^٣. وقال العبدى: "لم يكن بين أبيّ عليّ وبين سيبويه أحدٌ أبصر بالنّحو من أبيّ عليّ"^٤.

فالفارسيّ كان موضع احترام القدّماء من العلماء الذين رأوا فيه رأيّاً حسناً والناظر في كتب التراجم يطالعه الكثير من هذه الآراء. قال ابن خلّكان " كان إمام وقته وإليه انتهت الرّئاسة في النّحو...، وهو أشهر من أن يذكر فضله ويعدد". ووصف الذهبي أبا عليّ الفارسيّ "بإمام النّحو صاحب التّصانيف الكثيرة"^٥ وقال عنه صاحب شذرات الذهب: "كان عديم المثل"^٦. و شيوخ الفارسيّ كانوا

^١ — ينظر مرآة الجنان ، ٣٠٥/١.

^٢ — لم يبعد عن هذا التاريخ إلّا ابن النديم الذي قال: إنّه توفي قبل سنة (٣٧٠)، ينظر الفهرست، ٦٩.

^٣ — تاريخ بغداد، ٢٥٧/٧، و ينظر إنباه الرواة ، ٢٧٤/١.

^٤ — معجم الأدباء ، ٢٣٩ / ٧، وينظر نزّهة الألباء، ٢٣٢ .

^٥ — وفيات الأعيان ، ٨٠-٨٢ / ٢.

^٦ — سير أعلام النبلاء ، ٣٨٠/١٦ .

^٧ — شذرات الذهب ، ٨٨/٣.

يقروّن له .من ذلك أنّ ابن السراج كلّفه إتمام كتابه (الموجز)، والرمّاني يقرأ عليه كتاب الموجز وكتاب الجمل لابن السراج في حياة ابن السراج.^١ وعُرِفَ بأنّه: واحد زمانه في علم العربيّة، أبو عليّ الفارسيّ المشهور في العالم اسمه، " برع في علم النّحو وأنّفرد به، وعلّت منزلته في العربيّة.^٢ ويصف الخطيب البغدادي كُتبه بأنّها عجيبة حسنة لم يُسبق إلى مثلها ، ويذكر شهرته التي علت بالآفاق، وبراعة غلمانه وحذقهم^٣. ويكفيه ثناء أنّ عضد الدّولة البويهّي كان إذا افتخر بالعلّم والمتعلمين قال: "أنا غلام أبي عليّ النّحويّ الفسويّ في النّحو".^٤.

ثروة الفارسيّ وأخلاقه:

حقّق أبو عليّ الفارسيّ من خلال تتقلّله بين البلدان حظوة كبيرة عند الملوك، ونال منهم الكثير من العطايا، وهذا يعين على القول إنّّه كان غنيّاً مالكاً للثروة والجاه، ومن مظاهر غناه كما تشير المصادر أنّه كان يملك الغلمان والجواري، ويملك الدواب،^٥ فضلاً عن عنايته الكبيرة بنظافته وترتيب هندامه، وقد أجمعت المصادر على أنّه جمع مالاّ وفيراً في أواخر حياته بلغ (ثلاثين ألف) دينار، ويقال إنّّه أوصى بثلث ماله لنحّاة بغداد.^٦

هذا عن ثروة الفارسيّ أمّا عن أخلاقه: فتحدّثنا المصادر عن صدقه كما تحدّثنا عن قلّة وفائه، وتنكّره لمعارفه ومعاشريه إذا ما غادرهم إلى موضع فيه شهرته ورفعته.^٧ ويروى أنّه كان معتدّاً بنفسه حاسداً غيره، وهذا ما ذهب إليه التوحّيدي

^١ — ينظر معجم الأدباء، ٢/ ٨١٣-٨١٤ .

^٢ — ينظر معجم الأدباء، ٧/ ٢٣٢، و النجوم الزاهرة ، ٤/ ١٥٤، و بغية الوعاة، ١/ ٤٩٦.

^٣ — ينظر تاريخ بغداد، ٧/ ٢٧٥.

^٤ — مرآة الجنان، ١/ ٣٠٥.

^٥ — ينظر نزّهة الألباء، ٢٢٩، ومعجم الأدباء، ١٨/ ٢٠٧، و إنباه الرواة، ٢/ ١١٩.

^٦ — ينظر البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة، ٨١، و غاية النهاية، ١/ ٢٠٧.

^٧ — ينظر بيتيمة الدهر، ٤/ ٣٨٤، ٣٨٦، وينظر قصّته مع أهل المّعرة وتنكّره لهم، معجم

الأدباء، ٧/ ٢٥٥-٢٥٦.

في مقارنة بينه وبين أبي سعيد السيرافي. قال: "وأما أبو علي فأشدُّ تفرُّداً بالكتاب... وهو متَّقد بالغِيط على أبي سعيد، وبالحسد له، كيف تمَّ له تفسير كتاب سيبويه... وهو الذي كان يشرب ويتخالع، ويفارق هدي أهل العلم، وطريقة الرِّبانيين، وعادة المتنسِّكين"^١

وقد تناول الدكتور عبد الفتاح شلبي ما ذهب إليه التَّوحيدي، وحاول أن يدفع ما قاله، ويدافع عن أبي عليِّ الفارسيِّ^٢. ويبدو أنَّ أبا حيان متحامل على أبي عليِّ الفارسيِّ، فلم يحاول أحدٌ من القدامى أن يغضَّ من شأن أبي عليِّ، وينزِّل من قدره كما فعل التَّوحيدي، وربَّما كان ذلك عائداً إلى انتصاره للسيرافي فقد ذكر الفارسيِّ وهو يقارن بينه وبين السيرافي، وانتصاره هذا جعله يبالغ في سيئات خصمه، ولكن تحامل التَّوحيدي لا يغضَّ من مكانة الفارسيِّ العلميَّة التي شهدت لها أقوال النحاة، وأصحاب التراجم السابقة.

وكان الفارسيِّ مستهتراً بالنحاة لا يتحرَّجُ من أن ينال من أقرانه في العلم قال معرّضا بالزَّجاجيِّ "لو سَمِعَ الزَّجاجيِّ كلامنا في النحو لاستَحيا أن يتكلَّم فيه".^٣ فقد نصَّب الفارسيِّ نفسه أستاذاً على أبناء جيله، حيث أطلق لسانه في معاصريه وعرض بهم، من ذلك الرِّسالة التي بعثها إلى سيف الدولة الحمداني معرّضا فيها بكلِّ من ابن الخياط والسيرافيِّ وابن خالويه في آن واحد معاً.

اتهمَّ الفارسيِّ بالجبن وعدم تمرُّسه بالقتال، فكان منه أن قال: "أنا من رجال الدِّعاء لا من رجال اللقاء".^٤

^١ — الإمتاع والمؤانسة ، ١٣١/١.

^٢ — ينظر أبو عليِّ الفارسيِّ ، ٧٨.

^٣ — نزهة الألباء ، ٣٧٩، و إنباه الرواة، ١٦٠/٢، وينظر الردَّ على الفارسيِّ في الزَّجاجيِّ حياته وآثاره ومذهبه النحويِّ من خلال كتابه (الإيضاح العضدي)، ١٤-١٦.

^٤ — ينظر معجم الأدباء، ١٨٢٦/٤، وينظر الردَّ على الفارسيِّ في: الرُّماني النحويِّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ٧٣-٧٨.

^٥ — ينظر قصته مع عضد الدولة، ودعوته للخروج إلى القتال، معجم الأدباء، ٢٣٦/٧-٢٣٧.

وجلّ صفات الفارسيّ العقلية يمكن أن نلاحظها في الأرجوزة التي رثاه فيها الشريف الرضي قائلاً:

أبا عليّ للألدّ إن سَطَا وللخُصُوم إن أطالُوا اللُّغَا
تعيّبُ عمداً إن أصابُوا غلطا ولمع تكشف عنهن الغطا.^١

حيث يشير الشريف الرضي إلى شدة ذكاء الفارسيّ، وسرعة بديهته، وانفتاح ذهنه، فهو إذا جادل خصومه أسكتهم بشدة حججه، لا تصعب عليه قضية إلاّ عالجها، ويهتدي دائماً إلى الصواب ويزيل صعاب الأمور. وذكرت كتب الأدب والتاريخ أنه كان متّهماً بالاعتزال.^٢

كتبه:

مما يدلّ على حبه للعلم ، ما حلّ به حين احترقت كتبه، فقد روي عنه قوله يصف حاله آنذاك: " بقيت شهرين لا أكلّم أحداً حزناً وهماً".^٣ وذكرت المصادر أنّ للفارسيّ كتباً عديدة منها ما هو مطبوع، ومخطوط، ومفقود.

— الكتب المطبوعة: الإغفال، الإيضاح العضدي، التكملة، البصريّات، المسائل البغداديات، المسائل الحلبيات، المسائل الشيرازيات، المسائل العسكرية، المسائل العضديات، المسائل المنثورة، التعليقة على كتاب سيبويه، الحجة في علل القراءات السبع، كتاب الشعر، مقاييس المقصور والممدود.

— الكتب المخطوطة: التذكرة، و القصريات.^٤

— الكتب المفقودة: أبيات المعاني، والتتبع لكلام أبي عليّ في التفسير، الترجمة، الدمشقية، نقض الهادور^٥، وذكر القفطي الذهبيات، وشرح الأسماء والصفات، والعوامل المئة، والكرمانية، والمجلسيات.^٦

^١ — ديوان الشريف الرضيّ، مج ١/٥٨٨ - ٥٨٩.

^٢ — ينظر لسان الميزان ، ١/١٩٥، والأعلام ، ٢/١٨٠.

^٣ — معجم الأدباء، ٧/٢٥٦-٢٥٧.

^٤ — ينظر شرح أبيات مغني اللبيب، ٤/٣٤٧.

^٥ — ينظر معجم الأدباء، ٢/٨١٤.

^٦ — إنباه الرواة ، ١/٢٧٤.

شيوخه:

تلقّى أبو عليّ ثقافته الأولى في مسقط رأسه (فسا) فقد حصل فيها على المبادئ الأولى للدارس من حفظ القرآن والحديث والفقه وبعض شعر العرب. فلما انتقل الفارسيّ إلى بغداد، وأقام في بلاط المعتضد النقي أعلام العلماء الذين ملأت شهرتهم الآفاق.

وثقافة الفارسيّ ثقافة عالم عاش في القرن الرابع الهجري، هذا القرن الذي حفل بنتاج خصب أغنى العقليّة العربيّة، وساهم في رقيّها وتقدّمها. فقد عاصر الفارسيّ الرماني، والسيرافي، وابن السراج، والزجاجي، وغيرهم، وكان واحداً منهم، وربما تفوّق عليهم علماً وشهرة. حيث استغلّ الفارسيّ طموحه وميله الشديد إلى العلم، فانصرف إلى تحصيل أكبر قدر ممكن منه، حتى ضارع أئمة عصره، وفاقهم شهرة.

ومن علماء النحو الذين أخذ عنهم أبو عليّ الفارسيّ:

— أبو بكر بن السّراج : محمّد بن السريّ ، انتهت إليه رئاسة علم النحو بعد موت الزجاج، روى عنه الفارسيّ نوادر أبي زيد، وقرأ عليه الكتاب، وقرأ عليه ديوان النابغة برواية الأصمعي، وروى عنه ويبدو أنّ ابن السراج هو من أوحى للفارسيّ بفكرة تأليف الحجّة، وكلفه بإكمال كتابه الموجز لثقته به^١.

— أبو إسحق الزجاج: إبراهيم بن محمّد بن السريّ. سمع منه كتابه في معاني القرآن، وروى عنه أبو عليّ كتاب سيبويه. وكان الفارسيّ ملازماً له حتى في زيارته الخاصّة، ولكن أبا عليّ هاجم شيخه بعد وفاته في كتابه الإغفال^٢.

— أبو بكر بن الخياط: محمّد بن أحمد بن منصور، قرأ عليه أبو عليّ الفارسيّ، وكتب عنه شيئاً من علم العربيّة، واطّلع على كتابه معاني الشعر. ويبدو

^١ — ينظر الخطريات، ٥٠، ورسالة الغفران، ٤١٧، ومعجم الأدباء ، ٨١٤/٢.

^٢ — ينظر المحتسب، ٣٦/١، وإنباه الرواة، ١٦٢/١، ولسان الميزان ، ١٩٥/٢.

أنَّ أهم جانب أخذه أبو عليّ عنه هو الاطّلاع على مذاهب الكوفيّين، لأنّه كان يخلط بين المذهبيّين^١.

ومن شيوخه أيضاً أبو بكر بن مجاهد، وأبو بكر بن مبرمان ، والأخفش الصغير^٢، وغيرهم.

تلاميذه:

غير أنَّ الفارسيّ لم يكتفِ بما سمع من هؤلاء فحسب، وإنّما اطلّع على مؤلّفات سابقيه التي استفاد منها كثيراً كـ سيّويه، والأخفش الأوسط، والكسائيّ، والفراء، والمازني، والمبرد . . ، وغيرهم ممن اشتهروا في النّحو وعلا ذكرهم. وأبو عليّ باتصاله بهؤلاء الأئمّة وأخذه عنهم، واطّلاعه على كتبهم ، استطاع عن جدارة أن يكون من أئمّة العربيّة ، وأغزرهم مادّة وأوسعهم اطلاّعا، وأن تكون كتبه ذات قيمة علميّة كبيرة بما احتوته من الآراء الصائبة، والأفكار الجديدة المميّزة. فقد بلغ الفارسيّ درجةً عاليةً في التدريس، إذ كان يدرّس في حلقات التدريس جنباً إلى جنب مع أساتذته: قرأ على عليّ بن عيسى الرمانى كتاب الجمل (وكتاب الجمل) لابن السّراج في حياة ابن السّراج ، وهذا يدلّ على أنّه قعد للتدريس والإملاء في مساجد بغداد مبكراً^٣ برع له نتيجة ذلك تلامذة حذاق، هم من ألمع أئمّة اللّغة والنّحو في ذلك العصر وفي عصور لاحقة، وسنقتصر على ذكر بعض هؤلاء التلاميذ في مجال النّحو فقط. منهم:

— أبو الفتح عثمان بن جنيّ: ألمع تلاميذ الفارسيّ وأبعدهم ذكراً، تعود صلته به إلى مقولة الفارسيّ (تربيت وأنت حصرم)^٤ التي كانت بدء اتصاله بأبي عليّ،

^١ — ينظر المسائل الحليّيات، ١٦٠، و معجم الأدباء ، ٢٣٠٩/٥ ، و إنباه الرواة ، ٥٤/٢، وبغية الوعاة ، ٤١٨/١.

^٢ — ينظر إنباه الرواة، ١٨٩/٣، وبغية الوعاة ، ١٦٧، ١٧٥/١.

^٣ — معجم الأدباء ، ٢٣٩/٧.

^٤ — ينظر الخصائص ، ١٧/١، و اللّمع في العربيّة ، ٨.

وقد صَحَبَ الفارسيّ في أسفاره، وصنّف في زمانه، واطّلع الفارسيّ على تصانيفه وأتّى عليها^١.

— عليّ بن عيسى الربعي : صحب الفارسيّ عشرين سنة، حتى قال له الفارسيّ لم يبق لك شيء تحتاج إليه^٢.

— أبو طالب أحمد بن بكر العبدي: أخذ عن أبي عليّ الفارسيّ، وكان نحوياً لغوياً قيماً بالقياس، وكان مجلاً لشيخه أبي عليّ شديد التعصّب له، وشرح كتاب الإيضاح العضدي شرحاً وافياً^٣.

ومن تلامذته أيضاً صاعد بن عيسى الربعي، وعبيد الله الفزاري، وأبو الحسن الزعفراني وغيرهم^٤ . . .

^١ — ينظر نزهة الألباء، ٢٢٩، و إنباه الرواة، ٣٦٦/٢.

^٢ — ينظر نزهة الألباء، ٢٣٣، و معجم الأدباء، ٢٤٥/٧.

^٣ — ينظر نزهة الألباء، ٢١٦، و معجم الأدباء، ٢٣٦ / ٢، وبغية الوعاة، ٢٩٨/١.

^٤ — ينظر تاريخ بغداد، ٢٦٥/١، و بغية الوعاة، ٢٨٦/١، ١٢٦/٢ .

ابن يعيش

حياة ابن يعيش:

أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن عليّ بن الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيّان القاضي بن بشر بن حيّان الأسدي^١. ويلقب بموفق الدين النحوي، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ ويعرف بابن الصائغ^٢.

ولد ابن يعيش سنة (٥٥٣هـ)^٣ بحلب، وتوفي عام (٦٤٣هـ) فيكون ابن يعيش قد عاش (٩٠) سنة على وجه التحديد، وكانت وفاته في حلب، حيث "دُفِنَ من يومه بتربة بالمقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليه ورحمة الله"^٤.

أمّا أسرة ابن يعيش فلم تقدّم لنا المّصادر معلومات واضحة عن أسرته، أو عن طبيعة البيت الذي نشأ فيه، وأثره في علمه الذي اكتسبه. وهذا ينطبق على زواجه وذريّته. ويبدو أنّ ابن يعيش نشأ نشأة علميّة، في بلد مقدّر للعلم، مشجّع على الأخذ به والإقبال عليه. ولمّا رأى ذلك أقبل على ما أقبل عليه أهل بلده، فأخذ يدرس ويثقف نفسه، فرحل في صدر حياته قاصداً بغداد ليذكر ابن الأنباري لتلقي الثقافة عنه والتلمذة على يديه، لكنّه في الموصل قبل أن يذكر بغداد بلغه

^١ — ينظر المختصر في أخبار البشر، ٣/ ١٧٤، وتنتمة المختصر، ٢/ ٢٥٧، و البلغة في تراجم أئمة اللغة، ٢٤٣، و النجوم الزاهرة ٦/ ٦٤٣ ومعجم المؤلفين، ٤/ ١٣٣.

^٢ — ينظر بغية الوعاة، ٢/ ٣٥١، ومفتاح السعادة، ١/ ١٩٧، وهدية العارفين، ٢/ ٥٤٨، وضبط بصاد مهملّة ونون وعين في بقيّة المصادر.

^٣ — ينظر النجوم الزاهرة، ٦/ ٦٤٣، ومفتاح السعادة، ١/ ١٩٧، و شذرات الذهب، ٥/ ٢٢٨.

^٤ — وفيات الأعيان، ٧/ ٤٧.

خبر وفاة ابن الأنباري وكان ذلك سنة (٥٧٧هـ) فأقام بالموصل مدة من الزمن، ثم عاد إلى حلب^١.

وقد أحسَّ ابن يعيش في نفسه قدراً من العلم والمعرفة يمكنه من التصدير للإقراء، فاتَّجه إلى دمشق واجتمع بالشيخ أبي اليمن الكندي^٢ الذي أقرَّ له بالعلم بعد أن عرفه ابن يعيش بنفسه، ونال منه الشهادة بتقدّمه ومكانته في النحو، وكتب له رقعة يشهد بفضل ابن يعيش وقدره في علم العربية^٣.

رجع ابن يعيش إلى مدينة حلب، راضياً بما حصله من علم، واثقاً بنفسه وبمقدرته لبدأ مرحلة الإقراء والعمل العلمي، فأصبح شيخ الجماعة في تلك المدينة، وكانت له حلقتان علميتان للتعليم والإقراء فقد " كان يقرئ بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية"^٤.

صفات ابن يعيش وأخلاقه:

عُرف ابن يعيش بالحدق في التعليم، وحسن التفهيم، ولطف الكلام، وسعة البال، وأنه كان خفيف الروح، ظريف الشمائل، من ذلك قصته مع المؤذن الذي أدّن لصلاة العصر قبل حلول وقتها بساعة، وكان ابن يعيش مع جماعة في الرواحية، فلما تعجّب الحاضرون من سوء ما صنع ذلك المؤذن، واستتکروا فعلته، قال: (دعوه عسى أن يكون له شغل فهو مستعجل)^٥.

وقالوا إنه كثير المجون، ومع ذلك فيه سكينة ووقار. وربّما عبارة (كثير المجون) يجب ألا تفهم بالمعنى الحرفي لها، وفيما رآه النحويون مجوناً قد لا

^١ - درس ابن يعيش مؤلفات الأنباري دراسة عميقة و غنية و أخذ الكثير منها، بالتحديد كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف الذي نثر الكثير من عباراته في كتابه (شرح المفصل) دون أن يشير إلى ذكر هذه المسائل، ينظر فوات الوفيات، ٥٤/٧، و شذرات الذهب، ٢٢٨/٥.

^٢ - ينظر مقدّمة شرح الملوكي في التصريف.

^٣ - ينظر تفاصيل هذا الاجتماع في وفيات الأعيان، ٤٧/٧، ومقامات الحريري، ٩٥ - ٩٧، وشرح مقامات الحريري البصري، ١٨١/١ - ٢١٤.

^٤ - وفيات الأعيان ، ٤٦/٧.

^٥ - ينظر وفيات الأعيان ، ٤٧ / ٧، وبغية الوعاة، ٣٥١/٢.

يكون في حقيقة أمره أكثر من ميل إلى الفكاهة، وهو الذي لم يُعرف عنه إلا كلّ فضل، وربما جاءه ذلك من دعابته إذ لا يرونها مناسبة لمقامه العلمي، وما ينبغي أن يتوفر في العالم من الاتزان والتعقل والوقار، وإذا كانوا اعتبروا ابن يعيش ماجناً، فقد وصفه الإمام الذهبيّ بقوله: "طيّب المزاج، حلو النادرة، مع وقار ورزانة".^١ ومن جلّ صفاته أنّه كان مؤدّباً في التعرّض للنحويّين ونقدهم، فقد يعرض رأيهم ويرفضه دون أن يذكر اسم صاحب الرأي، ويفضّل عليه رأياً آخر^٢. وزاد القفطي على خصاله أنّه لا يتعجّل الجواب عن المسألة إذا سُئل فيها، قال: "وفي هذا الموقف خصلة فاق بها أقرانه. ولا قرن له . . .، وهو السكوت عن الإجابة عند السؤال، والسكوت في أداء الجواب إذا تسرّع غيره إلى الخطأ في المقال . . .".^٣

أمّا عقيدته فلم يُذكر إلا بين النحاة، وعلت شهرته في النحو، ولكنّ المرجّح أنّه كان من جماعة المذهب الشافعيّ لأنّه عاش في العصر الأيوبي الذي انتعش فيه المذهب الشافعي، وأنّ بعض شيوخه وتلاميذه كانوا على المذهب الشافعي (كابن عسرون، وابن خلّكان) ولعلّ الأهمّ أنّ المدرسة الرواحيّة التي كان يلقي دروسه فيها كانت وقفاً على الشافعيّة^٤.

ثقافته وعلمه:

ابن يعيش من النحاة الذين عُرِفوا بثقافتهم الأدبيّة الكبيرة، فهو الذي قال عنه ابن خلّكان "شيخ الجماعة في الأدب لم يكن فيهم مثله"^٥ ولولا سعة علمه وأدبه لمّا وصفه القفطي بالنحوي والأديب الكبير: "ولو أنصفته ما أجريته في حلبة النحاة، ولولا أنّ النحو قنطرة الآداب لنزّهته عن مشاركة من قصده ونحاه فإنني

^١ — سير أعلام النبلاء، ٢٣ / ١٤٤.

^٢ — ينظر شرح المفصل، ٤ / ٧١، ٩ / ٦٧.

^٣ — إنباه الرواة، ٤ / ٤٣.

^٤ — وردّ اسمه عرضاً في طبقات الشافعية الكبرى، ٧ / ٢٦٩، وينظر البداية والنهاية ١١ / ٣١٠.

^٥ — وفيات الأعيان، ٧ / ٤٨.

إن وصفته بالنحو فهو أديب، أو بالبلاغة فهو خطيب، أو بالعدالة فهو أبو درّها، أو بالمعاني فهو مكنون درّها، أو بالفضائل وجمعها فهو حالب درّها".^١

وتتضح أهمية ثقافة ابن يعيش وعمقها في مدى ظهور أثرها في كتابه الذي كان مرآة للعلوم السائدة في عصره، من علوم القرآن وقراءاته، وتفسيره وتأويله وما اتصل بها من علم الكلام والنحو واللغة. حيث كان يدرس كتب المتقدمين إلى جانب كتب المتأخرين فقد نشر في شرحه كتب من سبقه كسيبويه والفراسي، وابن جني، والأنبا ري...، وغيرهم من النحاة بعد أن أشبعها درساً وتمحيصاً، وإجلأ لغوامضها، مع معرفة واسعة بمذاهب النحاة واختلافها.

شيوخه:

ومن علماء النحو الذين درس عليهم:

— **أبو السخاء فتيان الحلبي الحائك:** درس ابن يعيش النحو عليه حيث ذكر ابن خلكان وتبعه الذهبي والسيوطي أنه "قد قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي".^٢

— **أبو العباس المغربي:** قال ابن خلكان: ". . . وقرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي وأبي العباس المغربي والفيروزي".^٣

— **أبو اليمن الكندي زيد الحسن تاج الدين:** قصده ابن يعيش في دمشق وانتزع منه ثناءً مكتوباً ببراعته في العربية وتفوقه في علومها، وكان ابن يعيش يعتز بروايته عن الكندي.^٤

^١ — إنباه الرواة، ٤ / ٣٩ - ٤٠.

^٢ — ينظر وفيات الأعيان، ٧ / ٥٢، و سير أعلام النبلاء، ٢٣ / ١٤٤، وبغية الوعاة، ١ / ٥٧٠.

^٣ — وفيات الأعيان، ٧ / ٤٦.

^٤ — ينظر البداية والنهاية، ١٣ / ٧١، وبغية الوعاة، ١ / ٥٧٠ - ٥٧٣.

تلاميذه:

اجتمع حول ابن يعيش خلق كثير حيث أتاح طول عمره أن يقرأ عليه الكثيرون فقد ذاع صيته بين العامة، وعلا ذكره بين المتعلمين والطلاب، فأقبل الناس عليه ينهلون من علمه، واجتمع عدد كبير حوله في حلقات التدريس التي أقامها، ونهل منه الكثيرون، قال القفطي: "وطال عمره وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلاميذه".^١ وعظم شأنه وفاق أقرانه، وانتهى إليه علم العربيّة، وقصده الناس من مختلف البلاد، حتى قال ابن خلكان: "ولم يكن من حوله من بلغ قدره".^٢ وقال ابن العماد الحنبلي: "وانتهى إليه معرفة العربيّة ببلده وتخرّج به خلق كثير".^٣ ومن أشهر تلاميذه:

- **ياقوت الحموي**: جلس إلى حلقة ابن يعيش، ولا يذكر اسمه إلاّ مسبقاً بكلمة (شيخنا) يقول: "حدثني شيخنا أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش النّحوي".^٤
- **القفطي**: روي عن القفطي أنّه كان يستفيد من ابن يعيش عندما كان في جواره، وعندما بعدت المسافة بينهما كان يتتبع أقوال ابن يعيش وآراءه عن طريق تلاميذه المشتغلين بالعلم.^٥
- **ابن عمرو**: أخذ النّحو عن ابن يعيش وغيره وبرع به وتصدّر للتدريس وروي أنّه شرح المفصل.^٦
- **ابن مالك**: تذكر المصادر أنّه أخذ عن ابن يعيش، ودرس النّحو عليه وعلى تلميذه ابن عمرو.^٧

^١ — إنباه الرواة، ٤ / ٣٩.

^٢ — وفيات الأعيان، ٧ / ٤٦.

^٣ — شذرات الذهب، ٥ / ٢٢٨.

^٤ — إرشاد الأريب، ٨ / ١٢٨، نقلاً عن ابن يعيش النّحويّ، ٢٥.

^٥ — ينظر إنباه الرواة، ٤ / ٣٩-٤٠، ومراة الجنان، ٤ / ١٠٦، وكشف الظنون، ٢ / ١٧٧٥.

^٦ — ينظر في بغية الوعاة، ١ / ٢٣١، و نفح الطيب، ٢ / ٢٥٧.

^٧ — ينظر غاية النهاية، ٢ / ١٨١، و مفتاح السّعادة، ٢ / ٢١٦، و نفح الطيب، ٢ / ٢٢٣، وذكر صاحب كشف الظنون أنّه شرح المفصل، ٢ / ٣٤٤.

- ابن خَلَّان: قرأ النَّحو على ابن يعيش، قال ابن خَلَّان: "ولمَّا وصلت إلى حلب لأجل اشتغالي بالعلم الشريف . . . ، وكان الشيخ موفق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب - ولم يكن فيهم مثله - فشرعت في القراءة عليه، وابتدأت بكتاب اللّمع لابن جنّي . . . " ^١
- الشر يَشِي النَّحوي: جمال الدين أبو بكر الوائلي الأندلسي المعروف بالشر يشي المالكي النَّحوي، سمع الكثير من ابن يعيش. ^٢
- أبو بكر أحمد بن محمد الدشتي: روي أنه آخر من حدّث عن ابن يعيش. ^٣

^١ — وفيات الأعيان، ٤٨/٧، وينظر طبقات الشافعية الكبرى، ١٤/٥، والبداية والنهاية، ٣٨/١٣.

^٢ — ينظر بغية الوعاة، ٤٤/١-٤٥، و شذرات الذهب، ٣٩٢/٥.

^٣ — ينظر سير أعلام النبلاء، ٢٣/١٤٥، و مفتاح السّعادة، ١/١٩٧ .

الفصل الأول:

المدارس النحوية وموقف الفارسيّ منها:

- المدارس النحويّة .
- موقف الفارسيّ من الخلافات بين المدارس، وظاهرة تعدّد الآراء في المسألة الواحدة.
- الآراء التي انفرد بها الفارسيّ، أو اجتهد فيها.

أولاً- المدارس النحويّة:

نشأ النحّو العربيّ، واكتمل في جزيرة العرب. فقد ظهر في البصرة، وترعرع في الكوفة، واكتمل في بغداد، ثم امتدّ إلى بلاد الشام والأندلس والمغرب، منطوياً تحت راية الإسلام، مدافعاً عن صفاء لغة القرآن الكريم من اللحن الذي تسرّب إليها من اختلاط العرب بالأعاجم . وقد مرّت عليه عوامل كثيرة ساهمت في نشأته وتطوّره حتى اكتمل وضعه على الصّورة الحالية.

كانت الانطلاقة الأولى للنحّو العربيّ على يد الإمام عليّ بن أبي طالب (ع)، وذلك عندما قال لأبي الأسود الدؤلي أن ينحو نحوه، فقام أبو الأسود بوضع علامات الترفيم^١؛ التي كانت الشرارة التي أشعلت البحث في هذا العلم الواسع. وتوالى بعد ذلك حركة البحث والتّأصيل مع جيل من العلماء كالخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي على يديه أصبح النحّو علماً قائماً بذاته، فيكون بذلك قد أسهم في إنماء هذا العلم وتنظيمه، ثم جاء تلميذه سيبويه الذي أُتيح له أن يدوّنه في كتاب جامع شامل ليكون مصدراً للنّحاة فيما بعد^٢.

ولعلّ ما دفع العرب إلى النهوض بهذه الدّراسة اللّغويّة، وإرساء قواعدها، هو شعورهم بالحاجة الملحّة إليها لذلك أكملوا وضعها قبل سائر العلوم الأخرى، خوفاً منهم على الكتاب الكريم من أن يلحقه التّحريف ويصيبه اللّحن، بتطوّر المجتمعات، ولا سيّما أنّ السّليقة اللّغويّة بدأت تضعف باختلاط الألسن، ولهذا رأى المسلمون أن يفعلوا أمراً مهماً يحفظون به لغتهم ودينهم معاً، ممّا جعل بعض الدارسين يذهبون إلى "أنّ نشوء الحركة العقليّة العربيّة كلّها كانت نتيجة نزول القرآن الكريم، فهي كلّها من نحو وصرف وبلاغة وتفسير وفقه وأصول وكلام تسعى إلى هدف واحد، هو فهم النص القرآني الكريم"^٣.

^١ - ينظر الفهرست، ٥٩، والدراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ٥٦ - ٥٩.

^٢ - ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو، ٥٠ - ٥٤.

^٣ - دروس في المذاهب النحويّة، ١٠، للتوسع ينظر النحو وكتب التفسير، ٣٨/٢ - ٤٠.

واكتسبت اللغة العربيّة مع الوقت صفة القداسة الدينية، فقد نقل المبرّد عن بعض السلف أنّه كان يقول: " عليكم بالعربيّة فإنّها المروءة الظاهرة، وهي كلام الله عز وجل وأنبيائه وملائكته"^١. ويرتبط بهذا الحرص على حفظ لغة القرآن من نقشي اللّحن حاجة الشعوب الداخلين في الإسلام، وحرصهم على تعلّم لغة الدّولة، وفهم أمر ديانتهم الجديدة، فاتّجهوا نحو الدّراسة اللّغويّة، وشاركوا العرب في رواية اللّغة، حتى إنّ أناساً منهم تصدروا للتدريس، ومما يروى أنّ الشعبي مرّ يوماً "بناس من الموالي يتذكرون النّحو، فقال: لننّ أصلحتموه إنكم لأوّل من أفسده"^٢ لذلك قام العلماء بتدوين هذا العلم الذي كان في أوّل أمره لخدمة القرآن، إلّا أنّه ما لبث أن امتدّ في حياة اللّغة العربيّة. وما استهلّ العصر العباسي إلّا وهو يُدرّس على نطاق واسع في العراقيين (البصرة والكوفة) وأكمل في بغداد. ونحن بذلك نقف على ثلاث مدارس أو مذاهب في النّحو، لذلك سنحاول دراستها دراسة واعية، للكشف عن خصائص كلّ مدرسة على حدة.

١- المذهب البصريّ:

من المعروف أنّ الجيل الأوّل من علماء البصرة، كان له الفضل في وضع أصول النّحو وقوانينه التي بين أيدينا، فالحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النّحو العربيّ منذ نشأته. وعلماء البصرة بنوا أصولهم النّحويّة على مصادر محدّدة ثابتة، خضعت لمجموعة من الشروط الصارمة. منها ما يتعلّق بالنقل سواء من حيث العربيّ الذي يؤخذ عنه أم الراوي. فقد كانوا يتحرّون الدّقة والحيطة في قبول الشواهد بوصفها الأساس الذي ستبنى عليه قواعد العلم الذي يقومون ببنائه، فهم لا يعتدّون بالشاهد إذا لم يُعرف قائله أو لم يروه عربيّ يوثق بلغته، وبالتالي يرفضون كلّ شاهدٍ منحولٍ ومفتعل. وهذا ما كانوا يفتخرون به^٣. أي يتحرّون في العربيّ سلامة لغته وسليقته، وفي الراوي صدقه وضبطه

^١ — البيان والتبيين، ١/١٦٤ .

^٢ — العقد الفريد، ١/٤٧٩ .

^٣ — ينظر نشأة النّحو ، ١٢٤ - ١٣٠، ومن تاريخ النّحو ، ٦٤ - ٦٥ .

فيما يروي. وعملهم هذا كان خاضعاً للدراسة العقلية الرزينة فقد أقاموا قواعدهم على الأكثر والأشيع من اللغات، وعلى ما اطرّد أو غلب من الظواهر اللغوية، ونتج عن ذلك أن كانت لهم أقيستهم السليمة التي تقوم على معايير وحقائق منطقية حيث أولوا ما ورد مخالفاً للقواعد، وحكموا بأنه شاذّ أو مصنوع...^١ بل طلبوا في قواعدهم الاطراد والعموم والشمول، أي إنهم اعتمدوا القياس الصحيح والسماع الكثير، مستبدلين الأقيسة الصحيحة بالأقيسة الفاسدة، بعد رفضهم الروايات المنحولة المشكوك في صحتها، وهذا ما جعل نحوهم أنضج، وقواعدهم أسلم.^٢

أمّا المصادر التي بنى عليها البصريّون أصولهم النحوية فكانت كالآتي:
أولاً: الفصحاء من العرب: إنّ موقع البصرة القريب من البادية – حيث القبائل العربية سليمة السليقة – أتاح لفصحاء البادية سرعة الوصول إلى البصرة، والاتصال بعلمائها. فكان الأخذ عن هؤلاء الفصحاء مصدراً ثراً من مصادر اللغة عند البصريّين، وخصوصاً وجود سوق المربد المشهور الذي كان بمثابة عكاظ الإسلام.^٣

وبما أنّ البصريّين اهتموا بسعة السماع وغزارته، واشترطوا الأخذ من العرب الخلص فإنهم لم يكتفوا بالأخذ عن هؤلاء الفصحاء الذين وردوا إلى البصرة، وإنّما رحلوا في سبيل ذلك إلى بوادي نجد والحجاز، مبتعدين عن سكان الأطراف الحضريين المخالطين لغير العرب، فهذا ابن جني يضع فصلاً في كتابه الخصائص بعنوان "باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوبر".^٤ وبدأ علماء النحو بتلك الرحلات في النصف الثاني من القرن الثاني في سبيل سماع لغة سليمة لم تختلط بلغة الأعاجم، فشافهوا الفصحاء في أوديتهم

^١ – الاقتراح ، ١٠٠، وينظر مدرسة البصرة النحوية ، ١٢٥.

^٢ – ينظر القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، ١٥-١٦.

^٣ – ينظر فصول في النحو، ٤٥، ومن تاريخ العربية ، ١٧٧.

^٤ – الخصائص ، ٥/٢، والاقتراح ، ٢٩.

بالرغم من أنّ هؤلاء البدو لم يكونوا في ثقافة هؤلاء العلماء الذين أجهدوا أنفسهم اعتقاداً منهم أنّ اللغة الفصيحة كانت تجري في دماء هؤلاء البدو^١. وهم بذلك حفظوا اللغة إلى يومنا هذا. وكان ممّا افتخر به البصريّون على الكوفيّين أن قالوا: " نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوايريز، وباعة الكواميخ".^٢ وبالرغم من هذا الاهتمام المتزايد من نحاة البصرة بالرواية إلاّ أنّهم لم يقبلوا إلاّ الروايات التي يثقون بصحتها، وبأمانة تأويلها، ولاسيّما أنّ الرواية أصبحت في عصرهم وسيلةً من وسائل التكبّس، إذ عمد كثير من الرواة إلى الوضع والكذب^٣.

ثانياً: القرآن الكريم والقراءات القرآنية: القرآن أصدق مرجع، وأصحّ مصدر يرجع النحاة إليه في تقنين القوانين واستخراج الأصول، فلغة القرآن الكريم من أفصح لغات العرب، وأسلمها لذلك بنى البصريّون كثيراً من أصولهم على نصوص قرآنية، وهذا ما ذهب إليه شوقي ضيف إذ قال: "كان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم . . ."^٤

ونحاة البصرة كانوا يستشهدون بالقراءات ويقبلونها غالباً إذا لم تعارض قاعدة وضعوها ولا سيّما أنّ معظم نحاة البصرة من قراء القرآن الكريم، يضاف إلى ذلك أنّ الآيات القرآنية التي استشهد بها سيبويه في كتابه — والتي تمثّل مادة غزيرة — مأخوذة عن القراءات العشر^٥. أمّا ما شاع عن نحاة المذهب البصريّ من رفض الاستشهاد بالقراءات، فيمكن القول إنّ ما طعنوا فيه من القراءات أمثلة قليلة إذا ما قيست بما قبله . وبالنتيجة فإنّ هذه القراءات إذا اصطدمت بما وضعوه من قواعد فإنّهم كانوا يتعاملون معها بإحدى الطرائق الثلاث: "إمّا

^١ — ينظر فصول في فقه اللغة العربيّة، ١٠٦.

^٢ — الخصائص، ٥/٢ .

^٣ — للتوسع ينظر الأغاني، ٣٤٢/٥.

^٤ — المدارس النحويّة، ١٩.

^٥ — ينظر ظاهرة الشذوذ ، ٩٩.

بالتأويل والتخريج، وإما تضعيفها والطعن عليها، أو على من قرأ بها، وإما إغفالها والإغضاء عنها".^١

أما الاستشهاد بالحديث الشريف فلم يجوز اللغويون والنحويون الأوائل الاستشهاد به في النحو، وعلل بعض الباحثين السبب في امتناع النحويين عن الاستشهاد بالحديث لكثرة ما وقع فيه من الرواية بالمعنى.

وبعد هذا العرض للمنهج الذي ارتضاه علماء البصرة لأنفسهم، نقف عند الفارسيّ لنتبين موقفه من البصريين حسب تصنيف بعض القدامى والمحدثين.

عرف منذ القديم عن أبي عليّ الفارسيّ أنّه من نحاة البصرة، فقد ذكر في فهرس ابن النديم من بين نحاة البصرة^٢، وعده الزبيدي في الطبقة العاشرة من طبقات نحاة البصرة^٣، وقال أبو حيان التوحيدي في وصف مذهب الفارسيّ: "وأما أبو عليّ فأشدُّ تفرُّداً بالكتاب، وأشدُّ إكباباً عليه، وأبعد من كلّ ما عداه ممّا هو علم الكوفيّين"^٤. وروي: "أنّه كان مذهبه في النحو المذهب البصريّ"^٥، والفارسيّ ينهج منهج البصريّين فقد استطاع أن يبسط سلطان المذهب البصريّ، وكان من هؤلاء الذين يدعون إلى هذا المذهب ويتعصّبون له.^٦ وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنّ عصر الفارسيّ وابن جني قد هيمن عليه كتاب سيبويه هيمنة تامّة، ومثّل "أبو عليّ وتلميذه، مذهب البصريّين تمثيلاً جديداً فوجد من بعدهم في نتائجهم النحويّ مادّة أضافوها إلى نحو البصرة".^٧ وصرّح عبد الإله نبهان ببصريّة الفارسيّ حيث قال: "وأبو عليّ بصريّ المذهب، يستنتج هذا من

^١ — أصول النحو العربيّ، ٤٣.

^٢ — ينظر الفهرست، ٦٩.

^٣ — ينظر طبقات النحويين واللغويين، ١٢٠.

^٤ — الإمتاع والمؤانسة، ١٣١.

^٥ — المنصف، ٣/ ٣٤٦.

^٦ — ينظر الدرس النحويّ في بغداد، ٤٩، ٨٥.

^٧ — الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٥،

طريقته في النظر، ومنهجه في التفكير..، وكان معروفاً بانكبابه على كتاب سيبويه وتقرّده في ذلك، وهو دائم الانتصار لسيبويه ولآراء البصريين عامة^١. وتؤكد محقّقة المسائل البغداديات أنّ الفارسيّ كان إماماً بصريّاً مستقلاًّ بآرائه النحويّة، وأنّه ينزع إلى تقدير الخليل وسيبويه والأخفش، يدور في فلكهم ولا يخالفهم إلّا قليلاً، ويخالف من جاء بعدهم من النحاة بصريّين كانوا أو كوفيّين^٢.

وأبو عليّ نفسه يصرّح بأنّه كتب جميع علم البصريّين بخطه، وقرأه على أصحابه من علماء البصرة، وعندما احترقت هذه الكتب في الحريق الذي أصاب بغداد حزن حزناً عميقاً وبقي شهرين لا يكلم أحداً^٣. يضاف إلى ذلك أنّ مصطلحا ته بصريّة إذ يتكلّم بالعطف والصفة والجرّ والذي ينصرف والذي لا ينصرف . . .، بدل النسق والنعته والخفض والمجرى وغير المجرى . . .، وهذه كلها من تعابير الكوفيّين^٤.

٢- المذهب الكوفي:

تناولنا فيما سبق الحديث عن تأسيس مدرسة البصرة النحوية وتطوّرها، هذه المدرسة التي كانت أسبق في الظهور بقرن من الزمن من قرينتها مدرسة الكوفة النحوية والتي كانت منصرفة عن النحو برواية الأشعار والأخبار. إنّ هذا السبق البصريّ في ميدان النحو أتاح للبصرة أن تجتذب رجال الكوفة للأخذ عن علمائها، فالاتصالات بين البصرة والكوفة مستمرة، و كان لهما فضل تأسيس النحو وتطوّره. بل لعلّ ازدهاره في مراحل الأولى يرجع إلى ما كان بين المدرستين من تنافس شديد، حيث تنبّه الكوفيّون، وأرادوا مشاركة البصريّين في بناء النحو بعد أن أخذوا أصوله منهم.

^١ — ابن يعيش النحويّ، ٩١.

^٢ — ينظر مقدّمة المسائل البغداديات، ١٥.

^٣ — ينظر معجم الأدباء، ٧/ ٢٥٦.

^٤ — ينظر مقدّمة المسائل العضديات، ٢٨.

تطوّر هذا التنافس إلى درجة الخلاف حول كثير من ظواهر العربيّة، بعد أن اتّجه النّحويّون في كلّ من البصرة والكوفة اتّجهاً خاصّاً في أساليب البحث النّحويّ، حتى أصبح لكلّ منهم مذهبٌ متميّز. وتعددت أسباب الخلاف، فكان منها ما يتعلّق بطبيعة البلاد الجغرافية، ومنها ما يتعلّق بطبائع السكان وعاداتهم وميولهم، ومنها ما يتعلّق بصفاء العروبة، ومنها ما يتعلّق بالنهج الذي ساروا عليه في تدوين النّحو.

والكوفة بعيدة عن سكنى العرب في البادية، فهي أدخل في العراق وأقرب إلى الاختلاط بالأعاجم، أمّا البصرة فهي واقعة على طرف البادية المجاورة للعرب الخلّص الذين لم تدخل العجمة إلى لغتهم كما أشرنا، ثم بين الكوفة وجزيرة العرب صحراء السماوة الشاسعة لذا لم تكن رحلات علمائها إلى الجزيرة كرحلات علماء البصرة، يضاف إلى ذلك غلبة اليمينية على عربها، ولغة أهل اليمن ليست لها سلامة لغة أعراب البصرة، ثم إنّ الكوفة قريبة من الحيرة مقرّ المناذرة التي صبّغت بصبغة من الاتجاهات الفارسيّة في علومها ونظامها.¹

وعلى الرغم من كلّ هذه العوامل فإنّه ينبغي أن نلاحظ أنّ المدرسة الكوفيّة لا تباين المدرسة البصريّة في الأركان العامّة للنّحو، إذ إنّها بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من الأركان التي ظلّت راسخة إلى اليوم في النّحو العربيّ، فالكوفة عرفت النّحو بعد أن نضج على أيدي البصريّين، وتوضّحت مناهجه ومسالكه، ثمّ جاء الكوفيّون رغم اعتمادهم على نحو البصريّين، واستطاعوا أن يرسموا لأنفسهم منهجاً جديداً بعض الجدّة، له طابعه الخاصّ وله أسسه ومبادئه. متأثرين في ذلك بمجموعة من المؤثرات والعوامل.

أمّا الأصول النّحويّة التي اعتمدها الكوفيّون وبنوا نحوهم تحت ظلالها، والتي من خلالها تتّضح خصائص المنهج الذي اتبعوه في دراستهم للنّحو، فهي:

أولاً: النّحو البصريّ: البصرة — كما قلنا — هي التي سبقت إلى وضع النّحو، لكنّ الكوفة ما لبثت أن دخلت ميدانه. فالنّحويّون الكوفيّون أخذوا نحوهم

¹ — ينظر ضحى الإسلام، ٢/٢٩٤-٢٩٧ .

في بدء الأمر عن النحويين البصريين ، والدليل على ذلك ما ذكره الرواة وكتاب التّراجم في هذا الشأن. فأبو جعفر الرؤاسي الذي قيل إنّه: " أول من علّم النّحو في الكوفة قد أخذ عن عيسى بن عمر البصري".^١ و الكسائيّ والفراء — وهما المؤسّسان الحقيقيّان لهذه المدرسة — عرفا النّحو بدراستهما نحو البصرة على أيدي شيوخ بصريّين. فالكسائيّ الذي يعدّ المؤسّس الحقيقيّ لمذهب الكوفيّين تعلّم مبادئ العربيّة في الكوفة ثم شدّ الرحال إلى البصرة ،وفي البصرة جلس إلى الخليل وتلمذ عليه ،وأخذ عنه نحواً كثيراً. ولم يقف الكسائيّ عند الخليل فقط، وإنّما قرأ كتاب سيبويه والأخفش، فقد ذكر السيرافيّ عند ترجمته للأخفش البصريّ قال: "حدّثني الأخفش قال: جاءنا الكسائيّ إلى البصرة فسألني أن أقرأ عليه كتاب سيبويه، ففعلت فوجّهه إليّ خمسين ديناراً".^٢

وقد حدث أيضاً بين الكسائيّ وعلماء البصرة لقاءات علميّة أو ما يسمى بالمناظرات، ذكر الزبيدي قصّة اللقاء بين الكسائيّ ويونس بن حبيب قال: " قال محمّد بن الحسين الشنتمريّ: رأيت الكسائيّ بالبصرة في مجلس يونس وهو يناظره مناظرة النظير".^٣ ولعلّ المسألة النّحويّة المشهورة: قد كنت أظن أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزنبور (فإذا هو هي، أو فإذا هو إيّاها) ،والتي أثارها الكسائيّ عند مناظرته سيبويه كانت الحدّ الفاصل بين المنهجين النّحويين، والسبب الواضح في رسم معالم واضحة لكلّ من الفريقين^٤.

وهذه الروايات إنّ دلّت على شيء فإنّما تدلّ على أنّ الكسائيّ قد تشبّع بآراء البصريّين، وتعمّق في فهم نحوهم.

أما الرجل الثاني الذي تأثّر بنحو البصريّين فهو أبو زكريا الفراء الذي يُعدّ بحقّ موطّد النّحو الكوفيّ وواضعاً منهجه وأصوله، وهو من انتهت إليه الرئاسة في النّحو بعد الكسائيّ. ولم يكن الفراء بعيداً عمّا كان يدور بين الدارسين في

^١ — بغية الوعاة، ٨٢ / ١.

^٢ — أخبار النّحويين البصريّين ، ٤٠.

^٣ — طبقات النّحويين واللّغويين، ٣٨.

^٤ — ينظر المصدر نفسه، ٣٧.

البصرة والكوفة من قضايا نحويّة، وهو الذي كان يطمح إلى الأخذ عن أعلام الدّرس فيها، لذلك رحل الفرّاء إلى البصرة وتتلّمذ على يونس بن حبيب^١، وتناول كتاب سيبويه بالدّرس، فقد " حكى أحمد أبو جعفر النّحاس أنّ كتاب سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفرّاء التي كان يجلس عليها"^٢

وهنا يمكن القول إنّ: نحو الكوفة عند الكسائيّ والفرّاء كنحو البصرة عند سيبويه الذي أخذ عن العرب الخلّص، واعتمد القياس، وبالتالي فإنّ الفرّاء والكسائيّ اعتمدا ما اعتمده سيبويه مع اختلاف في المنهج.

ثانياً: لغات العرب: اعتمد الكوفيّون في بناء أصولهم النحويّة على لغات العرب، ولكنّ الحقيقة كما يبدو من الرّوايات أنّ الكوفيّين قد توسّعوا في الأخذ عن القبائل العربيّة، بل لعلّ أهمّ ما يميّز المدرسة الكوفيّة عن المدرسة البصريّة اتّساعها في رواية الأشعار، وعبارات اللّغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم. فالفرّاء يأخذ عن بعض الأعراب الثاوين في الكوفة ويثق بهم، من ذلك ما رواه التوزي، قال: "خرجت من بغداد وحضرت حلقة الفرّاء، فرأيتّه يحكي عن الأعراب ، ويحتشد بشواهد ما كان أصحابنا يحفلون ببعضها"^٣.

ولعلّ هذا التساهل في الرّواية هو ما جعل بعض البصريّين يفخر على الكوفيّين بقوله: "نحن نأخذ اللّغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز ، وباعة الكواميخ".^٤

ولا يعني ذلك أنّ أئمّة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة، بل أكثروا من الرّحلة إليها، وساهموا في عمليّة جمع اللّغة، وشاركوا البصريّين في إقامة أصول الدّرس اللّغوي، فقواعدهم اللّغوية بنوها على السّماع ومصادره شأنهم في ذلك شأن البصريّين.^٥

^١ — ينظر طبقات النّحويّين واللّغويّين ، ٧٣.

^٢ — المصدر نفسه، ٧٣، وينظر مراتب النّحويّين، ٨٧.

^٣ — مراتب النّحويّين، ٤٨.

^٤ — الخصائص، ٥/٢.

^٥ — ينظر معجم الأدباء، ١٣ / ١٦.

هذا حال من ينقلون عنه من حيث السليقة وسلامة اللغة، وأمّا الجهة الثانية في السماع والمتمثلة في صدق الراوي وضبطه فإنهم لم يهتموا بها كما فعل البصريون، ولذا كثر الموضوع والمنحول في رواياتهم فالشعر " بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله".^١ وهذا يعني أنهم انصرفوا إلى رواية الشعر، وهمهم منصب على الشاهد مع صرف النظر عن راويه وصدقه فيما يروي، لذلك وجد فيما يحتجون به الموضوع، والمصنوع، ومجهول القائل. فراويتهم حماد الراوية كان مشهوراً في كذبه ووضع، وبالرغم من كونه ضليعاً في الشعر وآداب العرب إلا أن رقة أمانته، وميله إلى الكذب جعل النحاة يبتعدون عن مروياته، قال فيه المفضل الضبي: "قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده، فلا يصلح أبداً".^٢

أمّا قصة راويتهم الكبير خلف الأحمر فتقدّم دليلاً أوضح على طريقتهم في وضع الأشعار وعدم صحتها قال: " أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فدخلوا عليّ به، فكنت أعطيهم المنحول وأخذ عنهم الصحيح، ثم مرضت فقلت لهم: ويلكم أنا تائب إلى الله، هذا الشعر لي، فلم يقبلوا مني، فبقي منسوباً إلى العرب لهذا السبب".^٣ وبما أن الكوفيين رأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب وأجازوا للناس استعماله فقد أدّى ذلك إلى كثرة مقاييسهم كثرة تعدل المسموع، حيث جعلوا من الشواذ أساساً لوضع قاعدة عامّة، فقد " كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً، ويقيس عليه حتى أفسد النحو".^٤

ولكن ذلك لا يعني أن الكوفيين قد توسّعوا في كل مسائلهم، وأن علمهم فاسد في مجمله، فهذه النقول كانت نتيجة خصومة واضحة بين المدرستين (الكوفة والبصرة)، ويجب ألا ننساق وراء الأوهام، وننسب الفساد إلى مذهب

^١ — مراتب النحويين، ٧٤.

^٢ — معجم الأدباء، ١٠/٢٦٠-٢٦١، والأغاني، ٥/١٧٣.

^٣ — وفيات الأعيان، ١/٣٩٣.

^٤ — بغية الوعاة، ٢/١٦٤.

الكوفيّين، ولا سيّما أنّ نحويّين كبار قد أخذوا من المذهب الكوفيّ، وأثّثوا على بعض رجاله من غير أن يتعصّبوا لمذهب من المذاهب، فهذا أبو عليّ الفارسيّ يثق برواية الكسائيّ، بل ويجعله قرين سيبويه في النقل عن العرب.^١ وتابع ابن جنّي أستاذه فيما ذهب إليه، فيشهد للكسائيّ بالنزاهة والعقل، وأنّه كان ثقة^٢. ثم إنّ مصادر سماع الكوفيّين هي نفسها مصادر سماع البصريّين، فالكسائيّ رحل إلى البادية لمشافهة الفصحاء محتذياً حذو الخليل، وعند عودته صدره يونس مجلسه اعترافاً منه بصحّة علمه، وصحّة مصادر السّماع عند الكوفيّين، ونفي ما ينسب إلى الكسائيّ من الخطأ واللعن والشاذ^٣. والكوفيّون اهتمّوا اهتماماً كبيراً بالقياس، فكان لهم أصولهم وعللهم وقياسهم فهذا إمامهم الكسائيّ يقول:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَنْتَفَعُ

وهم بذلك اعتمدوا على القياس والسّماع شأنهم في ذلك شأن البصريّين، وإن كانوا أميل إلى السّماع أكثر، دون أن يفهم ذلك أنهم عوّلوا على كلّ مسموع، فلو صحّ أنّهم كانوا يقبلون الشاذّ واللعن، ويقيسون عليهما، لمّا استقام لهم أصل أو حكم أو قياس، فالمدرستان وإن كان لكلّ منهما خصائصها العامّة، إلّا أنّهما اشتركتا في المنهج العام، والخلاف الجوهرى بين المدرستين يبقى قائماً على تصوّر العلاقة بين الظواهر اللّغوية والعقل، ففي حين سعى البصريّون إلى إقامة الروابط والصّلات بين الظاهرة والعقل، نجد الكوفيّين انطلقوا وراء الظواهر اللّغوية نفسها.^٤

1 — ينظر المسائل العسكريّات، ٦٢، والحجّة في علل القراءات السبع، ٦/٢٧٧-٢٧٨، والمسائل البغداديات، ٢٨٣.

2 — ينظر الخصائص، ٨٩/٢، ٣١١/٣.

3 — ينظر الخبر في نزهة الألباء، ٦٨-٦٩.

4 — ينظر نزهة الألباء، ٦٨، ومعجم الشعراء، ١/١٣٠.

5 — ينظر التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، ٣٢، نقلاً عن نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جنّي، رسالة ماجستير، ٤٣.

أما ما قيل عن الكوفيّين بأنهم كانوا يأخذون بالشاذّ وقيسون عليه، وأنهم يجيزون الاستعمال ولو كان لا ينطبق على القواعد العامّة، أو أنّه لم تنهياً لهم بيئة تصلح لتميّز هذا الفن كبيئة البصرة^١، وأنهم كما قال الأندلسي: "لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه".^٢ فإنّ هذه الأقوال تحتاج إلى إعادة النظر فيها، لأنّ كلاً من المدرستين لها من الآراء الصائبة والخطئة ما للأخرى، وأنّ هذا الخلاف يمثّل مرحلة مهمّة من مراحل تطوّر النحو العربي. ويمكن القول إنّ الكوفيّين أضافوا للنحو العربيّ إضافات واسعة في كثير من المسائل النحويّة.

ثالثاً: القراءات: لعلّ أهمّ ما يميّز مدرسة الكوفة أنّها كانت أكبر مدرسة لقراءة القرآن، والقراءات علم يعتمد على الرواية، ويعتمد على التلقّي والعرض، وهو لا يقوم على منطق، أو اجتهاد، أو تأويل^٣، ولكنّه يتوقّف أولاً وأخيراً على الرواية، وهي السّمة الأساسيّة التي اتّسمت بها مدرسة الكوفة. والقراءات هي التي طبعت المدرسة الكوفيّة بطابعها، إذ جعلوا القراءات أصلاً من أصولهم واعتمدوا عليه في كثير من مسائلهم، فالكسائيّ هو أحد القراء السبعة المشهورين. ثم إنّ للكوفيّين توجيهات خاصّة للشواهد والقراءات القرآنيّة، فالقراء يوجّه القراءات توجيهاً يختلف عمّا هو عند البصريّين^٤.

أما فيما يتعلّق بموقف الفارسيّ من المذهب الكوفيّ، فيمكن القول إنّ موقف العالم المنقّب، حيث استفاد كثيراً من آرائهم النحويّة واللّغويّة والصرفيّة، يأخذ منها ما يراه صائباً. وقد يستحسن الرواية عنهم إذا وافقت القياس. فضلاً عن تأثره مع تلميذه ابن جنّي بالفراء، من ذلك ما رواه ابن جنّي نفسه عن تتلمذه هو

^٢ - ينظر ضحى الإسلام، ٢/٢٩٥، ونشأة النحو، ٤١، وفي أصول النحو، ٢٠٦.

^٢ - الاقتراح، ١٠٠.

^٣ - ينظر دروس في المذاهب النحويّة، ٩٠.

^٤ - ينظر معاني القرآن، للفراء، ٢/٥٩-٦٠.

وشيخه الفارسيّ للفراء في كتابه معاني القرآن^١. والفارسيّ كثير النّقل عن ثعلب، ويروي أيضاً عن ابن السكيت^٢.

لكننا لم نعثر على رأي واضح يعلن صراحة انتماء الفارسيّ إلى المذهب الكوفيّ سواءً أكان قديماً أم معاصراً، كما وجدنا في المذهب البصريّ، بل تقتصر هذه الآراء على مجرد عرض موقفه من آراء الكوفيّين النّحويّة. وسنعرض لذلك بالتفصيل فيما بعد.

٣- المذهب البغدادي:

تبوّأ العلماء في بغداد مكانةً مرموقةً عند الخلفاء العباسيين حتى كان الحكام أنفسهم يدّعون التّلمذة عليهم إعلاءً لشأنهم^٣، فقد برزت بغداد في ساحة المنافسة في اجتلاب العلماء، الذين اتّجهت أنظارهم نحوها، بعد أن أصبحت حاضرة العالم الإسلاميّ. فكانت مُلتقى الروافد العلميّة، وعلماء النّحو من الاتجاهات كافّة، ولم تعد البصرة والكوفة المركزين الرئيسيين لعلم النّحو، وغيره من علوم العربيّة. فتردّد اسم البغداديين كثيراً في أثناء القرن الرابع الهجريّ بإزاء الكوفيّين والبصريّين. وتردّد أيضاً في مؤلّفات المحدثين، وهم يريدون بهم جماعة من الدّارسين يمثلون مذهباً خاصّاً لا هو بالبصريّ ولا هو بالكوفيّ، وإنّما هو مذهبٌ يقومُ على الانتخاب من كلا المذهبين^٤.

وهذا يعني أنّ الأصول التي بنى عليها البغداديون نحوهم هي أصول مشتركة بصريّة كوفيّة، وهي أصول زحفت صوب بغداد مع العلماء الذين جاؤوا إليها، إمّا زائرين كسيبويه، وإمّا مقيمين كالكسائيّ، والفراء، و السيرافي، و ثعلب وغيرهم. والنتيجة التي أسفر عنها هذا اللقاء اجتماع وتقارب، ومجالس تعقد،

^١ - ينظر المحتسب ١/ ٥٢، ونجد في عامّة كتبه مسائل وافق فيها الكوفيّين.

^٢ - ينظر الحجّة في علل القراءات السبع، ٥٧/٢، والمسائل العسكريّات، ٧١، ١١٥ - ١١٦، ومجالس العلماء، ٩٥.

^٣ - ينظر قصة الفارسيّ مع عضد الدّولة في ميدان الحرب، معجم الأدباء، ٧/ ٢٣٧، ومرآة الجنان، ٤٠٧.

^٤ - ينظر ضحى الإسلام، ٢/ ٢٩٨.

وحوار يدور فيما بينهم، فنشأ عن ذلك كله مذهب جديد له طابع يختلف عن المذاهب الأخرى، و غلب " أهل الكوفة على بغداد، وحدثوا الملوك فقدّموهم".^١ وقد أدّى هذا الالتقاء إلى خفة التعصّب للمذهب البصريّ والكوفيّ، وظهرت طبقة جديدة من النحاة، تعتمد مبدأ الانتخاب من آراء علماء المدرستين أخذت " عن البصريين والكوفيين، ومادّة الدّرس عند هؤلاء وهؤلاء إنّما هو النّحو البصريّ المتمثّل في كتاب سيبويه ، وكلّ ما في الأمر أنّهم خلطوا أقوال هؤلاء وهؤلاء، وانتخبوا من هؤلاء وهؤلاء. . ،ومن البغداديين ناس كثيرون درسوا النّحويين وتخرّجوا في المدرستين".^٢

ومن يطّلع على مؤلّفات القدامى يجد أنّ لفظ البغداديين يتّخذ عندهم مفاهيم مختلفة ممّا ترتّب على ذلك صعوبة تمييز ما يقصد به، الأمر الذي أحدث خلافاً بين المحدثين حول تفسيره لاضطراب أصوله في أذهانهم، حيث اختلفوا حول قيام المدرسة النّحوية البغدادية، فمنهم من أثبت قيامها، ومنهم من نفاه. أما الذين أثبتوا قيام المدرسة البغدادية فقد اضطربت أقوالهم، وتباينت في تحديد سماتها العلميّة، فعمادها عند بعضهم الترجيح بين الفريقين، " وكانت الطائفة الخالطة بين النزعتين البصريّة والكوفيّة تزاوّل المذهبين، وتتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية، فهي لا بدّ واجدة رجحان هذا المذهب في مسائل، وذلك المذهب في مسائل أخرى".^٣

وقرّر بعضهم الآخر أنّ عماد المذهب البغدادى الانتخاب والتوفيق بين مذهبي الكوفيين والبصريين. فالعلماء الذين اجتذبته عاصمة الخلافة إليها عمدوا " إلى انتخاب مزايا كلتا المدرستين، وتوحيد هذه المزايا في مذهب جديد مختار".^٤ وهذا يعني أنّ المذهب البغدادى ليس إلّا مذهباً انتخابياً فيه الخصائص المنهجية للمدرستين جميعاً. حيث نشر الكوفيون فيها نحوهم، وقصدها نحاة بصريّون

^١ — مراتب النّحويين، ٩٠، وينظر مدرسة البصرة، ١٢٦.

^٢ — مدرسة الكوفة، ٩٠.

^٣ — نشأة النّحو، ١٨٤، وينظر ظاهرة الشذوذ، ٣٢٦.

^٤ — تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٢/٢٢١.

أيضاً، ونشأت طبقة جديدة في بغداد اختارت من المذهبيين، وكوّنت ما عُرف بالمذهب البغدادي.^١

أمّا الذين نفوا نشأة المدرسة البغدادية فقد اعتمدوا في نفيهم على أنّ وجود مدرسة نحويّة باسم مدرسة بغداد متميّزة عن المدرستين البصريّة والكوفيّة "لا يتفق مع ما كان يراه الأقدمون الأوّلون من أصحاب التّراجم والطّبقات".^٢ بل كيف يسوّغ بعض الدارسين لأنفسهم إخراج كبار نحائنا عن المذهب الذي تأسس عليه النّحو، ليجعلهم في مذهب اسم بلا مسمى فلا وجود لمذهب نحويّ مستقلّ بعد المذهبيين الكبيرين، لأنّ التقاء رجال المذهبيين كان منذ زمن مبكر جداً، والقدّماء كانوا يسمّون الكوفيّين بغداديين لأنّهم أقاموا في بغداد.^٣

وإذا كانت مقالة ابن النديم منطلق الزاعمين بوجود مذهب ثالث قام على الانتخاب من المذهبيين "فإنّ ابن النديم لم يشر إلى الذين خلطوا المذهبيين على أنّهم كانوا ذوي نهج جديد في تناولهم موضوعات الدّرس، أو كان لهم أسلوب في الدّرس النّحوي يختلف عن أسلوب البصريّين، أو أسلوب الكوفيّين . . .".^٤ وعليه يمكن القول إنّ بعد انقضاء العصبيّة المذهبيّة التي أرّنتها مصالح الحياة، فإنّنا نقف تجاه النّحو العربيّ، إزاء مذهبين فقط هما البصريّ والكوفيّ، والنّحو الكوفيّ في صورته التي وصل بها إلينا، لا يعدو أن يكون فرعاً على النّحو البصريّ. "والمعنيّ بالبغداديين عند النّحاة هم الكوفيّون الذين سكنوا بغداد وحدهم، دون سواهم".^٥

وما تمّ عرضه من أقوال المعاصرين ممن آمنوا بوجود المذهب البغدادي لا يحدّد لنا سماته، ولا يقوم على أصلٍ راسخ. فكتاب سيبويه لازم الفراء طوال حياته، والكسائيّ مات والكتاب تحت وسادته. وهذا يعني أنّ مسألة الانتخاب أو

^١ — ينظر مدرسة الكوفة، ٩٠، وفي أصول النّحو، ٢٢٩، ومن تاريخ النّحو، ٦٧.

^٢ — أبو عليّ الفارسيّ، ٤٤٦.

^٣ — ينظر ابن يعيش النّحويّ، ٥٩، والخلاف النّحويّ، ٩٦.

^٤ — الدّرس النّحويّ في بغداد، ١٩٨.

^٥ — طبقات النّحويّين واللّغويّين، ٧١.

التوفيق، والتي هي أهم أصول هذه المدرسة، قديمة قَدَم النّحو، فقد خالف كثير منهم آراء أصحابه ووقف بجانب الفريق الآخر. وخير مثال على ذلك أبو عليّ الفارسيّ الذي وقف بجانب الكوفيّين غير مرّة كما سنرى. دون أن يعني ذلك أن هؤلاء العلماء تخلّوا عن بصريّتهم أو كوفيّتهم، بل بقي البصريّ بصريّاً، والكوفيّ كوفيّاً، وهم في بغداد إلّا أن حدّة التّعصّب خفّت كثيراً عمّا قبل .

عرضنا فيما تقدّم لصورة نشأة المدرسة البغدادية، والطريقة التي ظهر بها مذهبها، واختلاف النحاة إزاء هذه المدرسة، ونترك ذلك لنقف عند أبي عليّ الفارسيّ، وموقفه من هذه المدرسة وفق رأي النحاة.

فهو في مقدّمة المتأخّرين من المدرسة البغدادية، ومن زعمائها^١، بل من أشهر العلماء البغداديين الذين يُقبَلون على البصرة ويأخذون عن الكوفة، لكن ميلهم إلى البصرة أشد...، حيث إنّ المدرسة البغدادية اتجهت اتجاهاً جديداً عند الفارسيّ وابن جنّي فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصريّة، وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد . . .^٢

والمدرسة البغدادية ذات المبدأ الانتخابي قويت بعد ظهور أبي عليّ الفارسيّ، وتلميذه ابن جنّي. لأنّ كلا العالمين قد أخذ عن المدرستين السابقتين والتزم بالأصول النحوية التي تنطبق على تعريف المدرسة البغدادية، وهو المنهج الاختياري.^٣

وإذا حاول بعض الباحثين أن ينفي البغدادية عن الفارسيّ، وذلك بسبب ما استعمله من مصطلحات بصريّة فإنّ ذلك " لا يعدّ دليلاً على بصريّة أحد أو كوفيّة أحد، ذلك لأنّ المصطلحات البصريّة قد طغت في أواخر القرن الثالث الهجري وما بعده على المصطلحات الكوفيّة".^٤

^١ — ينظر مقدّمة المرتجل ، ٣، و نشأة النّحو ، ٨٩.

^٢ — ينظر من تاريخ العربيّة ، ٦٩

^٣ — ينظر مقدمة الباب في علم الإعراب، ومن تاريخ العربيّة ، ٦٩، وظاهرة الشذوذ، ٣٣٧.

^٤ — ينظر المدرسة البغدادية ، ١٢٢-١٢٧.

وبالنظر إلى ما وصل إلينا من نحو الفارسيّ، ومن خلال عرضنا للمذاهب الثلاثة يمكن القول: إنّ أبا عليّ الفارسيّ بصريّ المذهب يستنتج هذا من طريقته في الدّرس، ومنهجه الذي تابع فيه البصريّين، وما عُرِف عنه من اهتمامه الكبير بكتاب سيبويه و أخذه بآرائه. ويضاف إلى ذلك تصنيف كُتّاب التّراجم له في طبقات البصريّين. وهذا ابن يعيش — وهو أقرب عهداً بالفارسيّ — يعدّه من البصريّين المتأخّرين^١.

وإذا أضفنا إلى كلّ ما تقدّم أنّ ابن النديم المعاصر لأبي عليّ جعله بين نحاة البصرة، وفي الوقت ذاته وضعه ابن قتيبة بين النحاة الذين خلطوا المذهبين البصريّ والكوفيّ، فإننا نجد أنفسنا موافقين لما قاله محققو كتب الفارسيّ الذين أصرّوا على بصريّة الفارسيّ، فلم يجنح أحد منهم إلى بغدادية أبي عليّ^٢.

^١ — ينظر شرح المفصل ، ٩٧/٦٨، ٦/١.

^٢ — ينظر المسائل العضديات، ٣٠، والحجة في علل القراءات السبع، ١١/١، والمسائل العسكرية، ٢٣، والمسائل البغداديات، ١٥.

موقف الفارسيّ من الخلافات النحويّة:

إنّ حدة الخلاف في النحو بين البصرة والكوفة أخذت تخفّ على أثر وفاة المبرّد وثعلب. وكان عدد من نحاة ذلك العصر— في بغداد — يؤيدون المدرستين الخلافيتين عامّةً، والمدرسة البصرية منهما خاصّةً. و كانت إلى جانب هؤلاء طبقة من النحاة تركت التعصّب ومزجت بين المذهبين. ومن هؤلاء الفارسيّ، الذي كان قدوة للنحاة المتأخرين بعده، يناقش آراء أسلافه كوفيّين وبصريّين، ولكنه " كان يعتزّ مع ذلك بمذهب من المذهبين ينسب نفسه إليه، ويردّ على مناقشيه من أصحاب المذهب الآخر"¹

كان الفارسيّ مطلعاً على ثروة نحويّة كبيرة من آراء البصريّين والكوفيّين، مُمتلكاً قدرة كبيرة، وعلماً واسعاً، يستطيع بهما أن يفاضل بين هذه الآراء، وهو في معظم هذه الآراء يوافق البصريّين، ومع ذلك استفاد كثيراً من آراء الكوفيّين النحويّة، يأخذ منها ما يراه صائباً . ويذهب إلى استحسان ما ذهبوا إليه.

لذلك سنحاول أن نتبيّن موقف الفارسيّ من بعض القضايا الخلافية بين البصريّين والكوفيّين، مشيرين إلى بروز ظاهرة تعدّد الآراء في المسألة الواحدة.

أولاً المبتدأ والخبر:

— ذهب الفارسيّ مذهب سيبويه إلى أنّ رفع المبتدأ والخبر هو بحقّ الأصل، لأنّهما عمدتان قال: "والابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به. وصفة الاسم المبتدأ أن يكون مُعرّى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء"². وتابعه في أنّ المبتدأ هو العامل في الخبر، فالخبر ارتفع بالمبتدأ³.

— ووافق سيبويه في أنّه إذا اجتمعت معرفتان فأنت مخير في جعل إحداها مبتدأ، والثانية خبره. أنشد الفارسيّ: * نَمَ وَإِنْ لَمْ أَنْمَ كَرَايَ كَرَاكَ*⁴

¹ — مقدّمة (المسائل الخلافية في النحو)، العكبري .

² — الإيضاح العضدي، ٢٩، وينظر الباب في علل البناء والإعراب، ١/١٢٨.

³ — ينظر كتاب الشعر، ١/٢٣٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ٢٢٩.

⁴ — الشاهد لأبي تمام، ديوانه بشرح التبريزي، وروايته: شاهدٌ منك أن ذاك كذا، ٤٥/٣ .

ثم قال "ينبغي أن يكون (كراي) خبراً مقدّماً، ويكون الأصل: (كراك كراي) أي (نم وإن لم أنم فنومك نومي)، كما تقول: (قم وإن جلست فقيامك قيامي)، هذا هو عرف الاستعمال في نحوه.....، وإذا كان كذلك فقدّم الخبر وهو معرفة، وهو ينوي به التأخير من حيث كان خبراً".^١

— اختلف النحاة في رافع الاسم الواقع بعد الظرف: فذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه نحو: (أمامك زيد..)، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه وإنما يرتفع بالابتداء. وتابعهم الفارسيّ قائلاً: "وادّعى بعضهم أنه مجمع عليه، أن الظرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف، أو ذي حال، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، فإنه يجوز أن يرفع الظاهر لتقويته بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة"^٢

ويتصل بالخلاف الذي تقدّم خلاف آخر بين النحاة، وهو تعلّق الظرف بالاستقرار فإذا كان الظرف متعلّقاً بـ (استقرّ) أو (مستقرّ)، فهل ينوب الظرف عنهما في العمل أم أن العمل باق للاستقرار المحذوف، والفارسيّ ذهب إلى أن الظرف هو العامل. قال: "والدليل على أن ضمير المبتدأ في قولنا زيد في الدار إنما هو في الظرف دون الفعل، أنه لو كان في الفعل لا في الظرف لجاز تقديم الحال على الظرف نحو: قائماً في الدار زيد، وقائماً زيد في الدار، كما يجوز تقديمه إذا انتصب عند الفعل، لأنّ الفعل يعمل مضمراً عمله مظهراً...، لو كان الضمير في الفعل المختزل دون الظرف، لجاز تقديم الحال، فلما لم يجز ذلك، علمنا أن العامل الظرف"^٣. الفارسيّ هنا رأى أن العامل هو الظرف، لقيامه مقام العامل، فالضمير انتقل إلى الظرف بعد حذف العامل، وقوله هذا يتعلّق بقول سيبويه في الأصل.

^١ — التذكرة، نقلاً عن دلائل الإعجاز، ٣٧٣-٣٧٤، وينظر همع الهوامع، ١/٣٢٦.

^٢ — الإيضاح العضدي، ٣٥.

^٣ — الإيضاح العضدي، ٤٠-٤١، وينظر الكتاب، ١٤٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف،

ثانياً الأحرف المشبهة بالفعل:

— فسّر الفارسيّ حذف خبر (إنّ) من قوله تعالى (إنّ الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) (سورة الحج، ٢٥) بطول الكلام متابعاً سيبويه، قال: "إنّ هذا كلامٌ قد أفرطَ طُولُهُ، وفي دون هذا الطول يحسن الحذف ما لا يحسنُ معه إذا لم يطل، ألا تراهم قد أجازوا: (ما علمت أنّ فيها أحداً إلاّ زيّداً)، فاستجازوا أن تعمل (أنّ) لفصل الظرف، وطول الكلام به، ولولا ذلك لم يجز...".^١

— تابع أبو عليّ الفارسيّ سيبويه في وجوب الفصل بين (أنّ) المخففة من الثقيلة والفعل الذي يليها لأنّ " أهل العربية يستقبحون أن تلي الفعل حتى يفصل بينها وبين الفعل بشيء، ويقولون: استقبحوا أن تحذف، ويحذف ما تعمل فيه، وأن تلي ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما، فتجتمع هذه الاتّساعات فيها. فإن فصلوا بينها وبين الفعل بشيء لم يستقبحوا ذلك...، فأما (نودي أن بُورك) (سورة النمل، ٨) فإنّ قوله (بُورك) على معنى الدّعاء، فلم يجز دخول (لا)، ولا (قد)، ولا (السين)، ولا شيء ممّا يصحّ دخوله في الكلام، فيصحّ الفصل. وهذا مثل ما حكاه من قولهم: (أما أن جزاك الله خيراً)، فلم تدخل شيء من هذه الفواصل من حيث لم يكن موضعاً لها، وغير الدّعاء في هذا ليس كالدّعاء".^٢

— ذهب الفارسيّ مذهب سيبويه في جعل (لكن) المخففة من حروف العطف فإذا خفّفت (لكن) صارت من حروف الابتداء فهذا فيه إخراج لها عمّا وضعت له برأيه لأنّ الوجه في (لكن) إذا خفّفت أهملت حيث " لم نعلم أحداً حكى النصب في (لكن) إذا خفّفت فيُشبه أنّ النصب لم يجئ في هذا الحرف مخفّفاً، ليكون ذلك دلالة على أنّ الأصل في هذه الحروف ألاّ تعمل إذا خفّفت لزوال اللفظ الذي به

^١ — الإغفال، ٤١٣/٢-٤١٤، والمثال في الكتاب، ٣١٧/٢: ما علمت أنّ فيها إلاّ زيّداً... لمّا طال الكلام قويّ واحتمل ذلك....

^٢ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٣١٥/٥، وينظر الكتاب، ١٦٨/٣ فالمثال الذي استشهد به الفارسيّ هو لسبويه.

شابه الفعل في التّخفيف، وأنّ من خَفَّفَ ذلك فالوجه ألاّ يُعْمَلَه "¹، وفي موضع آخر يُخْرِجُهَا من حروف العطف " وموضع الإنكار أن يقول: إنّ هذا حرف كان يدخل قبل التّخفيف على الابتداء والخبر، فينبغي أن يكون بعد التّخفيف مثله قبل التّخفيف، ألا ترى أنّ سائر أخواتها كذلك...".².

— ردّ أبو عليّ الفارسيّ ما ذهب إليه الفرّاء، من أنّ تشديد (لكن) أفضل في حال دخول الواو عليها، وتخفيفها أحسن إذا تجرّدت من الواو، وذلك لمشابتها (بل) لأنّ القياس لا يوجب دخول الواو والتشديد فيها، كما أنّ انتفاء دخولها لا يوجب التّخفيف.³

ثالثاً الأفعال الناقصة:

— تابع الفارسيّ البصريّين في جواز تقديم خبر كان عليها، إذا كان جزءاً من جملة، فنقول: (قائماً كان زيد) على نيّة التأخير. " وكلّ اسم إذا وقع موقعه: أي إلى جانب ما هو حديث عنه لم يجر أن تنوي به التقديم، وإذا كان في غير موضعه جاز أن يقدّم...".⁴.

— ذهب الفارسيّ متابِعاً سيبويه إلى أنّه إذا اجتمع في باب كان معرفتان، فأنت بالخيار أيّهما جعلته فاعلاً رفعتَه، ونصبت الآخر فـ " كلا المذهبين حسن، لأنّ كلّ واحد من الاسمين : اسمها ...، وخبرها، معرفة، فإذا اجتمعتا في التعريف تكافأ في كون أحدهما اسماً، والآخر خبراً كما تتكافأ النّكرتان...".⁵

— أمّا إذا اجتمعت معرفة ونكرة، فنجعل المعرفة اسم كان، والنكرة خبرها " وإنّما كان ذلك لأنّك إذا قلت (كان زيد) فـ(زيد) قد عرف، فلو جعلت الخبر بمنزلة

¹ — الإيضاح العضدي، ٢٩٠، وينظر الحجة في علل القراءات السبع، ١٧٠/٢-١٧٣، و الكتاب ٩١/١.

² — ينظر المسائل الحليّات، ٢٦٥-٢٦٦، وارتشاف الضرب، ١٩٧٥/٤.

³ — ينظر الحجة في علل القراءات السبع، ١٧٩/٢.

⁴ — المسائل المنثورة، ٢١٢، وينظر الكتاب، ٣٢١/١، والمحتسب، ٣٢١/١.

⁵ — الإيضاح العضدي، ٩٩، وينظر مع الهوامع، ٣٧٦/١.

لكان أيضاً معروفاً (كزید)، والخبر إنما وضع ليفيد من تخبره شيئاً لم يكن علمه،
فلذلك صار الخبر الأولی أن يكون نكرة، لأنه هو الجزء المستفاد...^١
— ذهب الفارسيّ مذهب أكثر البصريّين كسيبويه والخليل إلى أنّ (كان) ملغاة في
قول الشاعر:

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام^٢
فقد أجاز إلغاء (كان) لأنها لم تقع أولاً، وإنما وقعت بين صفة وموصوف،
فجاز إلغاؤها كما جاز إلغاء (هو) لما كان واقعاً بين الخبر والمخبر عنه.
فالضمير في (كان) أصله أن يكون منفصلاً تأكيداً للمضمر الذي تحمّله الجارُ
والمجرورُ الذي هو (لنا) لكونه صفةً، ثم دخلت عليه (كان) فاتصل بها فصار
ضميراً متصلاً. وكما جاز إلغاء (كان) في (ما كان أحسن زيدا) حيث ذهب إلى
أنّ (كان) ملغاة لا فاعل لها^٣.

— اختلف في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث، ولأبي عليّ الفارسيّ في هذه
المسألة رأيان: فقد ذهب في عامّة كتبه إلى أنّ (كان) الناقصة مخلوعة الدلالة
على الحدث، فتبقى الكلمة مجردة للزمان، ويلزمها الخبر المنصوب، وهذا ظاهر
كلام سيبويه^٤. ونُقِلَ عنه أنّه لا يجوز أن يتعلّق بها حرف الجر، وفي عملها في
ظرف الزمان نظر^٥.

ولكنّ الفارسيّ مع إقراره أنّ (كان) الناقصة مخلوعة الدلالة عن الحدث فقد
علّق بها، حيث أجاز في بعض الوجوه أن يكون (له) من قوله تعالى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

^١ — المسائل المنثورة، ٢٠٨، وينظر الكتاب ٢٢/١.

^٢ — البيت للفرزدق، ديوانه، ١٣٠، وينظر الكتاب، ١٥٣/٢، وذكر في الإفصاح في شرح
أبيات مشكلة الإعراب، ٣٥٥-٣٥٦، وقد ردّ صاحب الكتاب على الفارسيّ.

^٣ — ينظر المسائل البغداديات، ٣٦، والحل في شرح أبيات الجمل، ٦١-٦٣، وشرح جمل
الزجاجي، ابن خروف الإشبيلي، ٤٤٦/١.

^٤ — ينظر المسائل العسكرية، ٣٣، والمسائل الحليّيات، ٢٥٣، والمسائل
البصريّات، ٢٣٢/١، والحجّة في علل القراءات السبع، ٤٣٦/٢، والكتاب ٢٦٤/١.

^٥ — ينظر التذييل والتكميل، ١٣٤/٤، ومغني اللبيب، ٥٧٠/٢-٥٧١.

كُفُوا أَحَدُ) (سورة الإخلاص، ٤) متعلقاً بـ (يكن) الناقصة، أو أن يكون (له) صفة للنكرة (كُفُوا) فلماً تقدّم صار في موضع الحال، والعامل فيها (يكن)، أو ما في (كُفُوا) من معنى المماثلة. وفي جعل (يكن) عاملة في (له) إن علّقت بحال، ما يدلّ على بقاء معنى الحدث في (كان) إذ جعلها عاملة في الحال، والحال يعمل فيها الفعل أو ما فيه رائحة الفعل، وإذا كانوا قد علّقوا ببعض أسماء الأعلام لِمَا فيها من رائحة الفعل، فالأجدر أن يعلّق بـ(كان) لِمَا فيها من خواص الأفعال، ولاسيّما أن كان من التوسع والتصرف ما ليس لسائر أخواتها لأنّها أمّ الباب، ولأنّها أعمّ، فهي لا تخصّ وقتاً ماضياً دون وقت، وهي لِمَا اتّصلت بها الضمائر، ودلّت على استحقاق اسمها الإخبار عنه في الزمن الماضي، جعل التعليقُ بها مذهباً غير بعيد^١.

— أجاز الكوفيّون أن يلي (كان) أو إحدى أخواتها معمول خبرها، وإن لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ووافقهم الفارسيّ إذا تقدّم الخبر على الاسم، فيجيزون (كان طعامك زيدٌ أكلاً، وكان طعامك أكلاً زيدٌ). ومنه قول الشاعر:

فأصبحوا والنوى عالي مُعرّسهم وليس كلّ النوى يُلقى المساكين^٢

فقلوه (يلقي المساكين) في موضع نصب لكونه خبراً لـ(ليس) ولا يجوز أن تُرفع (المساكين) بـ(ليس) وقد تلاها لفظ (كلّ)، وهو منصوب بـ(يلقي)^٣.

— اختلف النحويّون في جواز تقديم خبر (ليس) فذهب الكوفيّون والمبرّد إلى المنع، وأجازوه المتقدّمون من البصريّين، وتابعهم الفارسيّ مستدلاً على صحّة قولهم بقوله تعالى (ألا يوم يأتيتهم ليس مصروفاً عنهم) (سورة هود، ٨) فإنّ (يوم) ظرف متعلّق بـ(مصروف)، ولا يجوز تقدّم الم معمول إلاّ حيث يجوز تقديم العامل، ويجوز أيضاً " (منطلقاً كان زيد)، و(شاخصاً صار بكر)، لأنّ العامل

^١ — ينظر كتاب الشعر، ٢٥٠/١، والمسائل البغداديات، ١١٦، والمسائل الشيرازيات، ٢٢، والحجّة في علل القراءات السبع، ٤٦٢/٦.

^٢ — البيت لـ حميد الأرقط كما جاء في الكتاب، ٧٠/١.

^٣ — ينظر المسائل الحلبيات، ٢٦٣، وشرح الكافية الشافية، ٤٠٣/١.

منصرف. وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين. وهو عندي القياس، فنقول: منطلقاً ليس زيد^١

— رفض أبو عليّ الفارسيّ، ما ذهب إليه الكوفيّون من مجيء (ليس) حرف عطف موافقاً سيبويه قال: "والبغداديون^٢ أو طائفة منهم قد أجازوا هذا، فحكوا (قام القوم ليس زيدا)، وقالوا: إن شئت صيرت (ليس) نسقاً، رفعت الاسم بعدها على النسق... قال أبو عليّ: فهذه الحكاية إن كانت مسموعة من فصيح فلا حجة فيها لاحتمالها غير النسق، ألا ترى أنه يجوز أن يضمّر فيها القصّة والحديث... وكذلك ما أنشدوه من قول لبيد: *إنما يجزي الفتى ليسَ الجمَلُ^٣*

أنشده سيبويه:..... إنما يجزي الفتى غيرُ الجمَلُ

وليس في إنشادهم إيّاه حجة على أنها عطف، ألا ترى أنه يجوز أن يكون (الجمَل) خبر (ليس)، كأنه قال: (ليس الذي يجزي الجمَل)، أي: (إنما هو الفتى ليس إيّاه)..^٤ وهو اختار مذهب البصريين في أنها لا ترد حرف نسق، إذ ما أنشده الكوفيّون دليلاً على مجيئها حرف عطف، رواه سيبويه على وجه يُخرجه عمّا ذهبوا إليه.

— وفي إعمال "ما" عمل ليس خلاف، فقد ذهب الكوفيّون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريّون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها، وإلى هذا ذهب الفارسيّ في قوله، "ومما يجري مجرى (ليس) في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ، ونصبها الخبر، (ما) في لغة أهل الحجاز، وذلك قولهم: (ما زيدُ الله ذاهباً)، و(ما عبد الله

^١ — الإيضاح العضدي، ١٠١، وينظر الكتاب، ٧٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١٦٠/١.

^٢ — هم الكوفيّون، ينظر الجنى الداني، ٤٩٨، ومغني اللبيب، ١/ ٣٩٠، وشرح قطر الندى، ٨٢.

^٣ — ديوانه، ١٧٩، صدره: وإذا أقرضت قرضاً فأجزه.....

^٤ — المسائل الحليّيات، ٢٦٤، ينظر الكتاب، ٣٣٣/٢، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٢٠/١.

خارجاً)، وجعلوها بمنزلة (ليس)، لمشابهتها في نفي (ما) في الحال، والدخول على الابتداء والخبر"^١

— من شروط إعمال (ما) عمل ليس: أن لا تؤكد بـ(ما) فإن أكدت بها بطل العمل عند البصريين نحو: (ما ما زيد قائم). ونُقل عن الفارسي أنه أجاز مع جماعة من الكوفيّين النصب^٢.

رابعاً أفعال المدح والذم:

— ذهب البصريّون إلى جواز الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز، وقد تابعهم الفارسيّ في جواز ذلك نحو (نعم الرجل رجلاً زيد). وذهب إلى أنّ اللام الداخلة على فاعل نعم وبئس هي للجنس، وليست للعهد.^٣

— أجاز الفارسيّ الفصل بين فعل التعجب ومفعوله بالظرف، خلافاً لسيبويه والمبرد، قال: "فأمّا الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب في التعجب بفعله وبين فعله، فليس لسيبويه فيه نصٌّ. وذكر أبو العباس وغيره أنّ الفصل بالظرف فيه غير جائز، وقد أجازهم بعضهم، ولا أرى القياس إلّا مجيزاً له، لأنّ الفصل قد جاء في باب (نعم وبئس)..، فإذا جاز الفصل في هذا، كان في التعجب أجوز، لأنّه أشدّ تصرفاً في معموله من (نعم)، ألا ترى أنّه يعمل في المعرفة والنكرة والمضمر والمظهر..، فإذا جاز في (نعم) كان في التعجب أجوز".^٤

— اختلف النحاة في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم في قولهم: (نعم الرجل عبد الله) و (بئس الرجل زيد)، حيث ذهب بعضهم إلى أنّ (عبد الله) مبتدأ و (نعم الرجل) خبره، وذهب بعضهم إلى أنّ (عبد الله) خبر مبتدأ محذوف، وقد ذكر الفارسيّ القولين المتقدمين، قال: "فأمّا (عبد الله) في قولك (نعم الرجل عبد الله) فارتفاعه على أحد وجهين: أحدهما: أن يكون أراد به الابتداء فأخّره.....، والوجه

^١ — الإيضاح العضدي، ١١١، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٥٦/١.

^٢ — ينظر الجنى الداني، ٣٢٨، و شرح ابن عقيل، ٢٤٦/١، وتخليص الشواهد، ٢٧٨.

^٣ — ينظر الإيضاح العضدي، ٨٥، وتذكرة النحاة، ٤٤٠، وشفاء العليل، ٥٨٦-٥٨٧.

^٤ — المسائل البغداديات، ٥٦، وينظر المقتضب، ١٧٨/٤، و همع الهوامع، ٢٣/٣.

الآخر: أن يكون (عبد الله).....، خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: (نعم الرجل)، قيل له: من هذا الذي أتى عليه، فقال عبدُ الله، أي هو عبد الله...^١.

خامساً مسائل أخرى:

— تابع الفارسيّ البصريّين في عدم وقوع الفعل الماضي حالاً إلاّ ومعه (قد)، فقد أولّ قوله تعالى: (أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (سورة النساء، ٩٠): " أي (قوماً حَصِرَتْ صدورهم) ، فحذف الموصوف، وأقام الصّفة مقامه. وقد تُؤوّل هذه الآية أيضاً على أن معناها: قد حصرّت صدورهم أفقُدرَ (قدر)، كما تأوّلوا قوله: (وَكُنْتُمْ أََمْوَآتًا فَأَحْيَاكُمْ) (سورة البقرة، ٢٨) على تقدير أو قد كنتم أمواتاً^٢.
— ذهب الفارسيّ مذهب البصريّين في باب التنازع إلى إعمال الفعل الثاني في نحو: " (أكرمني وأكرمت عبد الله)، و (أكرمت وأكرمني عبد الله)، فتحمل الاسم المذكور بعد الفعلين على الآخر، ولا تحمله على الأول، لأنّ الثاني من الفعلين أقرب إليه^٣.

— وافق الفارسيّ سيبويه في ثبوت (ما عدا) على الفعلية " و (ما عدا) فالنصب لا غير، لأنها فعل، وإذا كانت فعلاً فتتصب (زيداً) وكانت جملة في موضع نصب، فإن قلت: (ما عدا) كانت في موضع نصب و (عدا) فعل صلتها لـ (ما) و (زيداً) نصب بـ (عدا)^٤.

— تابع الفارسيّ سيبويه في أن أفعال العلم قد تجري مجرى القسم، فتعامل معاملة في أن تتلقّى بما يُتلقّى به من الجواب، وذلك لإفادتها التحقيق، ويحمل عليها الظنّ أيضاً إذا أفاد التحقيق قال: " يدلُّ على أن (علّمت) في قوله: ليفعلن، وما أنشده من قوله: ولقد علّمتُ لتأتينِ نيتي^٥

^١ — الإيضاح العضدي، ٨٥، وينظر المرتجل ، ١٤٢-١٤٣، والموفي في النحو الكوفي، ٨٧.

^٢ — كتاب الشعر ١ / ٥٥ - ٥٦ ، و ينظر أمالي ابن الشجري ٣ / ١٢ - ١٣.

^٣ — كتاب الشعر، ١/٦٥-٦٦، والمسائل العضديات، ١٧٣، والمسائل الحليات، ٢٣٧.

^٤ — المسائل المنثور، ٦٦-٦٧، وينظر مغني اللبيب ، ١/٢٨٩.

^٥ — الشعر للبيد، ديوانه، ٣٠٨ ، وتمامه : إنّ المنايا لا تطيش سهاًمهاً

أجري مجرى القسم نفسه، كما ذهب إليه سيبويه، وليس على إرادة قَسَم وإضماره بعده، وكذلك (ظننت) في قوله: ظننت لتسبقنني^١. فأبو عليّ الفارسيّ خرّج هذه الأمثلة على إجراء (علم، وظن) مجرى القسم، وما بعدها أجوبة لها. ومنه إجراء القول مجرى الظن بشرط أن يكون المضارع مسنداً إلى المخاطب، حيث لا يكاد يستفهم عن (ظنّ) غيره، قال: "وقد أجروا أتقول مجرى أتظنّ، فقالوا: أتقول زيدا منطلقاً، ولم يُجزِ أكثر العرب حروف المضارعة الآخر مجرى التاء، قال: لأنّ المخاطب لا يكاد يستفهم عن (ظنّ) غيره...."^٢.

— ذهب الفارسيّ مع البصريين إلى أنّ العامل في الفاعل هو إسناد الفعل إليه، وتفرغ الفعل له، بينما رأى الكوفيّون أنّ الذي رفع هذا الاسم كونه فاعلاً، وأبطل هذا الفارسيّ بالنفي، وذلك أنّك تقول: " (ما قام زيد) فيرتفع (زيد)، وأنت تعلم أنّه لم يفعل شيئاً، وإنّما ارتفع لأنّ الفعل أسند إليه...".^٣.

— منع صرف الاسم المستحقّ الصرف مختلف فيه: فأجازه الكوفيّون وتابعهم أبو عليّ الفارسيّ، واستدلّوا على ذلك بكثرة وروده في شعر العرب كقول الأخطل^٤:
طلبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذ هَوَتْ بشيب غائلةُ النفوس غُدورُ
فتركوا صرف (شيب) وهو منصرف، ومنعه سائر البصريين، والأصحّ الجواز^٥.

— ذهب البصريّون إلى أنّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع لا يجوز إلّا بالتوكيد، أو ما هو بمنزلته من الفصل وطول الكلام، وأنّ الفصل يكون في الشعر. بينما ذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك في الشعر والنثر، وقد وافق الفارسيّ البصريين حيناً والكوفيّين حيناً آخر قال: "وإذا طال الكلام حسن من الحذف معه ما لا يحسن إذا لم يطل، وذلك كثير، وأمّا قوله: (نو مرة فاستوى

^١ — المسائل الحلبات، ٧٣، وينظر الكتاب ١١٠/٣، وتذكرة النّحاة ٤٧٢.

^٢ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٣٤٤/١، وينظر الكتاب، ١٢٢/١، والكوكب الدري، ٣٩٠—٣٩١.

^٣ — الإيضاح العضدي، ٦٣، وينظر البسيط في شرح جمل الزّجاجي، ٢٦٠/١—٢٦١.

^٤ — شعر الأخطل، ٢٠٠.

^٥ — ينظر المسائل المنثورة، ٢٥٢، وائتلاف النّصرة، ٥٩.

وَهَوَ فِي الْأَفْقِ الْأَعْلَى) (سورة النجم، ٦-٧) فَإِنَّ قَوْلَهُ (وَهُوَ بِالْأَفْقِ) يرتفع (هو) فيه بالابتداء، وليس هو من باب: استوى زيدٌ وعمرو، إذا أردت استويا...، ولكنه (استوى) الذي يقتصر فيه على فاعل واحد...، فقد تبين أنَّهُ لا دلالة لمن احتجَّ بهذه الآية على جواز عطف الظاهر المرفوع على المضمَر المرفوع من غير أن يؤكد، ولكن يجيء في الشعر...^١ وأجاز أن تكون (العين) في قراءة من رفع من قوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ) (سورة المائدة/٤٥) معطوفة على الضمير المستكن في الخبر من غير تأكيد ولا فصل^٢. حيث يوافق في المثال الأول جمهور البصريين، ويردّ مذهب الكوفيين، وفي الثاني يتابع الكوفيين ويردّ على سيبويه.

— تابع الفارسي ما ذهب إليه الكسائي والفراء في أن الفصل بين حرف العطف والمعطوف عليه المنصوب أو المرفوع ينبغي أن ينقاس على المجرور في القبح، فعنده لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف المنصوب أو المرفوع، نحو (جاءني أمس عمرو واليوم خالدٌ)، و(رأيتُ أمس خالدًا واليوم سعدًا) ، قياساً فيه على عدم جواز الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور، نحو (مررت بزيد ، وأمس خالدٍ) فلم "يخلص مع ذلك من عيب آخر، وهو الفصل بين المعطوف وحرف العطف. وذلك ما لا تكاد تجد في حال سعة واختيار"^٣

— تابع أبو علي الفارسي البصريين في منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف إلا في الشعر قال: "هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها...، كان أولى لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف، إنما أجازوه في الشعر"^٤.

^١ — الحجة في علل القراءات السبع، ١٨٠/٦، وينظر المسائل الشيرازيات، ٢٦٨، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٩٥/٢.

^٢ — ينظر الحجة في علل القراءات السبع، ٢٢٥/٣، وشرح المكوذي ، ٨٥٨/٢.

^٣ — المسائل العسكرية، ٨٣، وينظر الحجة في علل القراءات السبع، ٣٠٩/١، والإغفال، ٢/٨٤ ، والخصائص، ٣٩٥/٢.

^٤ — المسائل المنثورة ، ١١٦، وينظر شرح جمل الزجاجي، ابن خروف، ٣٣٨/١.

— وفي إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب يأخذ الفارسي برأي البصريين ويعلله وهو المنع، ويأخذ برأي الكوفيين الذين جوزوا ذلك، فقد قال في إعراب (ذرية) من قوله تعالى: (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا، ذُرِّيَّةً مِّن حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا) (سورة الإسراء/٢-٣) "فأما قوله (ذُرِّيَّةً مِّن حَمَلْنَا) فيجوز أن يكون مفعول الاتخاذ، لأنه فعل يتعدى إلى مفعولين، ويجوز أن يكون نداء...، ولو رفع (ذرية) على البذل من الضمير في قوله (لا تتخذوا) كان جائزاً...، ولو رُفِعَ على البذل من الضمير المرفوع كان جائزاً ويكون التقدير: (ألا تتخذ ذرية من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً)..."^١ وهذا مذهب الكوفيين في جواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب وقد ردّه الفارسي في موضع آخر بقوله: "وإنما لم يجز البذل من ضمير المتكلم والمخاطب، لأن ذلك من المواضع التي يُستغنى فيها عن التبيين لوضوحه، لأنه لا يعرض فيه التباس كما يعرض في علامة الغيبة"^٢ وقال أيضاً "ولا يجوز أن يكون بدلاً من الاسم المنصوب، لأن في البذل ضرباً من البيان كالصفة، والمتكلم والمخاطب لا يحتاج إلى ذلك معهما"^٣.

— وذهب النحاة في إعراب (من) في قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (سورة آل عمران/٩٧) عدة مذاهب. أحدها: ما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين وهو أن (من) بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير محذوف.

والثاني: ما ذهب إليه بعض الكوفيين أن (من استطاع إليه سبيلاً) فاعل بحج، والمصدر أضيف إلى المفعول بحضرة الفاعل، وإليه ذهب أبو علي الفارسي في قول الشاعر:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَّرْبَعٌ وَمَصِيفٌ بعينك من ماء الشؤون وكيفُ

^١ — الحجة في علل القراءات السبع، ٨٤/٥، وينظر الكتاب، ٧٦/٢.

^٢ — الحجة في علل القراءات السبع، ١٤٥/١.

^٣ — المسائل الحليّات، ١٤٤-١٤٥.

^٤ — البيت للحطيئة، ديوانه، ٢٥٣.

فـ (مربع) فاعل، و(الدار) مفعول، و(الرسم) مصدر مضاف إلى المفعول، وعَصَدَهُ بأن قال: إنَّ (من استطاع إليه سبيلاً) فاعل بحج في المعنى، فإن لم يرفعه به فيكون حجٌ مهياً للعمل لكونه بعده، مقطوعاً عن العمل بجعله بدلاً^١.

— تابع الفارسيّ الأخفش في جواز مجيء الحال من النكرة إذ قال في قوله تعالى (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَتَطَقُّونَ) (سورة الذاريات، ٢٣)، "يجوز أن تكون الحال — يعني (مثل) — عن النكرة الذي هو (حق) في قوله (إِنَّهُ لَحَقُّ) وإلى هذا ذهب أبو عُمَرَ، ولم نعلم عنه أنه جعله حالاً من الذكر الذي في (حق)، وهذا لا اختلاف في جوازه..."^٢.

— ذهب الفارسيّ متابعاً سيبويه إلى أنَّ العامل في المفعول المطلق، هو الفعل، فالفعل مشتق منه. على خلاف الكوفيّين الذين رأوا أنَّ المصدر مشتق من الفعل، والدليل على أنَّ الفعل مأخوذ من المصدر "أنَّ هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها ولا تختص شيئاً منه دون شيء..."^٣.

— ذهب البصريّون إلى أنَّ الاسم بعد لولا مرتفع بالابتداء، لا بـ (لولا) كما قال الكوفيّون. وإليه ذهب الفارسيّ قال: "حكى عن المازنيّ: أنَّ ناساً زعموا أنَّ الاسم بعد لولا مرتفع به، وهذا لم يذهب إليه سيبويه، ومما يضعف ذلك، أنَّ الحروف التي ترفع الأسماء الظاهرة، تنصب كما ترفع"^٤.

— وافق الفارسيّ البصريّين في عدم إعمال اسم الفاعل إذا كان لما مضى لأنه "إذا مضى اختصّ، وصار معهوداً، فخرج بذلك من شبه الفعل، ألا ترى أنَّ الفعل لا

^١ — ينظر المسائل الحليّات، ٢٨٣، و شرح المفصل في صنعة الإعراب، ١/٣٤٤.

^٢ — الحجّة في علل القراءات السبع ، ٦/٢٢١-٢٢٢، و ينظر ارتشاف الضرب، ٣/١٥٧٧ فقد ردّ عليه أبو حيان مذهبه هذا لأنَّ من جوّز مجيء الحال من النكرة قيدها بأن تكون واقعة في حيّز نفي أو شبهه... و أمالي ابن الشجري، ٢/٢٦٤ - ٢٦٥، والجامع الكبير، ٢٩.

^٣ — المسائل العسكريّات، ٣٢، وينظر المسائل البغداديات، ٣٢٧-٣٢٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ١/٢٣٥.

^٤ — كتاب الشعر، ١/٦٦-٦٧ ، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٧٠، و الموجز في النحو، ٨٢، والذي حكاه المازنيّ منسوب إلى الفراء وغيره من الكوفيّين.

يكون معهوداً، فكما أنّ اسم الفاعل إذا وصف أو حُقر لم يعمل عمل الفعل لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذي يحدثه فيه التحقير والوصف، كذلك إذا كان ماضياً^١. فهذا نص صريح من الفارسيّ على أنّه لا يعمل في الاسم الظاهر.

— ذهب الفارسيّ إلى أنّ إضافة (كلا) إلى ضمير الاثنين دليل على إفراده، وهو في ذلك يتابع البصريين قال: "إنّه لو كان مثني لفظاً أو معنى، لم يجر إضافته إلى ضمير الاثنين لإضافة الشيء إلى نفسه..."^٢.

— من الضمائر المنفصلة ما يختصّ بالنصب، وهو (إيّا)، ويلحقه ما يبيّن المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، فيقال: إيّاي، وإيّاك، وإيّاها... وقد اختلف النحاة في تحديد نوعيّة هذه اللواحق: فذهب سيبويه وتابعه الفارسيّ إلى كونها حروفاً، بينما قال الكوفيون: مجموع (إيّا) ولواحقها هو الضمير...^٣ ومثل ذلك الضمير (أنا) قال الفارسيّ: "القول في (أنا) أنّه ضمير المتكلم، والاسم: الهمزة والنون. فأما الألف فإنّها تلحقها في الوقف، كما تلحق الهاء له في نحو: مسلمونه. فكما أنّ الهاء التي تلحق للوقف إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء سقطت، كذلك هي الألف تسقط في الوصل..."^٤ فما اختاره أبو عليّ أنّ الضمير هو الهمزة، والنون زائدة للوقف، هو مذهب جمهور البصريين.

— تابع الفارسيّ ابن كيسان في أنّ (إمّا) ليست عاطفة قال: "فأما (إمّا) فليست من حروف العطف وإنّما تجيء لمعنى الشك، والعاطف هو الواو. وإذا قلت: "قام إمّا زيد وإمّا عمرو" فكُنيتَ عنهما قلت (إمّا هو، وإمّا هو) لأنّه قد علّم أنّك أردتَ قام أحدهما..."^٥ وأبو عليّ الفارسيّ لم يعدّها من حروف العطف لدخول العاطف عليها، ووقعها قبل المعطوف عليه.

^١ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٤/٤٤٥، وينظر البسيط في شرح جمل الزّجاجي،

١٠٠٨/٢

^٢ — كتاب الشعر، ١/١٢٦، وينظر المحاجة في المسائل النحوية، ٧٩.

^٣ — ينظر المسائل المنثورة، ٢٠٢، مع الهوامع، ١/٢٠٥-٢٠٧.

^٤ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٢/٣٥٩-٣٦٠، وينظر شرح اللّمع، ١/٢٩٨-٢٩٩.

^٥ — المسائل المنثورة، ٤٠-٤١، وينظر رصف المباني، ١٨٣.

— تابع أبو عليّ الفارسيّ الكوفيّين في جواز مجيء (أو) بمعنى الواو قال: " ويسمع (ولا تُطع مِنْهُمْ آثِمًا أو كَفُورًا) (سورة الإنسان/ ٢٤) فلا يطيعهما، كما أنّه إذا قيل له ذلك بالواو كان كذلك. " ^١ و في موضع آخر يرفض أن تأتي (أو) بمعنى الواو، متابعا سيبويه في ذلك قال: " فأما (أو) التي لا تكون لأحد الشيئين أو الأشياء فمثاله في الخبر: زيد أو عمرو جاء...وهي إن كانت لإباحة كذلك أيضا، وذلك قولك: (جالس الحسن أو ابن سيرين). ويدلّك على أنّها ليست بمعنى الواو، أنّه إذا جالس أحدهما، فقد ائتمر للأمر ولم يخالفه. وإنّما جاز له الجمع بين مجالستهما من حيث كان كلّ واحد منهما مجالسته بمعنى مجالسة الآخر، ليس من حيث كانت (أو) بمعنى الواو، ومن ثم قال سيبويه في قوله: (ولا تُطع مِنْهُمْ آثِمًا أو كَفُورًا) إنك لو قلت: أو لا تُطع كفورا، انقلب المعنى... " ^٢.

آراء تفرد بها الفارسيّ أو اجتهد فيها:

لم يكن الفارسيّ مقلداً للبصريين أو غيرهم ، وإنّما كان يعرض الآراء المختلفة ، ويمعن النظر فيها، فإذا ما اعتقد بصحة رأي أخذ به، ورجّحه على غيره، وإن كان مخالفاً لآراء البصريين الذين سار على منهجهم، ورجّح معظم آرائهم، كما وجدنا فيما سبق .

^١ — كتاب الشعر، ٣٢٤/١، وينظر شرح ألفية ابن مالك، المكناسي، ٢٤٧/٢.

^٢ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٥٣/٤-٥٤، وينظر الكتاب، ١٨٤/٣، و شرح قواعد الإعراب ، ٤١٦.

وأبو عليّ الفارسيّ مستقلّ الشخصية حرّ الفكر، يرى الرأي فلا يخشى أن يخالف فيه من سبقه كوفياً كان أو بصرياً، وينفذ إلى آراء جديدة اجتهدية خاصة به لم يسبق إليها نثرها المتأخرون في كتبهم وقرنوها بآراء زعماء المدرستين. لذلك سنحاول هنا أن نعرض أهمّ هذه المسائل والآراء التي انفرد بها، أو خالف فيها من سبقوه من أعلام المدرستين .

من المسائل التي سبق فيها بحكم ، و أثبت هو فيها حكماً آخر :

— في إعراب الأسماء الستة ذهب الفارسيّ إلى أنّ (الواو والياء والألف) التي تلحق آخرها حروف إعراب ، ودوالّ على الإعراب وليس فيها إعراب مقدّر " فالدليل على أنّ الواو في (أخيك) ونحوه حرف الإعراب الذي هو لام الفعل، وليس هو بعلامة الإعراب ولا دلالة قولهم (امرؤ) و (ابنم) فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب. فكما أنّ الهمزة في (امرؤ) والميم في (ابنم) إعراب ليس بدلالاتي إعراب، كذلك حرف اللين في (أخيك) ونحوه...^١. فهو جمع بذلك بين قول الأخفش، وقول سيبويه ، إلّا أنّه لم يقدر فيها إعراباً .

— ذهب الفارسيّ في إعراب (سواء) من قوله تعالى (سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون) (سورة البقرة ٦٠) إلى أنّه مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون خبراً ، لأنّه ليس في الكلام ما تكون خبراً عنه ، ولأنّ ما بعد الاستفهام (أأنذرتهم) لا يكون مبتدأ ، خبره (سواء) لأنّ ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، وجملة (أأنذرتهم) في موضع خبر (سواء) وهي ليست كذلك ، ولا فيها ضمير يعود على (إليه) ، وإنّما جوّز ذلك قياساً على : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) ، (فخير) خبر عن تسمع ، وليس هو ، ولا فيه ضمير يعودُ إليه ، فحُمِلَ المبتدأ على المعنى ، وجُعِلَ خبره ما ليس إيّاه ، وعرّي من ضمير يعودُ إليه^٢.

^١ — المسائل البغداديات، ٢٥١، وينظر المسائل الشيرازيات، ٣٢٦-٣٢٩، والمسائل

البصريّات، ٨٩٦/٢، وعلل التنثية ، ٥٥، والتبيين عن مذاهب النحويين، ١٩٤ .

^٢ — ينظر الحجّة في علل القراءات السبع ، ١/ ٢٦٩ - ٢٧٠، والمسائل

الشيرازيات، ١٨١، وسر صناعة الإعراب، ١/ ٢٨٥.

— في إعراب (هذا حلو حامض) ذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ الاسمين في موضع رفع خبر المبتدأ ، على حدّ ما وقعت الجمل خبراً ، وإن لم يكونا جملة ، أي وقع الاسمان موقع المفرد كما تقع الجملة موقع المفرد^١ . فأما ما يرجع من هذا الخبر الذي هو: حُلُوٌ حَامِضٌ، ونحوه إلى المبتدأ ، فالقول فيه "إنّه لا يخلو من أن يكون الضمير في أحد الاسمين، أو أن يكون في كلّ واحد منهما ضمير، أو يكون فيهما ضمير واحد ، أو لا يكون في واحد منهما ضمير. فلا يجب أن يكون في أحد الاسمين دون الآخر، لأنّ كلّ واحد منهما إذا خصّصته بتحمّله، لم يكن بأولى بذلك من صاحبه. ولا يستقيم أن يكون في كلّ واحد منهما ضمير....، ولا يجوز أن يكون ضميرٌ واحدٌ فيهما جميعاً....، وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة، ثبت أنّه لا ضمير في ذلك . فإن قلت : فعلام يحمل ؟ قلنا نحمله على المعنى. ونردّ الضمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى...".^٢

— أجاز الفارسيّ العطف والإبدال في (مقام) من قوله تعالى (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا إِبْرَاهِيمَ) (سورة آل عمران ، ٩٧) فجعله عطف بيان مع كونه معرفة، و(آيات) نكرة ، وقوله هذا مخالف لإجماع البصريين و الكوفيين^٣.

— (مررت بالرجل الحسن الوجه) اختلف النحويون في هذه المسألة : فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنّ (أل) التعريف لا تقوم مقام الضمير، وخالفهم الكوفيون في جواز ذلك ، واستدلّوا بقوله تعالى: (جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) (سورة ص ، ٥٠) والتقدير عندهم (مفتحة أبوابها) فقامت الألف مقام الضمير. أمّا أبو عليّ الفارسيّ فذهب إلى أنّ الضمير مستتراً في (مفتحة) و (الأبواب) بدلاً منها بدل بعض من كلّ ، لأنّك تقول : (فتحت الدار ، إذا فتحت أبوابها) ، و(فتح

^١ — ينظر المسائل المنثورة، ٣٢، و الكتاب، ٢٥٨/١، وشرح المفصل، ٩٩/١.

^٢ — الحجّة في علل القراءات السبع ، ١٩٨/١-٢٠٢.

^٣ — ينظر كتاب الشعر، ٢٨٦/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ١ / ٧٤.

الجنان: إذا فتح أبوابه)، ومنه قوله تعالى : (فُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا) (سورة النبا، ١٩) وعلى هذا يكون الوجه بدل بعض من كل^١ .

— ذهب الجمهور إلى أن (كل و بعض) معرفتان بنية الإضافة ، لأنهما لا يكونان أبداً إلا مضافتين ، أما الفارسي فقد ذهب إلى أنهما معرفتان (بآل) و ينصبان على الحال قياساً^٢ .

— جوّز الفارسي مجيء الحال من المضاف أو المضاف إليه في قوله تعالى: (نَذِيرًا لِلْبَشَرِ) (سورة المدثر ٣٦) فقد قيل فيه قولان: " أحدهما أن يكون حالاً من (قم) (سورة المدثر ٢) و الآخر أن يكون حالاً من قوله (إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكُبَرِ) (سورة المدثر ٣٥) ،..... و إن جعلته حالاً من قوله (لِإِحْدَى الْكُبَرِ) فليس يخلو الحال من أن يكون من المضاف ، أو من المضاف إليه.... وفي كلا الوجهين ينبغي أن يكون (نذيراً) مصدراً ، لأنّ الأول المضاف مؤنث ، والمضاف إليه مؤنث مجموع ، و المصدر قد يكون حالاً من الجميع ، كما يكون حالاً من المفرد ، تقول : جَاؤُوا رَكْضًا ، كما تقول : جاءَ رَكْضًا^٣ . و بعضهم أجاز مجيء الحال من المضاف إليه إن كان المضاف بعض المضاف إليه، أو ك بعضه ، و منع قول الفارسي : ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً ، لأنّ المضاف ليس بعض المضاف إليه، و لا ك بعضه^٤

— ذهب الفارسي إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل، أو المعنى بتوسط (إلا) قال: "وأما من ذهب إلى أنّ غير تنصب بالاستثناء ، فإنّ الاسم المنتصب في الاستثناء ينتصب بالفعل الذي قبله، أو بمعناه بتوسط (إلا) . ومما يدلّ على انتصابه بذلك — بتوسط هذا الحرف — أنّ حروف الجرّ قد وقعت هذا الموقع في

^١ — ينظر الإيضاح العضدي، ١٥٤، و إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١/٢٢٣-٢٢٤، و أمالي ابن الحاجب، ١ / ٢٢٢.

^٢ — ينظر الإيضاح العضدي، ٢٦٧، و فيض نشر الانشراح، ٧٣٣ .

^٣ — الحجّة في علل القراءات السبع، ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥، و ينظر أمالي ابن الشجري، ١/ ٢٤٠.

^٤ — ينظر الخاطريات، ١٤٨ ، و ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٨٠.

نحو (جاءني القوم حاشا زيد) ،و(خلا زيد) فكما أنَّ حرف الجرِّ قد أوصل الفعل، أو معناه إلى المستثنى ، فكذلك (إلاّ) قد أوصلت (ذلك) إلى ما بعدها ^١ — وذهب إلى أنَّ (لا) في (لاسيما) مهملة،و(سي) حال،وناصبها الفعل قبلها في مثل(قاموا و لاسيما زيد) . ويجيب البصريون بأنه لو كان ذلك صحيحاً لامتنع دخول الواو ، ولوجب تكرار (لا)^٢.

— نصّ جمهور النحاة على أنَّ التنازع لا يكون بين حرفين ، أمّا الفارسيّ فذهب إلى جواز التنازع بين الحرفين مستشهداً بقول الشاعر :

حتى تراها و كأنّ و كأنّ أعناقها مشفعات في قرّن^٣

و قال:"ينبغي أن يكون على إعمال الثاني ، و لو أُعْمِلَ الأوّل لقال:(وكان وكأنهن أعناقهن) ، فهذا إقرار منه بصحّته في الحروف "^٤

— ذهب الفارسيّ في قولهم : (سمعت لغا تهم) بفتح التاء ، إلى أنه مفرد ردّت إليه اللام ، وليس بجمع ، وأصله (لغوة) تحرّكت الواو ، وانفتح ما قبلها فقلّبت ألفاً .لأنّ " إضافتهم إيّاه إلى الجماعة، فلا يوجب أن يكون جمعاً ألا ترى أنه قد جاء:(ولو شاء الله لذهب بِسَمْعِهِمْ)(سورة البقرة، ٢٠)"^٥.

— اختلف النحاة حول بناء "الآن" فذهب الكوفيّون إلى أنَّ (الآن) مبني، لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم (آن يئين) أي حان ، وبقي الفعل على فتحته،وذهب البصريّون إلى أنّه مبني لأنّه شابه اسم الإشارة،وذلك أنّ معناه (هذا الوقت) ولما كان اسم الإشارة مبنياً فقد شابهه في حركته أيضاً . أمّا الفارسيّ فقد علّل سبب البناء لتضمّن الاسم معنى لام التعريف بعد حذفها^٦.

1 — الحجة في علل القراءات السبع، ١/١١٧، وينظر الإغراب في جدل الإعراب، ١٣٢.

2 — ينظر المسائل المنثورة، ٥٥، ومغني اللبيب، ١٠ / ١٨٦ — ١٨٧ ، والكوكب الدري، ٢٧٥.

3 — الشعر لقطّان المجاشعي، وهو في شرح التصريح ، ٢ / ١٣٠ .

4 — المسائل الحليّات، ٢٤٩، وينظر شرح ألفية ابن مالك ، المكناسي ، ١ / ٢٦ .

5 — كتاب الشعر، ١٧١/٢، وينظر شرح التسهيل ، ٨٨/١ حيث رفض ابن مالك ما ذهب إليه.

6 — ينظر الإيضاح العضدي، ١٧٥، وأسرار النحو، ٢٠ .

— قال سيبويه في (إذن): معناها الجواب والجزاء، وحمله الفارسيّ على أنّها قد تردّ لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده، قال: "ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمّر (إذن)، وإنّما تعمل في الفعل إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلاً...".^١

— (لما) عند الفارسيّ ومتابعيه ظرف، بمعنى حين، العامل فيها جوابها وتقديرها (حين جئت قالت كذا). فهي مركّبة من (لم) النافية و(ما). فإذا رُكِّبَتْ نُقِلَتْ مِنَ الحرفيّة إلى الاسمية. والاسمية فيها متكلّفة. لذلك ما ذهب إليه سيبويه من حرفيتها كان أليق بالقبول عند النحاة.^٢

— (حيث) لازمة للإضافة، وهي مبنية لمشابهتها الموصولات في الاحتياج إلى الجملة، وإذا أضيفت إلى الجملة تبقى على بنائها عند الجمهور، بينما ذهب الفارسيّ إلى أنّها تعرب بالإضافة إلى المفرد، قال في إعراب (حيث) من قوله تعالى: (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) (سورة الأنعام، ١٢٤): "ألا ترى أنّ (حيث) لا تخلو من أن تكون جرّاً أو نصباً، فلا يجوز أن يكون جرّاً، لأنّه يلزم أن يضاف إليه أفعّل، وأفعّل إنّما يُضاف إلى ما هو بعض له، وهذا لا يجوز....، فلا يجوز أن يكون جرّاً، وإذا لم يكن، كان نصباً بشيءٍ دلّ عليه، يُعلم أنّه مفعولٌ به.....".^٣

— ذهب الفارسيّ في أحد قوليه إلى جواز إعمال المصدر عمل اسم الفاعل، فقد وجّه قوله تعالى (سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) (سورة الحج، ٢٥) بنصب (سواء) قال: "ومن نصب فقال (سواء العاكف) أعمل المصدر عمل اسم الفاعل، ورفع (العاكف فيه) كما يرفع بـ (مستو)....، ووجه إعماله أنّ المصدر قد يقوم مقام اسم الفاعل في الصفة، نحو: رجلٌ عدلٌ، فيصير (عدل) كـ (عادل).....".^٤ وفي

^١ — الإيضاح العضدي، ٣١٠ - ٣١١، وينظر المسائل المنثورة، ١٤١، رصف المباني، ١٥١.

^٢ — ينظر الإيضاح العضدي، ٣٢٨، وشرح الكافية الشافية، ١٦٤٣/٣ - ١٦٤٤، وشرح قواعد الإعراب، ٢٨٨ - ٢٨٩.

^٣ — كتاب الشعر، ١ / ١٧٩ - ١٨٢، ينظر الحجة في علل القراءات السبع، ٢٥ / ٢٦، و أسرار النحو، ١٩٨.

^٤ — الحجة في علل القراءات السبع، ٥ / ٢٧١.

موضع آخر يوافق الجمهور على إعمال المصدر عمل الفعل فالمصدر يجري على فعله في الصحة والاعتلال^١. وربما حمل المصدر على الفعل أفضل من حمله على اسم الفاعل، لأنّ الفعل أصل في العمل، والحمل على الأصل أفضل من الحمل على الفرع، وهذا ما أجمع عليه النحاة.

— وفي إعمال المصدر المعروف "بأل" كالمصدر المنون خلاف . فالخليل وسيبويه جوزوا إعماله مطلقاً، ومنع إعماله الكوفيون، وذهب الفارسيّ إلى أنّه يجوز إعماله على قبح فـ" مثال ما أُعْمِلَ من المصادر وفيه الألف و اللام ، قولك أعجبني الضرب زيدٌ عمراً ، والشتم بكر خالداً ، قبيحٌ"^٢ وفي موضع آخر يذهب مذهب أكثر أهل العربية في إعمال المصدر المعروف بـ الألف واللام.^٣

— اختلف النحاة في إعمال الصفات عمل الفعل، من ذلك قولهم (ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد) وهذا مرفوض وقبيح عند الجمهور، لأنّ الصفة ليس فيها المعنى الذي عنه يستحقُّ العمل. ولكن هناك من أعمله، حيث شبّهه بالصفات التي تعمل من حيث كان صفة. و الفارسيّ يعملّه بحيث لا ينتقض قول من قال بعدم إعماله: " وذلك أنّه ينوي بالكلام التقديم و التأخير، فيريد: (ما رأيت رجلاً في عينيه الكحل أحسن منه في عين زيد)، فيكون هذا مستمراً على قياس قولهم، ولا يحولون بين الصلة والموصول. فقد وضّح لك بما ذكرناه صحّة القول الأول وصحة الرفع فيه، ولا يسقط قول من قال: إنّهُ لا يعمل ما ذكرناه من الصفات."^٤

^١ — ينظر الإيضاح العضدي، ١٤١، حيث عقد باباً أسماه (باب المصادر التي أُعْمِلَت عَمَلُ الفعل)، والحجّة في علل القراءات السبع، ٢٥٩/٤، والكتاب، ٢٦/١، والبحر المحيط، ٣٦٣/٦.

^٢ — الإيضاح العضدي، ١٦٠، وينظر الإغفال، ٦٩/٢، الكتاب، ١٩٢/١، وشرح الكافية، ابن جماعة، ٢٠٢.

^٣ — ينظر الحجّة في علل القراءات السبع، ٢٩/١، والبحر المحيط، ٢٥٥/٥.

^٤ — المسائل المنثورة، ٥١-٥٢، وينظر الكتاب، ٢٣٢/١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٥٧/٢.

— ذهب الجمهور إلى أنَّ الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتتصب و تجزم بحذفها، أمّا أبو عليّ الفارسيّ فقد ذهب إلى أنّها معربة ،ولا يوجد فيها حرف إعراب. فالنون ليست معربة لأنّها تسقط في النصب و في الجزم ، و أيضاً الألف و الواو و الياء، لأنّها ليست في آخرها، ولأنّها ضمائر متّصلة بها^١.

— ذهب النحاة إلى أنَّ استعمال الماضي من (يدع) ممّا يجوز قياساً، وإن كان شاذّاً في الاستعمال، أي أجازوا استعماله على الضرورة، أمّا أبو عليّ الفارسيّ فقد وصفه بأنّه رديء قليل لأنّه مخالفٌ لمّا عليه الاستعمال، وبأنّه لا يقال فما كان على هذا الحدّ "يرفض ولا يؤخذ"، وي طرح ولا يُستعمل ويكون المستعملُ لذلك آخذاً بشيء رفضه أهل العربيّة^٢.

— تفرّد الفارسيّ عن الجمهور بحرفيّة (ليس)، فقد ذهب إلى أنَّ (ليس) حرف و ليست فعلاً. قال: " (ليس) تجري مجرى (ما) و نحوها ممّا ليس بفعل"^٣. و استدلّ على حرفيتها بخلوّ (ليس) من الدلالة على الحدث و الزمن ، وما يكون فعلاً ينبغي أن يدلّ على الحدث، و أحد الأزمنة الثلاثة ،وأيضاً لا يحتاج إلى حدّ فاصل بعد (أن) المخففة إذا كان خبرها (ليس)، و(ليس) بمنزلة (ما) في الدلالة على نفي الحال، ولا توصل (ليس) بـ(ما) المصدرية، كما توصل بها الأفعال، ف لا يقال : ما أحسن ما ليس زيدٌ ، ذاكرة جمود (ليس)، وأنّها لا تتصرف، وأنّه لا يوجد في الأفعال ما هو على صيغتها، و غير ذلك من الأدلة التي أطال الحديث في ذكرها و شرحها^٤.

^١ — ينظر كتاب الشعر، ١٥-١٦، و أمالي ابن الحاجب، ٩٥ في ردّه على الفارسيّ .

^٢ — المسائل الحليّات، ٢٢٧، وينظر التعليقة على كتاب سيّويه، ٥٦/٤، والمسائل العسكريّات، ٦٣-٦٤.

^٣ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٥ / ٣١٦، وينظر المسائل البصريّات، ٨٣٣/٢.

^٤ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٥ / ٣١٦، والمسائل الحليّات، ٢١٠-٢٢٣.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ بعض المصادر نقلت عن الفارسيّ رجوعه عن القول بحرفية (ليس)، وأخذه بمذهب سيبويه وأصحابه، وهو إثبات فعلية (ليس)^١.
 — وفي تأويل "ليس الطيب إلاّ المسك" ذهب إلى أنّ (ليس) على بابها، وأنّ فيها ضمير الشأن، و(الطيب) مبتدأ، و(المسك) خبره، والجملة خبر ليس، مخالفاً في ذلك الجمهور الذين ذهبوا إلى أنّه لا إضمار، وأنّ (ليس) مهملّة^٢.
 — قال أبو عليّ في إعراب الفاء من قوله تعالى (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) (سورة الجمعة، ٨) إنّ الفاء زائدة في الآية، لامتناع أن تكون عاطفة، إذ لا يصحّ أن يعطف الخبر على مبتدئه، ولم يُستجز حملها على أنّها للجزاء لبعد ذلك في اللفظ والمعنى. فإذا امتنع كونها للعطف ورابطة لجواب شبه الشرط، "حكم بزيادة الفاء، لأنّها قد ثبّتت زائدة حيث لا إشكال في زيادته، وذلك قوله:

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِصاً أَهْلَكْتُهُ و إذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^٣
 ألا تَرَى أَنَّ إِحْدَى الْفَاءَيْنِ لَا تَكُونُ إِلَّا زَائِدَةً، لَأَنَّ (إذا) إِنَّمَا تَقْتَضِي جَوَاباً واحداً. وأما بُعدُ الجزاء في المعنى، فلأنّ الجزاء ما كان بإثبات معنى أو بنفيه. فأما ما كان واقعاً لا محالة فإنّه لا يكون من باب الجزاء، والموت ملحق لهم فروا أو لم يَفِرُوا^٤

— اللام التي تأتي بعد (إن) المخففة للفصل بينها وبين (إن) النافية، ذهب الفارسيّ إلى أنّها لام أخرى غير لام الابتداء اجتلبت للفرق أيضاً فقد روي عن ابن جني أنّه غاب سنين عن حضرة أبي عليّ، ثم قدم عليه. فقال: "أما تعجب من

^١ — ينظر شرح الكافية للرّضي، ٤ / ١٩٩، و الجنى الداني، ٤٩٤، والتذييل، ٤ / ١٨٠، و شرح المفصل في صنعة الإعراب، ٤ / ٦٥.

^٢ — ينظر المسائل الحليّات، ٢١٠، وهذا التأويل مرفوض، لأنّها لغة طائفة من العرب لم تتكلّم إلاّ بها، ينظر شرح جمل الزّجاجي، ١ / ٤٣٨، وفيض نشر الانشراح، ٦٣٨-٦٣٩.

^٣ — الشعر لنمر بن تولب العُكَلّي، ديوانه، ٨٤، وينظر الخزانة، ١ / ٣١٥.

^٤ — الحجّة في علل القراءات السبع، ١ / ٤٣، و ينظر كتاب الشعر، ١ / ٧٧، و المسائل البغداديات، ٤٦٣، و نظم الفرائد وحصر الشدائد، ١٠٣.

هذا الأندلسي كيف يزعم أنَّ (اللام) في (إن كان زيدٌ لمنطلقاً) لام الابتداء، فقال الفارسيّ: أعذره فإنّ أمثاله كثيرٌ^١.

— أجاز الفارسيّ أن تأتي (أن) زائدة في غير مواضع زيادتها وذلك في قوله تعالى: (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَآئِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا) (سورة الإسراء ٣٠) فقد أجاز في أحد الوجوه التي ذكرها في إعراب قراءة من قرأ (أَلَّا تَتَّخِذُوا)^٢ أن تكون (أن) زائدة، وتجعل (أَلَّا تَتَّخِذُوا) محكيّة بقول مضمّر، التقدير: (وجعلنا هدى لبني إسرائيل)، فقلنا: (لا تتخذوا من دوني وكيلاً)^٣.

— اختلف النحاة في تخريج قول الشاعر :

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِقِيهِ و لكنْ بِالْمَغِيْبِ نَبِيْنِي^٤

فالجمهور على أنَّ (ماذا) مفعول (دعي) ، أمّا الفارسيّ فذهب إلى أنَّ (ما) نكرة بمعنى شيء : " قال شيخنا أبو عليّ : معناها معنى النكرة قال : و لا يجوز أن أجعلها في تأويل (الذي) لأنها لم تجيء في تأويل (الذي) إلّا في الاستفهام.....، ولكن معنى (ما) و (ذا) بمعنى شيء.....^٥ "

أمّا قول الشاعر :

أَنُوراً سَرَعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ وحبل الوصل منتكث حديق^٦

فقد جوّز الفارسيّ في أحد قوليه أن تكون (ماذا) كلّها اسماً، مخالفاً الجمهور في كون (ما) زائدة و (ذا) للإشارة^٧.

^١ — المحتسب ١ / ٣٦٦، و ينظر المسائل البغداديات، ١٧٥، و الخاطريات، ٥٧.

^٢ — البحر المحيط، ٦ / ٧ .

^٣ — ينظر الحجة في علل القراءات السبع ، ٥ / ٨٤.

^٤ — الشعر بلا نسبة في الكتاب، ١ / ٤٠٥ ، و الخزانة، ٢ / ٥٥٤ .

^٥ — المسائل المنثورة، ٢١٧، و ينظر المسائل البغداديات، ٣٧١ حيث أفرد مسألة لإعراب (ماذا).

^٦ — الشعر لزغبة الباهلي ، ينظر مغني اللبيب، ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧

^٧ — ينظر كتاب الشعر، ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥.

— اختلف النحاة في (أما) في قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبُعُ^١

فقد ذهب الجمهور إلى أن (أما) مركبة من كلمتين، الثانية عوض من كان المحذوفة. وأصله (لأن كنت) فحذفت (كان) بعد (أن) الناصبة، وهي أن المصدرية عند البصريين، والشرطية عند الكوفيين. أي أصلها (لأن كنت)، فحذفت اللام اختصاراً، ثم حذفت (كان) كذلك فانفصل الضمير وجيء بـ (ما) عوضاً عنها. والمرفوع بعد (ما) اسم كان، والمنصوب خبرها. أما الفارسيّ فذهب، إلى أن (ما) في (أما) هي الرافعة والناصبة لأنها عاقبت الفعل، فعوّضت عنه، ونابت منابه في العمل قال: " فالفعل بعد (أن) مراد، إلا أنه عوض منه (ما) فصار الفعل لا يظهر معه...".^٢

— تفرّد الفارسيّ في تخريج (لعلّ) في قول الشاعر :

فقلت: ادعُ أخرى، وارفع الصوّت دَعْوَةً لعلّ أبي المغوار منك قريب^٣

فقد ذهب إلى أن (لعلّ) بقي على ما هو عليه من أنه حرف مشبه بالفعل، وذلك على إضمار القصة بعد تخفيف (لعلّ) قال: " ينبغي أن يكون على إضمار القصة والحديث، كأنه خفف (لعلّ) وأعملها، كما يخفف (أن) ويعمل فمن فتح اللام وجر الاسم، ومن قال: (لعلّ أبي المغوار)، حذف لام لعلّ، وأضمر القصة أو الحديث، وكسر اللام مع المظهر على اللغة التي هي أشيع، والتقدير: (لعلّ لأبي المغوار منك جواب قريب)، أي لعلّ نصره لا يبعد عليك، ولا يتأخر عنك".^٤

— زاد أبو عليّ الفارسيّ في أقسام (منّ) أن تكون نكرة غير موصوفة، وحجّته قول الشاعر :

^١ — الشعر لعباس بن مرداس، ينظر الكتاب، ١/ ١٤٨، وشرح أبيات مغني اللبيب، ١/ ١٧٣.

^٢ — ينظر كتاب الشعر، ١/ ٨٤-٨٥، وشرح الأشموني، ١/ ١٩٨، وجمع الهوامع، ١/ ٣٨٦.

^٣ — الشعر لكعب بن سعد الغنويّ، ينظر الأصمعيّات، ٩٦، والمسائل البصريّات، ١/ ٥٥٢، وشرح الكافية للرضيّ، ٣٧٣/٤.

^٤ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٢/ ١٧٦، وينظر المسائل البصريّات، ١/ ٥٥٠.

وَنِعَمَ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَ نِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَ إِعْلَانٍ^١ .
 فقد ذهب الفارسي إلى أنَّ (مَنْ) الثانية نكرة تامة بلا صلة ، ولا صفة ولا
 تضمّن شرط ، ولا استفهام ، وعنده في موضع نصب ، وفاعل نعم ضمير مفسر
 بـ (مَنْ) وهو مبتدأ ، وخبره الجملة التي قبله ، وذلك ممّا انفرد به أبو عليّ
 الفارسيّ ، وأمّا الجمهور (فمن) اسم موصول فاعل (نعم)^٢ .

— منع جمهور البصريين أن يعمل فاعل (كفى) مسبقاً (بالباء) ، و قالوا: زمن
 مجيء فاعل (كفى) هذه مجرداً عن الباء ، وجوّز الكوفيون إعماله
 مضمراً . أمّا الفارسيّ فقد أجاز إعماله في المجرور، وذهب المذهب نفسه في
 الباء الداخلة على صيغة التعجب (أفعل به) " فمن ذلك قولهم في التعجب: (أكرم
 يزيد)....، فهذا معنى خبرٍ، لأنّك تُحدّثُ عن زيدٍ بأنّه كرّم وبالع، ولست في ذلك
 تأمر أحداً بإيقاع فعلٍ عليه....، فالجار والمجرور على هذا في موضع رفع
 لكونهما في موضع الفاعل. ونظيره قولهم: (كفى بالله)....^٣ .

— أجاز جمهور النحاة الاعتراض بأكثر من جملة، خلافاً للفارسيّ الذي منع
 الاعتراض بأكثر من جملة قائلاً: "وليس في الاعتراضات التي يُفصلُ بها بين
 الأشياء المتصلة اعتراض بجمليتين، إنّما الذي يفصل به في نحو ذا جملة واحدة ،
 يكون فيها تسديد للمتصلين اللذين يقع الفصل بينهما كالصفة لهما . فإن قلت: فقد
 اعترض بجمليتين..... وكذلك قول الشاعر :

أراني — و لا كُفرانَ لله أيّةً لنفسي — لقد طالبتُ غيرَ مُنيلٍ^٤ .
 فقله : (أيّةً) متعلق بـ (لا كفران) ، كأنه قال : (لا أكفر الله أيّةً لنفسي) ،
 أي : (لا أكفره لرحمتي لنفسي) . و لا يكون : (أيّةً) ، محمولة على إضمار:

^١ — ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح شواهد مغني اللبيب، ٧٤١/٢ .

^٢ — ينظر الإيضاح العضدي، ١٢٠، و همع الهوامع، ٣ / ٣٠١، ومغني اللبيب، ١ / ٤٣٤ .

^٣ — المسائل العسكرية، ٥٨، وينظر المسائل البغداديات، ٤٣ .

^٤ — الشعر لابن الدمينه ، ديوانه ، ٨٦ .

(أَوَيْتُ) ، لما يلزم في ذلك من الفصل بين الخبرِ و المُخبرِ عنه في المعنى
بجملتين .^١

تلك هي المسائل و الآراء التي استطعنا أن نجعلها من نحو الفارسيّ ، و هي
آراء مشفوعة بالحجج و مُؤَيَّدة بالأقيسة، وبجملتها تكشف لنا آراء الفارسيّ في
مناقشاته النحويّة ، وفي متابعته لغيره من متقدّمي النحاة ، وأخذة بأقوالهم . فهو
كأكثر شيوخه الذين لم يكونوا بصريّين خلّصاً ، ولا كوفيّون خلّصاً ، وإنّما كانوا
ذوي نزعة تجديدية تمزج بين نحويّ البصرة والكوفة ، تُؤيّد طائفة من آرائهم ،
وتضعف طائفة أخرى... ، وأبو عليّ الفارسيّ لم يكن في جملة آرائه مرجّحاً
ومختاراً ، ولم يكن نحوه مقتصرّاً على موافقات غيره من النحاة أو المدارس
النحويّة ، بل كانت له شخصيّة نحويّة مستقلّة ، وطريقة خاصّة واجتهاد كبير ، ولهذا
اتّفق له ما لم يُسبق إليه . فشخصيّته شخصيّة عالم واسع المعرفة ، كثير الثقافة ، حتى
برز أمر خطير لديه ، وهو كثرة إفتائه وتعدد أقواله للمسألة الواحدة ، وهو مظهر
من مظاهر ثرائه الفكريّ ، و أنّه دائم النظر فيما يصدر عنه ، يُقلِّبه و يُزيد فيه ما
يتحصّل عنده من الحُجة و القياس .

^١ — الحجة في علل القراءات السبع ، ٦ / ٨٧ ، و ينظر شرح التسهيل ، ٢ / ٦٣ ، و قد ردّ
ابن هشام ما ذهب إليه الفارسيّ ، و نقل أيضاً اعتراض ابن مالك على الفارسيّ ، مغني اللبيب ،
٢ / ٥١٥ - ٥١٦ .

الفصل الثاني: منهج الفارسيّ:

- ١ - منهجه في السّماع
- ٢ - منهجه في القياس
- ٣ - منهجه في التعليل
- ٤ - منهجه في الحدود والمصطلحات النحوية

مثّلَ الفارسيّ واحداً من أشهر علماء عصره، وقد عُنِيَ عناية فائقة بإثارة المسائل النحويّة والصرفيّة في المجالس التي كان يحضرها. فالمتابع لآرائه يلمح بروز شخصيّة مستقلّة اختلفت عن السابقين، وأثّرت في اللاحقين، وقد وجدنا أنّه لم يقف موقف المؤيّد لمن سبقه، ولم يجعل معارضتهم غايته، وإنّما خالف المتقدّمين في كثير من المسائل النحويّة عن بصيرة ودراية.

ولا يخفى على دارس فكر الفارسيّ ومؤلفاته، أنّ هذا الرجل يكاد لا يترك صغيرة أو كبيرة من اللّغة إلّا يتناولها، وهو في ذلك يبدأ من تراث سابقه بعد أن هضمه وتفهمه، وقد أشرنا أنّه ترسّم خطاً سيبويه، واستوحى أفكاره وعرض كثيراً من آراء الفراء والكسائيّ مؤيِّداً لهما في بعضها، ومخالفاً في بعضها الآخر، ومن ثمّ قدّم في النحو آراء جديدة كثيرة، وهو في ذلك كلّه يقيم الأصول العامّة للدرس اللّغوي، ويمسك بالحقائق الكلّية للفكر النحوي، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنّ أكثر الأصول التي اعتمدها ابن جني إنّما استمدها من ملاحظات أستاذه وإملاءاته، فقد كان عقل " أبي عليّ من الخصب بحيث ملأ نفس ابن جني تلميذه، حين ألّم بالموصل من جميع أقطارها، وهو يكثر من ذكر آرائه في كتابه الخصائص وغيره، حتى ليبدو كأنّه كان كنزاً سائلاً بمسائل اللّغة والنحو وما يجري فيها من ضبط الأصول.¹

الفارسيّ و إن كان مثلاً خطوة متقدّمة في ميدان الدّراسات النحويّة لكن هذا لا يعني أنّه رفض ما قدّمه السابقون، بل هو ينهل من مواردهم، ويحذو حذوهم، ويستند في آرائه دائماً إلى ما قدّمه النحاة البصريّون والكوفيّون، ومن هنا بدت عنايته الفائقة بالسّماع والقياس والتعليل حيث أقامها أصولاً للدرس اللّغوي. ولاستجلاء هذه الأصول، والدخول في عمق فكره النحوي لا بدّ لنا من الوقوف وقفة متأنّية عليها.

¹ — المدارس النحوية، ٢٥٧.

منهجه في السّماع :

السّماع هو الرواية ، وذلك أن يكون الراوي سمع بنفسه ما يرويّه عن غيره، فالسّماع هو الأخذ المباشر للمادّة اللّغوية عن الناطقين بها.^١ والسماع لغة: حسن الأذن، وقد سمعه سَمَعًا وَسَمِعًا وسماعاً وسماعة وسماعية، والإسماع: القبول والعمل بما يسمع، لأنّه إذا لم يقبل ولم يعمل فهو بمنزلة من لم يسمع.^٢ وفي اصطلاح اللّغويين: " ما ثبت في كلام العرب ممّن يُوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه (ص) ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر".^٣

والسماع طريق مهمّ اعتمده اللّغويون والنحاة القدامى، وجعلوه أساساً استندوا إليه في جمع المادّة اللّغوية وتحليلها، ومن ثمّ تعييد القواعد، والفارسيّ لم يختلف عن هؤلاء النحاة، فقد نظر إلى السّماع كمصدر أساسي في النّحو، يأتي في الدّرجة الأولى قبل القياس، وغيره من الأصول النّحوية، وأبلغ شيء في تقدير ذلك، ما حكاه أبو الفتح عن شيخه أبي عليّ الفارسيّ، بعد أن قرّر أنّ الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به، وترك القياس، لأنّ السّماع يُبطل القياس، قال: " قال أبو عليّ: لأنّ الغرض فيما ندوّنه من هذه الدّواوين، ونثبته من هذه القوانين، إنّما هو ليلحق من ليس من أهل اللّغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح، ومن هو فصيح، فإذا ورد السّماع بشيء لم يبقَ غرض مطلوب، وعُدل عن القياس إلى السّماع".^٤ وقد برع الفارسيّ في انتقاء نماذج وإبراز معارفه، فبدت ثقافته جليّة، حيث تزخر مؤلفاته بالشواهد المتنوّعة، فلا توجد قضية يطرقها إلّا ويدعمها بالشواهد والأمثلة التي يستمدّها ممّا حفظه وسمعه من طريقي النقل المباشر، وغير

^١ — ينظر أصول التفكير النّحوي، ٢١، و الدراسات اللّغوية عند العرب، ٣٤٣ - ٣٤٤.

^٢ — لسان العرب، ١٠ / ٦، (سمع).

^٣ — الاقتراح، ٨.

^٤ — المنصف، ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩.

المباشر. ولعلّ مصادره السّماعية لا تختلف عن غيره من حيث الاستخدام، لكنها تتباين من حيث الاهتمام، وأهمّ مصادر السّماع عنده:

١- القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن هو: " الوحي المنزل على محمد (ص)، للبيان والإعجاز".^١ حيث يمثّل القرآن الكريم أعلى أساليب البيان العربيّ، فقد تحدّى العرب — وهم في قَمّة بلاغتهم وفصاحتهم — أن يأتوا بعشر سور مثله فعجزوا عن المجيء حتى بسورة أو بآية منه، فحلّ بالمرتبة الأولى في شواهد اللّغة والنّحو.

والذي يطّلع على كتب الفارسيّ يجدها تزخر بالشواهد القرآنية فلا يكاد يعرض لقاعدة من القواعد إلّا استشهد بآية أو أكثر من التنزيل العزيز من ذلك قوله تعالى: إنّ (الحق) مصدر يوصفُ به قال: " والحقُّ خلاف الباطل، وقد وُصفَ به في قول من قرأ (هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ)"^٢ (سورة الكهف، ٤٤) وقال: (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ) (سورة النور، ٢٥) ، فوصف القديم — سبحانه — بالحقّ، وهو عبارة عن حدّث كوصفه بالعدّل والسلام في قوله: (السّلامُ المؤمنُ المهيمنُ) (سورة الحشر، ٢٣) "^٣.

ومنه أيضاً ما قاله في الاستدلال لقول أبي الحسن الأخفش أنّه لا يحسن أن تلي الجملة الاسميّة، أو المضارع غيرُ المجزوم (سواء) قال: "ومما يدلّ على ما قال أنّ ما جاء في التنزيل من هذا النّحو جاء مع المثال الماضي، كقوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ عَنَّا أَمْ صَبَرْنَا) (سورة إبراهيم، ٢١). وقوله: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) (سورة المنافقون، ٦). و (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ.) (سورة البقرة ، ٦)"^٤

^١ — الكليات، الكفوي، ٧٢٠.

^٢ — السبعة، ٣٩٢.

^٣ — المسائل العضديات، ١١٧.

^٤ — الحجّة في علل القراءات السبع، ١/ ٢٧٠ - ٢٧١، وينظر شرح الكافية للرضي، ٤/

٤١٠ - ٤١١.

ومنه أيضاً توجيه قول أبي عثمان (مررت برجل خير ما يكون خير منك ما تكون). فقد ذهب إلى أن (أفعل) قد أشبه الفعل من جهات " منها لم يُثنَّ ولم يجمع، كما أن الفعل كذلك، ولم يؤنث، وقد وصل تارة بالحرف وتارة بغير الحرف. نحو قوله: (أَعْلَمُ يَمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ) (سورة النحل، ١٢٥). و (أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ) (سورة الأنعام، ١١٧) وهذا المعنى إنما يكون في الفعل".^١

ولم يكتفِ الفارسي بإيراد الشاهد القرآني، إنما حاول مناقشته وتحليله والقياس عليه من ذلك حديثه عن الفصل بين أَمَّا والفاء قال: " فَقَدْ مَا قُدِّمَ، مِمَّا فصل بين (أَمَّا) والجزاء، لتحسين اللفظ، كما أكد الضمير في: (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) (سورة الأعراف، ٢٧) لذلك. فإذا كان كذلك، علمت أن الفاء محذوفة في قول الشاعر^٢:

أَمَّا الْقِتَالُ فَلَا قِتَالُ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيَرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ^٣

والفارسي عرض الآية القرآنية وقاس عليها الشاهد الشعري. ولعل إثارة الاختصار جعله ينهج نهجاً يتسم بالوضوح والإيجاز، حيث كان يورد الشاهد منقوصاً فيكتفي مثلاً بكلمة واحدة من آية قرآنية معينة دون أن يكمل بقية الآية، ومن ذلك قوله " ويكون ذكر (تُسألُ) وهو فعل بعد المفرد الذي هو قوله (بَشِيرًا) (سورة البقرة، ١١٩) ، كذكر الفعل في قوله (وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ) (آل عمران، ٤٥) بعد ما تقدم من المفرد".^٤

وإذا كان القرآن الكريم هو المصدر الأساسي في الاحتجاج، فإن ما ورد موافقاً له لا مجال لمناقشته والخوض فيه قال: "فإذا عضد هذا القياس أن يكون الكتاب عليه، جَمَعَ إليه موافقة الكتاب".^٥

^١ — المسائل الحلبيات ، ١٨١.

^٢ — الشعر للحارث بن خالد المخزومي، شرح شواهد الإيضاح العضدي ، ٩٢.

^٣ — كتاب الشعر، ١ / ٦٤.

^٤ — الحجّة في علل القراءات السبع ، ٢ / ٢١٦.

^٥ — الحجّة في علل القراءات السبع ، ٢ / ١١٠.

فالفارسي يرى أنّ ما يصحّ القياس هو مجيء القرآن عليه فالقياس تابع للتنزيل، بل إنّ هذا القياس مستخرج من التنزيل^١.

القراءات القرآنية:

إنّ الموقف من القراءات القرآنية يختلف بين نحويّ وآخر، والفارسيّ واحد من الذين أكثروا من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، ودعم علله وحججه بهذه القراءات، وقد أزمع أن يؤلّف كتاباً في القراءات الشاذّة، يحتجّ بها، ويدافع عنها، إلّا أنّ الأجل عاجله، فتولى ابن جني هذه المهمة التي كان أبو عليّ الفارسيّ يطمح إلى تحقيقها. قال ابن جني: "على أنّ أبا عليّ رحمه الله قد كان وقتاً حدّث نفسه بعمله الاحتجاج للقراءات . . ، وهمّ أن يضع يده فيه، ويبدأ به، فاعترضت خوالج هذا الدهر دونه"^٢

ذهب الفارسيّ إلى أنّ القراءة سنّة فلا يصحّ لأحد أن يقرأ آية من الكتاب إلّا بأثر رواه له القراء. وقد جعل الفارسيّ من هذا قانوناً عبّر عنه بالقول: "القراءة سنّة، فلا ينبغي أن تحمل على تجوّزه العربيّة حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القراء"^٣

وأبو عليّ يرفض الترجيح بين القراءتين لآية واحدة، إذ إنّ هذه القراءات كلّها صحيحة ثابتة لكلّ منها وجه ظاهر، حيث ينصّ على قبول القراءتين من غير أن يفاضل بينهما لاستوائهما في الحسن. قال: "فإذا جاء التنزيل باللّغتين جميعاً تبيّنت من ذلك استواء القراءتين في الحسن"^٤

على أنّه قد يرجّح بعض القراءات على بعض في مواضع أخرى إمّا لكثرة القارئين بها، أو لموافقتها ما لم يُختلف فيه من نظائرها، أو جريانها على ظاهر اللفظ، وقد يشترط ألاّ تعترض فيها أشياء لا تكاد تكون في سعة الكلام، وأن

^١ — ينظر المسائل البغداديات ، ٣٠٦.

^٢ — المحتسب ، ٣٤/١.

^٣ — الحجّة في علل القراءات السبع ، ٣٥٦ / ٤.

^٤ — المصدر السابق، ٣ / ٣٢٣.

يرويهما من يكون قادراً على ضبطها. وأن تكون جارية على مقاييس العربيّة وغير ذلك^١

وهذا الاعتقاد بأنّ القراءة يجب أن توافق ما قعده النحاة من أصول يفسر قوله: "فأما قراءة من قرأ: (وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ)"^٢ (سورة هود/١٠١)، بالفتح فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارّة، كأنه أراد أنّها بُشِّرَتْ بهما، أو تحمله على موضع الجار والمجرور على حدّ من قرأ (وَحُورٌ أَعْيُنًا)^٣ (سورة الواقعة، ٢٢). والوجه الأوّل ليس بالسهل لأنّ الواو عاطفة على حرف جر، وقد فصل بينهما وبين المعطوف بها بالظرف، والآخر كذلك، وإن كان الأوّل أفحش..".^٤

وهذا يدلّ على اهتمامه بالقراءات عامّة، فهو يتناولها ويناقشها ويحلّلها ويتّخذ منها حُجّة في معرفة اللّغات، فهي تشكّل في نظره ثروة لغويّة كبيرة يجب الاهتمام بها .

إنّ اعتداد الفارسيّ بالقراءات ولا سيّما الشاذّ منها يبيّن النظرة العلمية التي كان يتمتع بها، فهو كغيره من اللّغويين يؤمن بأنّها لغة عربيّة لا يمنع مانع من الاستشهاد بها، إلّا أنّه قد يضعف هذه القراءات. من ذلك أنّه ضعف قراءة حمزة في الآية (فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^٥ (سورة النساء/١). قال: "وأما من جرّ (الأرحام) فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن".^٦

^١ — ينظر الحجة في علل القراءات السبع ١/٢٨٥، ٢/٤١٤، ٣/١٣٥، ٢/١٥٥.

^٢ — الحجة في علل القراءات السبع، ٤/٣٦٧، والسبعة، ٢٢٦.

^٣ — البحر المحيط، ٨/٢٠٦.

^٤ — المسائل البغداديات، ٢٠، والمسائل العضديات، ٢١٦.

^٥ — السبعة، ٢٢٦.

^٦ — الحجة في علل القراءات السبع، ٣/١٢١، والمسائل البغداديات، ٥٦١، وينظر مخالفة ابن جني له في الخصائص، ١/٢٨٥.

والفارسي لا يقف موقفاً واحداً من القراءات فهو تارة يجتهد في التماس وجه للقراءة التي أقدم النحاة على تلحينها، أو يعترف أنه لا يعرف وجهاً تحمّل عليه، وقد يخطئ القراءة التي خطّاها نحاة غيره، أو يُغلطها من جهة الرواية لا من جهة موافقتها لأقيسة النحاة.^١

ولاحظ الدكتور عبد الفتاح شلبي بحق " أنّ الفارسي أجرى مقاييس العربيّة على القراءات المرويّة، وأصدر أحكام الحسن والقبح على هذه القراءات بمقدار ما لها من جريان على القياس. فما اتّفق عليه من هذه القراءات مع تلك المقاييس كان أحسن وما لم يتّفق كان رديئاً ، ثمّ إنّّه يعتدّ بآراء النحاة فيأخذ بها ، ولا يعتدّ بالقراء السبعة إذا خالفوا في قراءاتهم مذهب النحوي، متنبّعا في ذلك مسلك القياس والنظر، لا مسلك الرواية والأثر".^٢

فالقراءة عند أبي عليّ سنّة لها أصولها التي يجب اتّباعها، وليس كلّ ما جاز في القياس تجوز القراءة به، فهو على ما تقدّم لم يعتدّ بالقراءات كما فعل غيره من النحويين، ولم يرتضها كما فعل آخرون، بل توسّط بين الفريقين. فإن قبلها أحدهما قبلها، وإن أباهما كلاهما ضعّفها ، وما حكم عليه أبو عليّ بالضعف من القراءات قليلاً إذا ما قورن بما قبله والتمس له الوجه والقياس.

٢- الحديث النبوي الشريف:

الحديث: "هو أقوال النبي (ص) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه".^٣

إنّ الحديث الشريف قليل الأثر في تقعيد القواعد وبناء الأحكام النحويّة. وقد تباينت المواقف من حيث الاستشهاد بلغة الحديث، فمنهم من أجازَه مطلقاً، ومنهم من منع الاحتجاج به، ويمكن أن نحدّد عهد الاستشهاد بالحديث بسيطرة نحو البصرة على مجالس العلم ببغداد، وظهور طبقة جديدة من النحاة، حيث كان

^١ - ينظر الحجة في علل القراءات السبع، ٥/٢٥٩، والتكملة، ٣٤، والبحر المحيط، ١/٣٦٦.

^٢ - أبو عليّ الفارسي، ٢٤٢.

^٣ - الكلّيات، ٣٧.

ظهور الزّجاجيّ ثمّ أبي عليّ الفارسيّ، وابن جني ومن جاء بعدهم بدء العهد بالاستشهاد بالحديث^١

وكان أبو عليّ الفارسيّ على صلة وثيقة بالحديث، فقد استشهد به على مسائل لغويّة ونحويّة في مواضع مختلفة من كتبه، إذ استشهد بأحد عشر حديثاً في المسائل الحليّات، وب عشرة أحاديث في المسائل العضديّات، وبسبعة أحاديث في كتاب الشعر، وبثلاثة أحاديث في المسائل البغداديات. وبحديث واحد في المسائل المنثورة، وبسبعين حديثاً في الحجّة في علل القراءات السبع.^٢

وقد يتناول بعض الأحاديث بالتحليل والتأويل، فيضعّف بعضها من جهة إسنادها وتوثيقها، من ذلك ما قاله في الحديث المنسوب إلى الرسول الكريم(ص) (حدثنا إبراهيم بن مرزوق بمصر سنة ٢٦٨هـ، قال: حدثنا أبو عاصم عن شبيب عن أنس بن مالك، قال: في أنّ الرسول الكريم قرأ سورة النجم، فذكر قوله تعالى " أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ، تِلْكَ الْغَرَانِقُ الْأُولَىٰ، وَإِنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرتَجَىٰ " ^٣، ففهم المشركون أنّه يُثني على آلهتهم)^٤. فردّ الفارسيّ ذلك وقال: فقد ذهب قوم من أهل النظر إلى إنكار ذلك، وذهبوا إلى أنّ مثله لا يجوز على الأنبياء^٥

وقد يستعين بالحديث في تفسير بعض آي الذكر الحكيم، فيقوده اجتهاده إلى فهم جديد لبعض الأحاديث يتقرّد به، من ذلك تقديره مفعولاً به ثانياً (لا تخذ) من قوله (ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ) (البقرة/٥١)، أي إلها، لأنّه قال تعالى :

^١ — ينظر ابن الشجري ومنهجه في النحو، ٢١٩ - ٢٢١، وفي أصول النحو، ٤٧.

^٢ — ينظر فهرس الحديث في المسائل الحليّات، ٣٩٣، و المسائل العضديّات، ٣١٣، وكتاب الشعر، ٢ / ٥٧٤، والمسائل البغداديات، ٦٢١، والمسائل المنثورة، ٣٠٩، و الحجّة في علل القراءات السبع، ٧ / ٨٨ - ٩١.

^٣ — هكذا في رواية أحبار اليهود، والآيات هي (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِنثَىٰ، تلك هي قسمة ضيزى)(سورة النجم، ١٩-٢٢).

^٤ — ينظر تفسير الطبري، ١٧ / ١٣١ - ١٣٤.

^٥ — ينظر تفصيل قوله في المسائل الحليّات، ٧٩ - ٨٢.

(إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)
(سورة الأعراف / ١٥٢) ومن صاغ عجباً، أو نجره، لم يستحق الغضب من
الله والوعيد عند المسلمين، فلهذا حكم بوجوب تقدير مفعول ثانٍ، ثم اعترض بما
جاء في الحديث، قال: " إن قال قائل: فقد جاء في الحديث: (يَعْذَّبُ المَصَوَّرُونَ
يوم القيامة)، وفي بعض الحديث: يُقال لهم: أحيوا ما خَلَقْتُمْ، قيل: يُعَذَّبُ
المَصَوَّرُونَ، يكون على من صَوَّرَ الله تصوير الأجسام. وأمّا الزيادة فمن أخبار
الآحاد التي لا توجب العلم".^١

وهذا يدلّ على احتجاج الفارسيّ بالحديث على مختلف المسائل اللّغوية
والنّحويّة والصّرفيّة . . . ، فقد أغنى كتبه بشواهد الحديث ممّا يقودنا إلى دفع ما
ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف من أنّ استشهاده بالحديث جاء لغرض
الاستئناس^٢، ولا سيّما أنّ الحديث قد يكون الشاهد الوحيد في المسألة التي
يطرحها، ولا وجود لشاهد آخر معه، وهذا يدلّ على أنّه جوهر الاستشهاد في
الموضع المذكور، وليس ذكره على سبيل الاستئناس.

٣- كلام العرب:

يقصد بكلام العرب، كلّ ما قالته العرب الفصحاء شعراً ونثراً^٣، وقد وُضِعَتْ
له ضوابط ومقاييس وحدود صارمة، حدّدت القبائل التي يؤخذ منها، والتي لا
يؤخذ عنها، كما حدّدوا زمن الاحتجاج بالشعر بوفاة إبراهيم بن هرمة سنة
خمس مائة للهجرة^٤.

أ- الشعر:

كان شعر العرب وكلامهم المعين الذي اغترف منه النحاة واللّغويون،
ووضعوا عليه أصولهم وقواعدهم، ولا فرق في ذلك بين الكوفيّين

^١ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٢/ ٧٠ - ٧١، والحديث في، صحيح مسلم، ٣/ ١٦٧٠.

^٢ — ينظر المدارس النّحويّة، ٢٦٣ - ٢٦٤.

^٣ — ينظر الكليات، الكفوي، ٧٥٨.

^٤ — وهم قریش فقیس وتمیم وأسد، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، لا يؤخذ عن
حضري، ولا عن سكان البراري، ينظر الاقتراح، ٥٦ - ٥٧، وخزانة الأدب، ١/ ٤٢٥.

والبصريين. واستشهد العرب بالقرآن والحديث و اعتمادهما في التقعيد قليل إذا ما قيس بلغة الشعر^١. ويبدو أن أبا عليّ الفارسيّ كان يحفظ كمّاً هائلاً من الشعر، ظهر في كتبه، حيث نلاحظ في كلّ صفحة عدداً من الشواهد الشعرية، التي تبين سعة محفوظاته و غزارة علومه. ويتّخذ استشهاده بالشعر صوراً عدّة نلخصها بالآتي:

— استكثر الفارسيّ من شواهد شعره، فقد يورد عدّة شواهد للتدليل على ظاهرة لغويّة واحدة، من ذلك تدليله على حذف المضاف. قال: " وأنشد أبو عبيدة:

يَكادُ دَفاهُ وَمَنكَباهُما يُموتُ الخِربانَ مِنْ وَحاهُما^٢

وهذا على حذف المضاف ،تقديره: يكاد ذو دَفِيّه، وذو دَفِيّه هو، فكأنّه قال: يكاد (هو) يفعل كذا. وأنشد أبو عبيدة أيضاً:

دِيارُ سُلَيْمى عافِياتُ رُسومُها بَلينَ بلى لَم تَبْلَهَنَّ رُسومُ^٣

وأنشد غيره:

وخِيماتُكَ اللَّاتِي بِبَطْنِ مُحَسَّرٍ بَلينَ بلى لَم تَبْلَهَنَّ رُبوعُ

والقول في ذلك: أنّه على حذف المضاف، كأنّه: بَلينَ بلى، لم يبلِّبِلاهَنَّ، أي لم يبلِّبِ بلى مثلاً بِلِلاهَنَّ، فحذف المضاف والقول في ذلك على حذف المضاف، كأنّه: بَلينَ بلى ، وأنشد عن الأصمعيّ^٥:

أولِي فأولِي يا امرءَ القيسِ بَعْدَما خَصَنَ بآثارِ المِطِيِّ الحَوافرِ^٦

فقد أنشد الفارسيّ سبعة أبياتٍ ليدلّل على حذف المضاف ، ويوضّح موضعه ويكشفه.

^١ — ينظر الأصول ، تمام سلامة، ٨٢-٨٣.

^٢ — لم يعرف قائله.

^٣ — لم يعرف قائله.

^٤ — الشعر لقيس بن ذريح، وينظر شرح أبيات المغني، ٦/٣١٣ .

^٥ — لمقاس العائدي، ينظر شرح المفضليات، ابن الأنباري، ٦٠٩.

^٦ — كتاب الشعر ، ٢/ ٣٧١-٣٧٣.

— قد يتباين وصف الفارسيّ للشاهد الواحد، بين كتاب وآخر من كتبه، من ذلك ما قاله في بيت الأعشى:

إلى المرء قيسٍ أُطِيلُ السُّرى وأخذُ من كلِّ حيٍّ عَصْمٌ^١

وهذا يعود إلى المقام الذي من أجله أنشد الشاهد.

قال: "وترك إبدال الألف من النون في (عَصْم) ليس بالمتّسع، ألا ترى أنّ سيبويه لم يحكه، وحذف الأعشى له لإقامة القافية".^٢

وقال أيضاً: "وهذه اللّغة — وإن لم يحكها سيبويه — فقد حكاها أبو الحسن وغيره، ووجهها من القياس ما أعلمتُك".^٣

— كان الفارسيّ يذكر بعض الشواهد على أنّها أعلام على مسألة معينة، منه "قول الشاعر:

إمّا تريني اليوم أم حمزٍ قاربتُ بين عَنقي وجَمَزيْ

ووجه ذلك أنّه أراد: حمزة مرخماً، فرخّمه على لغة من قال (يا حارٍ) فكأنّه أراد: (يا) حمزٌ ثم نقله من النداء، فخبّر عنه، فقال: (حمزٍ)^٤

— رفض الفارسيّ رواية الشاهد الشعري إذا ورد مخالفاً لكلام العرب من ذلك: أنّه خطأ الفراء في إنشاده قول امرئ القيس:

إذا ما غدونا قال ولدان قومنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيدُ نحطبُ^٥

ونصب بأن، ولم يجزم. قال أبو عليّ الفارسيّ: "إنشاد الفراء خطأ لأنّه جزم بأن المفتوحة وليس ذلك في كلامهم".^٦

^١ — ديوان الأعشى، ٨٧، والمسائل العضديات، ٢٢٨ - ٢٢٩.

^٢ — الحجة في علل القراءات السبع، ١٤١/١ - ١٤٢.

^٣ — كتاب الشعر، ١١١/١.

^٤ — نسب في كتاب سيبويه، ١/ ٣٣٣ إلى رؤية، وهو في المقتضب، ٢٥٢ / ٤.

^٥ — المسائل المنثورة، ٢٢٤.

^٦ — ديوان امرئ القيس، ٥٣.

^٧ — ينظر الإيضاح العضدي، ١٠٧ - ١٠٩.

— جاءت بعض شواهد أبي عليّ ملفقة، فقد اتهم المعري أبا عليّ الفارسيّ بأنه
غيرَ بعض أبيات الشعراء والرُّجاز مستشهداً بأقوالهم حسب روايته^١، ونقل ابن
هشام أنه اتهم بتحريف بيت عمر بن أبي ربيعة:

وطرفك ما جئتنا فاحسبناه كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر^٢

مستشهداً به على أنّ أصل (كما) (كيما) فحذفت الياء ونصب الفعل بها.

— استشهاد الفارسيّ لا يتوقف عند فترة أدبيّة معيّنة، فقد استشهد ببعض الشواهد
المولّدة، وكان يسبق ذكره لها بقوله: (بعض المحدثين، أو المحدث)^٣.

وربّما يُعدّ أول أولئك النحويين الذين استشهدوا بشعر المولّدين، فقد استشهد
ببيت أبي تمام:

مَنْ كَانَ مَرَعَى عَزَمِهِ وَهُمُومِهِ رَوْضَ الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولاً

وقد أثار احتجاج الفارسيّ بهذا البيت موجة من النقد. وانبرى للدفاع عنه عدد
من النّحاة يمكن تلخيص ما ذكره بقول الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي أبان
أنّ أبا عليّ الفارسيّ قد ذكره لمجرد الاستأنس لأنّ "الشيخ أبو عليّ ليس ممّن
يحتجّ ببيت محدث في الإعراب، وإنّما يحتجّ بأشعار المولّدين في المعاني فقط،
لأنّ ذلك شيء مشترك . . . ، وكان شيخنا رحمه الله، يحمله على أن يكون
جرى في المجلس هذا الخبر، فقال هو أو بعض الحاضرين: ومثّل ذا بيت فلان
تقريباً، فألحق ذلك بحاشية الكتاب، ثم وقع في العمود، فأما أن يكون دونه فلا"^٤
فالفارسيّ بذلك يكون قد أكثر من ذكر أشعار المحدثين كشواهد للمعاني لا غير.

^١ — ينظر رسالة الغفران، ٢٥٤-٢٥٥.

^٢ — شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، ٩٣، والرواية فيه:

إذا جئت فامنح طرفَ عينيك غيرنا لكي يحسبوا البيت حيث تنظر.

وانظر مغني اللبيب، ١/ ٢٣٤-٢٣٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٠.

^٣ — ينظر كتاب الشعر، ١/ ٣٢٤، والمسائل الحليّات، ٦٧.

^٤ — شرح ديوان أبي تمام، ٦٧/٣، وينظر الإيضاح العضدي، ١٠٢.

^٥ — المقتصد، في شرح الإيضاح، ١/ ٤١٢-٤١٣، وينظر الخصائص، ١/ ٢٤.

ب — النشر: أمّا كلام العرب المنثور فكان أقلّ حظاً من الاستشهاد بالشعر، لأنّ ما وصل إلينا منه لم يبلغ مقدار ما وصل من الشعر، وهو لا يختلف عن الشعر في صياغته، إلّا أنّ الشعر كان موطناً للضرورات التي قد تُرغمُ الشاعر على مخالفة قواعد اللّغة العربيّة. . . ولم يكن الفارسيّ إلّا واحداً من هؤلاء النحاة مقتفياً أثرهم. فقد استشهد بمجموعة من أمثال العرب وأقوالهم لكنه فعل ذلك بصورة قليلة. ويتمثّل منهج أبي علي الفارسيّ في استشهاده بأمثال العرب وأقوالهم بما يأتي:

١ — قد ينسب القول إلى القبيلة التي أخذ منها وقد لا ينسبه، على أنّ ما نسبه يعدّ قليلاً إذا ما قُورِنَ بما سكت عن نسبته، وممّا نسبه من أقوال العرب:

أ — رؤوف لغة أهل الحجاز، وطيال جمع طويل لغة بني ضبة.^١

ب — ومنه قوله: "أنّ ما كان على بناء (فَعَالٍ) هو إمّا اسماً أو فعلاً، فإذا كان فعلاً وآخره راء، تركوه في قول الحجازيين والتميميّين على بنائه، ولم يغيروه".^٢

٢ — نسب ما نقله من اللّغات إلى الأئمة التي نقل عنهم مثل ذلك قوله:

قال أبو زيد: أصمّ الله صداً^٣

أيضاً قوله: ما حكاه أحمد بن يحيى (من حيث وليس)^٤

— وأكثر الفارسيّ من النقل عن سيبويه (بئس الرميّة الأرنب)^٥

— نقل عن فصحاء العرب كما نقل عن الأحنف قوله: (البلاء ثمّ الثناء)^٦

٣ — وقد يسكت الفارسيّ عن نسبة غير قليل من اللّغة، ويكتفي بالقول: (من قال ذلك) أو (من العرب من يقول) ومن ذلك:

^١ — ينظر الحجة في علل القراءات السبع، ٢/ ٢٣٠، ٣/ ١٣٢.

^٢ — ينظر المسائل الحليّات، ٢١٤ - ٢١٥.

^٣ — ينظر التكملة، ٢٧٩.

^٤ — ينظر كتاب الشعر، ٢/ ٤٨٧.

^٥ — ينظر التكملة، ٤٧٣، والمسائل الحليّات، ٣٠٠، والمسائل المنثورة، ٩٠، ١١٣، ١٦٠.

^٦ — التكملة، ٢٨٦.

— من العرب من يقول: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، وأطيب ما تكون
البدواة شهر الربيع^١.

— ومنه قولهم (أنتم تضربون) (وعسى الغوير أبؤسا)^٢.

٤— وقد يذكر اسم القبيلة والإمام الذي نقل عنه من ذلك قوله: (إِنَّ هَذَانِ
لَسَاحِرَانِ) قال أبو زيد: هي لغة بعض العرب، وهم بنو الحارث، فنزلت هذه
الآية بلغتهم^٣.

٥— ولعل لغة أهل الحجاز هي أولى اللغات بالقبول عند الفارسي، وذلك لأن
التنزيل نزل بلغتهم قال: " الفتح أولى — يعني الفتح في القرع — . . . ، لأن لغة
أهل الحجاز والأخذ بها أوجب، لأن القرآن عليها نزل"^٤.

ويكون الفارسي بذلك قد أكثر من شواهد، فكتبه غنية بشواهد القرآنية
والشعرية وكلام العرب. وقد ساقها إمّا في إطار مجادلة الكوفيين أو البصريين ،
أو في توجيه مسلك إعرابي، أو قياس مثال على نظيره .

¹ — المسائل الحلبيات، ٢٠٥.

² — المسائل العسكرية، ٧٢، وينظر المسائل الحلبيات، ٢٥٠ ذكره للتدليل على أن في
أخوات (كاد) ما جاء خبره منصوباً كـ (كان) .

³ — ينظر المسائل المنثورة، ٦٩، والمسائل الحلبيات، ٢٦٢.

⁴ — الحجة في علل القراءات السبع، ١ / ١٣٨، وهي قوله تعالى: (وإن يمسسك الله بقرح فقد
مسّ القوم قرح مثله).

منهجه في القياس:

القياس لغة: " قاس الشيء بقيسه قياساً وقياساً، واقتاسه وقيسه إذا قدره، وقياس بين شيئين، إذا قدرت بينهما، والمقياس: المقدار " ^١

والقياس في اصطلاح اللّغويين: هو حمل الفرع على الأصل لعلّة جامعة بينهما بإعطاء المقيس حكم المقيس عليه، أو تقدير شيء آخر وتسويته به. ^٢ وهو في أبسط معانيه " عملية فكرية يقوم بها الإنسان، الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة " ^٣ ويمثّل القياس أسلوباً من أساليب تجدد اللّغة وإعادة خلقها، الهدف منه، " خلق صيغ وكلمات جديدة، قياساً على هذا المروي القديم، والثابت منها " ^٤.

وقد تضخّم مفهوم القياس حتى صار النّحو يُعرفُ بأنّه القياس ذاته، فقد عرف ابن الأنباري علم أصول النّحو بأنّه العلم الذي يعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة، وقياس المطرد إلى غير ذلك. ^٥

وبدأ القياس بداية بسيطة، عند عبد الله بن إسحاق الحضرمي ومعاصريه، ثم عمّق الخليل وسيبويه هذا المذهب النّحوي، غير أنّ الازدهار الكبير الذي شهده القياس في القرن الرابع الهجري على يديّ الفارسيّ، وتلميذه ابن جني لم يكن له مثيل من قبل ومن بعد، فقد رسّخ الفارسيّ القياس ومدّ جذوره في النّحو، ودفع به دفعات قويّة إلى الأمام، مفضلاً له على غيره من أدوات النّحو الأخرى. نقل عنه ابن جني أنّه قال " أخطئ في خمسين مسألة في اللّغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس " ^٦. فهو يعدّ رائد القياس في النّحو العربيّ بلا منازع. يملك عقليةً قياسيّة عجيبة تفصّل القول، وتطيل فيه، حتى إنّ ابن جني يتعجّب من

^١ — لسان العرب، ٨ / ٧١، (قياس)

^٢ — ينظر مع النّحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللّغة، ٧٧ - ٧٩.

^٣ — القياس في النّحو، مع تحقيق باب الشاذّ من المسائل العسكريات، ٩.

^٤ — دراسات لغوية (القياس في الفصحى — الدخيل في العامية)، ١١.

^٥ — ينظر نزهة الألباء، ١١٧.

^٦ — الخصائص، ٢ / ٨٨.

مهارة أستاذة كثيراً في القياس فيقول: "والله هو وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقاً له . . ."^١ وكتبُ الفارسيّ تَزَخَّرُ بظاهرة القياس، فهو يعرفُ النحو في أوّل كتاب التكملة بأنّه القياس إذ يقول في تعريفه: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"^٢

ومن أبرز ملامح اتساعه في القياس، ما قاله عنه ابن جني في الإلحاق، فقد ذكر أنّه قال وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان: "لو شاء شاعر، أو ساجع، أو متّسع، أن يبني بالحق اللام اسماً، وفِعْلاً، وصفة لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك: خَرَجَ أَكْرَمُ من دَخَلَ، . . .، ونحو ذلك. قلت له: أفترتجل اللّغة ارتجالاً، قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم، قال: ألا ترى أنّك تقول: (طاب الخُشْنكانُ) فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت به. . ."^٣

وقد جرى أبو عليّ الفارسيّ في احتجابه على جملة من الأصول التي هدّت إليها طبيعة اللّغة، فاحتكم إليها، وأجراها على مسائله، فالقياس كما يصوره في مسائله المختلفة التي تناولها هو كالاتي:

— يروي ضعف أساليب وردت عن العرب لكن لا وجه لقياسها. قال: "وقد روى أبو عمر عن أبي الحسن الأخفش أنّ بعض العرب يقول: (الخمسة عشر الدرهم)، قال وليس له من القياس وجه"^٤

فقد يحكم أحياناً بضعف أساليب وردت عن العرب لمخالفتها القياس، لكنه لا ينسى أن يدلّل على هذا الضعف بورود أساليب أخرى تدعم آراءه في القياس، ومنه قوله: "حكم الصفة حكم الصلة في أنّه يلزم أن يرجع منها عائداً إلى الموصوف، كما يعود من الصلة إلى الموصول، إلّا ما حكى من قولهم: (مررت

^١ — الخصائص ، ١ / ٢٧٧.

^٢ — التكملة، ١.

^٣ — الخصائص ، ١ / ٢٨٥.

^٤ — التكملة، ٢٦٢.

برجل قائم أبواه لا قاعدين) و(مررت برجلين صالح وطالح) فإن ذلك شاذّ، نادر عن القياس لا يعرّى به سواء، ولا يتجاوزه فيما عداه".¹

— يرفض الفارسيّ في أحيان كثيرة ما يَرِدُ مخالفاً للقياس وينعته بنعوت مختلفة، كالقبح، والرداءة، والفحش، والضعف، وعدم الحسن. من ذلك ما قاله في التوكيد: "ويقبح أيضاً التوكيد بالنفس، لأنّ النفس قد تنفرد . . . فتكون اسماً، وإذا كانت اسماً لم يصحّ أن تجري مجرى التوكيد، إذ قد استقلّت بنفسها".²

ومما حكم عليه بالرداءة قوله: "ومن العرب من يبني الاسم بعد الحذف ولا يُغيّر فيجعله اسماً. قال: هو رديء في القياس، رداءته أنّه لا يدلّ على المحذوف، وهو يُلبسُ بغيره".³

— وقد يربط بين القياس والاستعمال، فيرفض الشاذّ منهما مرّة واحدة. قال في العطف على الضمير: "وأما من جرّ: (الأرحام)*، فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن".⁴

ويفرد الفارسيّ باباً في معرفة ما كان شاذّاً في كلام العرب، (في كتابه المسائل العسكرية)⁵ ويرفض ما يَرِدُ عن العرب إن كان في استعماله قليلاً، وحكم عليه بالإهمال فهو يقول: "فأما قولهم: انقل فلا اعتداد به لقلّته"⁶

— يحاول الفارسيّ أن يفصل في كثير من الموضوعات التي يبحثها بين ما يقاس عليه، وبين ما لا يقاس عليه، ويتشدد في معرفة ذلك، منه ما قاله في الأفعال

¹ — المسائل البغداديات، ١٧.

² — المسائل المنثورة، ٤٧، وينظر ما قاله بشأن التوكيد (كلهم) "ويقبح أن تبتدئ بها كما قبح أن تبتدئ (أجمعين) بذلك، فلذلك قبح ذلك منها" المسائل المنثورة، ٤٨.

³ — المسائل المنثورة، ٢٢٤.

* — في قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) (سورة النساء، ١)

⁴ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٣ / ١٢٩، وينظر المسائل العسكرية، ٦٤ - ٦٥.

⁵ — ينظر المسائل العسكرية، ٦٣ - ١٢٢.

⁶ — التكملة، ٥٥٣.

التي تتعدى إلى الأماكن المخصصة: " فقد يتسع فيحذف حرف الجر، فيصل الفعل إلى ما كان مخصوصاً من الأماكن، وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه".^١ وروى عنه ابن جني: "أخبرنا أبو عليّ: قال: قال أبو بكر حذف الحرف ليس بقياس، وذلك لأنّ الحرف نائب عن الفعل وفاعله".^٢

إلاّ أنّه قد يخرج ما يرد مخالفاً للقياس، من ذلك تخريجه إضافة أسماء الزمان إلى الفعل. قال: " يضاف إلى الفعل أسماء الزمان تقول (هذا يوم يذهب زيد) فتضيفه إلى الفعل، وكان القياس ألاّ يُضَاف، لأنّ الإضافة إنّما تضاف للتخصيص، فلمّا كانت إضافته إليه لا توجب تخصيصاً لأنّه نكرة [شدّ عن القياس] واستجازوا ذلك من حيث كان المضاف إليه شيئاً ينقضي، فمن حيث اشتركا في هذا الوجه جازت الإضافة".^٣

— ولعلّ حرص الفارسيّ على مبدأ القياس واهتمامه به، جعله يقارن بين قياس وقياس آخر، فهو يكثر من استعمال مصطلح (الأقيس) من ذلك قوله "وقد جُمع بعض ذلك بالواو والنون، فإذا جُمعَ بهما غيروا الأوائل نحو : (سنون) و(قلون)، قال سيبويه: وبعضهم يقول: (قلون) فلا يغيّر . . ، والتّغيير أقيس".^٤

وقد يفاضل بين عدّة أقيسة، وهو في مفاضلته يأخذ بالأكثر ويرفض ما كان قليلاً، قال: " وقوم من العرب إذا وقفوا على هذا النحو قالوا: (هذا غازي ورامي وشجي) والأوّل أكثر وأقيس"^٥

— وربّما جرى الفارسيّ في إصداره أحكام القياس على سنن من سبقه من النحاة " قال أبو عليّ: قال سيبويه: اعلم أنّ هذه الحروف، يعني (أنا وأنت

^١ — كتاب الشعر ، ١ / ١٨٢.

^٢ — المحتسب ، ١ / ٥١.

^٣ — المسائل المنثورة ، ١٧١.

^٤ — التكملة ، ٣١٣.

^٥ — المصدر نفسه، ١٩١.

ونحن وهو وهي وهما)، لا تكون وصفاً لمُظهرٍ، كراهية أن يصفوا المُظهر بالمضمر، كما كرهوا أن يكون (أجمعون) ونفسه معطوفاً على النكرة¹ "إلا أن نقل الفارسيّ لآراء من سبقه في القياس²، لا يمنعه من أن يطاولهم في القياس، ويناقشهم ويجيب عن أسئلة بعضهم، بل يدفعه تمكّنه فيه إلى أن يردّ على أقوال الخليل وسيبويه ردّ الند للند، فهو يردّ على الخليل بقوله: "وزعم الخليل أن أناساً من بكر بن وائل يقولون: (ردن ومَرَن) إذا أخيروا وأرادوا ردّدن ومَرَرُن، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس .."³ وقد يفاضل بين قياسين قاسهما علماء سبقوه، ومثال ذلك تغليب قياس سيبويه على قياس المازني في أن لفظ (دابة) يدلّ على المذكر والمؤنث "وعلى القياس الأول، وهو قول سيبويه، يقال: (دابة فارة)، والقول الأول كأنه أكثر في الاستعمال، وأصحّ في القياس، وإن كان الثاني أظهر".⁴

— على الرّغم من مهارة الفارسيّ القياسية وشهرته بالتوسع في القياس، إلا أنه بقي ملتزماً بعدم البناء على غير ما بنت العرب عليه وإن كان قد ضعّف بعضاً من الأساليب التي وردت عنها، إلا أنه التزم بما ورد عنهم، من ذلك أن ما كثر دورانه في الكلام قد يفرد بأحكام خاصّة به، وأبو عليّ الفارسيّ دائم التنبيه على هذا الأصل "التغيير إلى ما كثر استعماله أسرع".⁵ ومنه إشارته إلى أن (الأمان) وإن كان اسم حدث، فقد صار لكثيره في الاستعمال خارجاً عن أحكام المصادر "ألا ترى أن قولهم: (أعطيته أماناً)، و(لك الأمان) صار بمنزلة الكف والمشاركة، فكأنه لما خرج بذلك عن بابهِ صار بمنزلة قولهم: (لله درك)، الذي

¹ — المسائل العضديات، ٢٨٦، وينظر الكتاب، ٢/ ٣٨٦.

² — من ذلك تأثره بشيوخ المدرسة البصرية وأقيستهم، فقد نقل عن الأخفش والمازني والجرمي، فضلاً عما ينقله عن شيوخهما البارزين الخليل وسيبويه، ينظر المسائل العضديات، ٣١، ٨٤، ٨٢، ١٤٧، ١٥٦، ١٦٠.

³ — التكملة، ١٧٠، ١٧١.

⁴ — المسائل العضديات، ١٤٥، ١٤٦.

⁵ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٣/ ١٣٨.

زعم أنه بمنزلة قولهم: (الله بلادك)، فلذلك لا تكاد تجده معملاً إعمال المصادر".¹

حيث لمَحَ الفارسيّ إلى أنّ (الأمان) فارق المصادر في جواز إعمالها عمل الأفعال، وإن كان معنى الحدث فيه، لأنّه كَثُرَ في استعمالهم كثرة أخرجته عن سائر نظائره، وهو لمح هذا الأصل في كلام سيبويه.

وصرّح الفارسيّ بضرورة الأخذ بالسّماع، إن خالف القياس إذ قال: " فأما في السّماع فهو في الفشو والكثرة بحيث يُستغنى عن ذكره، ولو لم يعاضد القياس السّماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس، لوجب اطّراح القياس والمصير إلى ما أتى به المسمع، ألا ترى أنّ التعلّق بالقياس من غير مراعاة السّماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم...، فالقياس أبداً يترك للسّماع، وإنّما يلجأ إليه إذا عُدِم في الشيء السمع، فأما أن يُترك السّماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بيّن، ألا ترى أنّه يجوز في القياس أشياء كثيرة...، ثم لا يجيء به السّماع، فيرفض ولا يؤخذ، ويطرح ولا يستعمل، ويكون المستعمل لذلك آخذاً بشجار رفضه أهل العربيّة، كما رفضوا استعمال سائر اللّغات التي ليست بلغة لهم".²

فهذا موقف صريح من الفارسيّ بأنّ القياس وعلله إنّما تستخرج من المسموعات بعد أن تطرّد في الاستعمال، ليتّم النطق به على حسب ما نطق به أهل اللّغة العربيّة، فإذا أدى إلى خلاف ذلك، وجب أن يُنبذ ويُطرح من حيث كان ضدّاً لما نطقت به العرب، ومخالفاً لما وضعت به هذه الصياغة.

وما تمّ عرضه حتى الآن يوضّح لماذا اقترن اسم أبي عليّ الفارسيّ عند النحويين بمذهب القياس، يضاف إلى ذلك أنّ الفارسيّ استعمل كلّ أنواع القياس التقليدية، من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد.

¹ — المسائل الحليّات، ١٩٣، وينظر كتاب الشعر، ١/ ٢٤٩، والحجّة في علل القراءات السبع، ١/ ٢٣٠.

² — المسائل الحليّات، ٢٢٦ - ٢٢٧.

— فقياس العلة أو ما يسمى بالقياس التفسيري: بُني على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقوم عليها، ومداره ربط الظواهر المبنية على فكرة الأصل والفرع وما يتصل بها. ويأتي على ضروب، وقد توسّع الفارسيّ بهذا النوع من القياس مستخدماً له في كلّ الأنواع التي يأتي عليها، والتي نلخصها بما يأتي.

أ — حمل الفرع على الأصل: قال الفارسيّ في هذا النوع: "فبحسب كثرة الشبه يحسن إجراؤها مجرى ما قام فيها الشبه منه، ألا ترى أنّ الشيء إذا أشبه في كلامهم شيئاً من وجهين، فقد تجري عليه أيضاً أشياء من أحكامه، نحو أبواب ما لا ينصرف، ونحو شبه (ما). (ليس) . . ."^١

حيث مثّل الفارسيّ لهذا النوع من القياس بإعمال (ما) عمل (ليس) والعلّة الجامعة بينهما أنّ كليهما يدخل على المبتدأ والخبر، وينفي ما في الحال. و (ما) هنا حققت بعض أصول هذا القياس، وهي أنّ الشيء إذا أشبه الشيء من وجهين فقد يجري عليه بعض من أحكام ما شبه به. ولمّا كانت (ما) فرعاً في العمل وجب أن تتخطّ رتبة عن الأصل، وجهة الانحطاط فيها أنّها لا تعمل عمل (ليس) إلّا بشروط^٢. وعليه ما كان أصلاً في العمل يكون أوسع تصرفاً، فـ(ليس) تعمل بلا قيد.

ب — حمل الأصل على الفرع: بلغ من حبّ العرب تشبيه الأشياء بعضها ببعض، أنّهم حملوا الأصل على الفرع، حتى إنّ أبا الفتح عقد باباً في كتابه الخصائص أسماء (باب من غلبة الفروع على الأصول). ومن أمثله هذا النوع عند الفارسيّ أنّه حمل المصدر على الفعل في الإعلال مع أنّ المصدر هو الأصل، قال: " المصدر يجري على فعله في الصحة والاعتلال "^٣

^١ — الحجّة في علل القراءات السبع ، ١ / ٦٧، وينظر الأشباه والنظائر ، ١ / ٤٧٠.

^٢ — ينظر المسائل البغداديات، ٢٨٣، والمسائل الحلبيات، ٢٨٣، والمسائل المنثورة، ٨٦.

^٣ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٤ / ٢٥٩.

وقال: " المصدر إنما اعتلّ على الفعل حيث كان عاملاً عمله، وكان على حركاته وسكونه".^١

ج - حمل النقيض على النقيض: منها أنّ أبا عليّ الفارسيّ رأى أنّ الأصل في نحو: (ذكرتُ زيداً العذاب)، ألاّ يلحق حرف الجر، واستدلّ على ذلك بنقيض هذا الفعل (نسيّ) إذا عُدّيَ بهمزة التعديّة، قال: "ومما يدلّ على صحّة ما ذكرنا من أنّ الأصل ألاّ يلحق الجار، أنّ النسيان الذي هو خلاف الذّكر، لمّا نُقِلَ بالهمزة التي هي في حكم تضعيف العين، لم تلحق الباء المفعول الثاني".^٢

٢- أمّا قياس الشبه: وهو قياس بعض الكلم على بعض إذا انعقد بينهما شبه من ذلك قوله: "ربّما استعملوا بعض هذه الصفات استعمال الأسماء نحو (أبطح) و(أجرع) وكسروه تكسير الأسماء فقالوا: (أجارع) و(أباطح)، وكذلك كان القياس فعلاً".^٣

٣ - قياس المطرد: وهو أن تطرّد القاعدة على نوع أو جنس معين من الكلمات تتشابه في قياساتها، من ذلك عنده: "الدليل على أنّ الواو في (أخيك) ونحوه حرف الإعراب الذي هو لام الفعل، وليس هو بعلامة الإعراب، ولا دلّالته. قولهم: (امرؤ) و(ابنم) فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب. فكما أنّ الهمزة في (امرؤ) والميم في (ابنم) إعراب ليس بدلّالتي إعراب، كذلك حرف اللين في (أخيك) ونحوه كذلك، لأنّها تتقلب، فلم يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين وبابه القياس المطرد".^٤

^١ - الإيضاح العضدي، ١٤١.

^٢ - الحجّة في علل القراءات السبع، ٢/ ٥٥.

^٣ - التكملة، ٣٣٥.

^٤ - المسائل البغداديات، ٢٥٠-٢٥١.

منهجه في التعليل:

العلّة لغة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنّ تلك العلّة، صارت شُغلاً ثانياً، منعه عن شغله الأوّل.¹ ومعنى التعليل عند النحويين: النظر في مختلف الأحكام النحويّة، وما يروونه من الأساليب الداعية لتلك الأحكام. وأوضح ما يبسّطُ نظرة النحاة إلى التعليل ما نقله الزّجاجيّ عن بعض شيوخه أنّ الخليل سئل عن العلل التي يقبلُ بها في النّحو ف قيل له: " أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك، فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته فيه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي ألتمس . . . " ²

يعدُّ التعليل وسيلة من وسائل العمل اللّغوي، تُبنى القواعد على أساسه، فالعلّة ركن من أركان القاعدة، وجزء متمم لها. وقد يقصد بالعلّة القاعدة نفسها، نلمح ذلك في قول الفارسيّ: " هذه العلل إنّما تستخرج من المسموعات بعد اطّرادها في الاستعمال، للتّوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللّغة العربيّة".³ و أبو عليّ الفارسيّ من أقدر علماء العربيّة انتزاعاً للأدلة، وأكثرهم استنباطاً للعلل الخفية، فهو الذي كان يُعنى بالقياس عناية فائقة، متّخذاً منه أداة رئيسة للدرس اللّغوي، والقياس أداته العقل، وقد جرّ الأخذ به إلى القول بالتعليل والتماس العلّة في إثبات الأحكام، فهو يجمع العلل المتناثرة عند سابقيه، ويخضعها لفكره الموضوعي، الذي يعتمد التحليل والتعليل، لذلك يتعجّب ابن جني من سداد أقيسته، و من قدرته على التعليل، وكثرة ما كان يدلي به من تعليلات في مسائل النّحو والتصريف، مدللاً على نُبلِ قدره وعلوّ منزلته: " أحسب أنّ أبا عليّ قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع

¹ — التعريفات، الجرجاني عليّ بن محمّد، ٢٠١.

² — الإيضاح في علل النّحو، ٦٥ - ٦٦.

³ — المسائل الحليّات، ٢٢٧.

أصحابنا".^١ ومن الأمثلة لذلك كثرة ما كان يعتلُّ به لسيبويه، ولغيره ممَّن سبقه من النحاة، وقد نثرها فيما صنعه من كتب . فقد علل لسيبويه ردّه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام جمع التكسير، وحمله إياها عليها، قال: " تقول: (سريحين) لقولك: (سراحين)، ولا تقول: (عثيمين) لأنك لا تقول: (عثامين)، ونحو ذلك. فقال: إنّما حُمِلَ التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد. فاعتدّ ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه، والمحقر هو المكبر، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة، فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد".^٢

وقد تتلاحق عنده التعليقات بعضها إثر بعض فهو يقول مثلاً عند الحديث عن كم: " كم: إذا كانت استفهاماً لزمّت العدد المنصوب، وهو (الواحد) وذلك أنّ (كم) نقيضة ربّ و(ربّ) تضاف إلى الجمع والواحد، فكانت في الخبر مشبّهة بـ (ربّ)، وفي الاستفهام خلصت إلى العدد، فلمّا خلّصت إلى العدد حسُبُ ولم تكن مشبّهة لـ(ربّ) نصبوا بها المفسر...، ولأنّهم أيضاً إذا أمكنهم الفصل بين الخبر والاستفهام فصلوا ، وكان حسناً ففعلوا ذلك".^٣ وبعد أن علل سبب خلوص (كم) الاستفهامية للعدد، يعلل سبب جر الاسم بعد كم أو نصبه: " وإذا زحلق على (كم) حرف جرّ جاز أن تجرّ ما بعدها وتنصبه. فالنصب على ما تقدّم، والجرّ لأنّ هذه الحروف إذا دخلت في موضع صارت عوضاً من أخواتها في اللفظ، إذا كان فيها دلالة عليها، وذلك قولك: (بكم رجل مررت) لأنك أضمرت (من) بعد (كم) إذ كان في الكلام دلالة على إضمارها وهي الباء".^٤

ومن علل أبي عليّ ما اعتلّ به لتفسير ما شدّ عن قياس بابه، التنبيه على الأصل، وذلك أنّهم قد يلتزمون صيغاً، وأمثلة، وأبنية، بأعيانها منبهة على أصل

^١ — الخصائص ، ١٠ / ٢٠٨.

^٢ — المسائل الحليّات، ١٥٥، وينظر الخصائص ، ١٠ / ٣٥٤.

^٣ — المسائل المنثورة ، ٨١.

^٤ — المصدر نفسه، ٨١.

مراد. قال أبو عليّ الفارسيّ: " و قالوا في الإعراب: إعرابيّ، لأنّك لو رددته إلى عرب لزدت الاسم عموماً. " ^١

ومن العلل التي استخدمها الفارسيّ و أكثر منها في حجاجه وقياسه (طلب المشاكلة) قال: " قد تحدثُ أشياء توجب تقديم غير الأصل على الأصل، طلباً للتشاكل وما يوجب الموافقة، ألا ترى أنّ الأصل الذي هو السين في (الصراف) الصاد أحسن منه، وأنّ النون التي هي الأصل في (شبناء) قد رُفِضَتْ، وترك استعمالها . . . ، والأصل في يرى قد رفض في جميع حروف المضارعة في حال السعة والاختيار. . . . " ^٢

وعلّل رفضه لبعض صور من الكلام تخيلها، لخروجها عن القياس كقوله: "وكذلك لا يجوز دخول الألف و اللام في الاسم الثاني نحو: (الخمسة العشر درهماً)، لأنّ الاسم لا يعرف من موضعين. " ^٣

ولعلّ أهمّ علل الفارسيّ وأكثرها استخداماً علّة (طلب الخفة) الجامعة لأكثر العلل التي استخدمها، وهي منتشرة في كتب الفارسيّ كلّها ^٤. من ذلك ما ذكره في مراتب الحركات وهي أنّ الفتحة أخفها، ثم الكسرة تليها، والضمة أثقلها "فأما الفتحة فليس فيها إلاّ الإشباع، ولم تخفّف الفتحة بالاختلاس، وكما لم تخفّف بالحذف في نحو جمل، وجبل، كما خفّف نحو سبّع وكثف، وكما لم يحذفوا الألف في الفواصل والقوافي من حيث حُذفت الياء والواو فيهما، نحو (و الليل إذا يسر) (سورة الفجر، ٤) وكما لم يُبدل الأكثر من التثنية (الياء) ولا (الواو) في الجر والرفع، كما أبدلوا (الألف) في النصب. " ^٥ فقد رأى أبو عليّ الفارسيّ أنّ الضمة والكسرة يمكن اختلاسهما تخفيفاً للثقل، ولا يمكن ذلك في الفتحة لأنّها أخفّ الحركات.

^١ — التكملة، ٢٥٦.

^٢ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٧٠/١، والمسائل العسكرية، ١٤٩.

^٣ — التكملة، ٢٥٦.

^٤ — ينظر المسائل البغداديات، ٢٢٨، و كتاب الشعر، ١/١٥٥.

^٥ — المسائل الحلبيات، ١٢٥-١٢٦، وينظر المسائل البغداديات، ٥٠٦.

ومن علل الفارسيّ التي استخدمها (علّة الفرق) من ذلك تعليله عدم جواز مجيء الفاعل جملة للفرق بين الاسم والجملة، وللفرق بين الفاعل والمبتدأ. قال: "اعلم أنّ الفاعل لا يجوز أن يكون جملة، ولا يجوز في الجمل أن تقام مقام الفاعل...، ألا ترى أنّ كلّ ما صلح أن يكون فاعلاً من الأسماء صلح أن يكون مبتدأ، وقد يكون مبتدأ ما لا يكون فاعلاً نحو (كم) و (مذ)، فكذلك لو جاز أن تكون الجملة فاعلة ومرفوعة الموضع لكونها فاعلة، لصلحت أن تكون مرفوعة الموضع لوقوعها موقع المبتدأ. .^١ وهذا النوع من التعليل يندرج ضمن تعليلاته العقلية التي يجنح فيها إلى طريق الاستخفاف والاستتقال.

وبرزت لدى الفارسيّ ظاهرة تعدد الأقوال في تعليله للمسألة الواحدة، فهو يعلّل بما يحضره الحال، وهذا ما رواه عنه تلميذه ابن جني إذ قال: "حدثني أبو عليّ: قال: قلت لأبي عبد الله البصريّ: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة، ومغيبه أخرى . . .^٢"

فمن تعليلاته العقلية على حسب ما يحضره الحال ما رواه عنه ابن جني في (هيهات)، أنّه قال: "أنا أفتي مرّة بكونها اسماً سمي به الفعل، كـ(صه) و(مه)، وأفتي مرة بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرني في الحال. وقال مرّة أخرى: إنّها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل، كـ(عندك) و(دونك)."^٣

ويقلّب أبو عليّ الفارسيّ النظر في الحكم الذي يصدره، فيتغيّر حكمه حسب قوّة العلّة كما يراها هو، لذلك نلمح عدّة أقوال له في تعليل المسألة الواحدة. فهو يستند على الأدلّة العقلية المناسبة في تعليله، من ذلك تعليله الاسم الواقع بعد (إلاّ)

^١ — المسائل البغداديات، ٢٤٢-٢٤٣، وقد ألمح ابن جني إلى هذه العلّة، وجعل علل النحويين أو أكثرها إنّما يجري مجرى التخفيف والفرق، ينظر الخصائص، ٤٩/١، وسر صناعة الإعراب، ٧١٧/٢.

^٢ — الخصائص، ٢٠٧/١.

^٣ — المصدر نفسه، ٢٠٦/١.

أمام عضد الدولة في الميدان .. . ، وقوله هذا جواب ميداني، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح.¹

ومما يدلّ على طبيعة المناقشات العقلية التي سيطرت على منطق التعليل لدى الفارسيّ، واتساعه في علله ما ذكره في إجراء القول مجرى الظن: "وقد أجروا (أتقول) مجرى (أتظنّ). فقالوا: (أتقولُ زيداً منطلقاً) ؟ ولم يُجرِ أكثر العرب حروف المضارعة الآخر مجرى (التاء)، قال: لأنّ المخاطب لا يكاد يستفهم عن ظن غيره، فمن ذلك قوله: *فما تقولُ بدا لها*². (ما) نصب لكونها في موضع المفعول الأوّل، والجملة في موضع المفعول الثاني"³.

فالفارسيّ يعلّل تعليلاً عقلياً بأنّ المرء لا يكاد يستفهم عن ظنّ غيره، ثم إنّ الأصل في القول الحكاية، فلمّا أُجري مجرى الظن لم يدخل في الظن بأكثر من صيغة المضارع.

وبعد أن عرضنا موقف الفارسيّ من السّماع والقياس والتعليل يمكن القول: إنّ أبا عليّ الفارسيّ قد أوتي مع سعة العلم والرّواية، ملكة نادرة في الحجاج والقياس المنطقي والتعليل وقدرة كبيرة على تقليب المسألة من وجوه عدّة. وبالرغم من آراء الفارسيّ النحويّة التي تميّزت بالمنطق وأقيسته — مخالفة بذلك آراء أبي سعيد السيرافي النحويّة التي كانت تبتعد عن الأقيسة المستمدّة من المنطق — على الرّغم من ذلك لم تتعمق هذه الآراء بالمنطق حتّى قال الفارسيّ: "إن كان النّحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا شيء منه، وإن كان النّحو ما نقوله فليس معه منه شيء"⁴. فالفارسيّ على ما يبدو يأخذ مكاناً وسطاً

¹ — ينظر الإعراب في جدل الإعراب، ١٢٩ - ١٣٠.

² — للأعشى، ديوانه، ٧٧ والبيت كاملاً:

رَحَلْتُ سُمِيَّةً غُدْوَةً أَجْمَالَهَا غَضَبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا.

³ — الحجّة في علل القراءات السبع، ١ / ٣٤٤، وينظر الكتاب، ١ / ١٢٤.

⁴ — ينظر المدرسة النّحوية في مصر والشام، ٨١ - ٨٢، وينظر رأي الدكتور أبو المكارم في تقويم الفكر، ٩٦.

⁵ — نزهة الألباء، ٣٠٨.

بين زميليه، فهو لا يرفض المنطق، ولا يبالغ فيه، ومع ذلك يبقى أسلوبه أسلوباً صعباً ظهر في قول عضد الدولة نفسه عندما قال له " غضب الشيخ فجاء بما لا نفهمه " ^١ وذلك عندما صنّف له كتاب التكملة. ومنه قول تلميذه ابن جني " هذا معقّد معناه، وما أحسنه وأعلاه " ^٢ عندما أجابه الفارسيّ على ردّ سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير.

وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على المقدرة الكبيرة في اللّغة التي كان يتمتع بها الفارسيّ، فهو يتكلّم بالأسلوب السهل، والأسلوب الصعب، أي أنّ النّحو عنده كان صناعة يتقنها ويتصرّف فيها، فهو اصطنع العلّة والقياس اصطناعاً لا مثيل له في كُتب أسلافه . . . ، و كان أحبّ إليه أن يخطئ في خمسين مسألة من اللّغة، ولا يخطئ في واحدة قياسية. وهو الذي انتزع من علل النّحو ثلث ما وقع منها لسائر النّحويين.

منهجه في الحدود والمصطلحات النّحويّة:

الحدّ لغة: "هو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، ومنتهى كلّ شيء حدّه، وفصل ما بين كلّ شيئين، حدٌّ بينهما". ^٣ الحدّ اصطلاحاً: " قول يشتمل على ما به الاشتراك، وما به الامتياز " ^٤. ولمّا كانت المصطلحات هي الأدوات التي تقوم بها العلوم، كان لا بدّ من التوقف عندها، والنظر فيها، وبيان ما لأبي عليّ من أثر في صناعتها، وإحكام صياغتها. ويمكن إجلاء مذهب الفارسيّ، ومنهجه في استخدام المصطلحات بالآتي:

— يجمع الفارسيّ بين مصطلحات استخدمها الكوفيّون، ومصطلحات استخدمها البصريّون لها المعنى والاستخدام نفسيهما، من ذلك جمعه بين (الصلة) وهو

^١ — معجم الأدباء، ٧ / ٢٥٧.

^٢ — الخصائص، ١ / ٣٥٤.

^٣ — لسان العرب، ٣ / ٧٩، والكلّيات، الكفوي، ٣٩١.

^٤ — التعريفات، ١١٢.

مصطلح كوفيّ وبين (الحرف الزائد) وهو مصطلح بصريّ إذ قال في إعراب (ما) من قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَّا فَوْقَهَا) (سورة البقرة، ٢٦)، وقد جمع بين اللفظين " ما: صلة زائدة " ^١

— قد يستعمل اصطلاحات خاصّة مثل (بحيث توضع اليد عليه) ويقصد به العهدية " تقول: (زيد الأفضل)، ولا يجوز (زيد الأفضل من عمرو) لأنّ (من) إنّما تدخل لتحديث ضرباً من التخصيص فإذا دخلت لام التعريف جعلت الاسم بحيث توضع اليد عليه " ^٢

— يستخدم أبو عليّ الفارسيّ الشاهد القرآنيّ أو الشعريّ في موضع المصطلح، ويجعله علماً عليه دون أن يأتي بلفظ ، أو تركيب يوضّح ما يريد. ومنه إذا أراد الدلالة على الحرف الذي يتضمّن معنى الفعل ذكر قول الشاعر:

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقَوْدُ شَرِبِ نُسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ ^٣

فقد دلّل بالشاهد الشعريّ على انتصاب الحال بما تحمله (كأنّ) من معنى الفعل قال: " العامل في الحال ما في (كأنّ) من معنى الفعل " ^٤

وإذا أراد إضافة الظرف المتّسع فيه اسم الفاعل جعله من باب: " يا سارقَ الليلة أهل الدار " ^٥

وربّما وُضِعَ الفارسيّ للشاهد موضع المصطلح دالّاً على تفضيله للشاهد لما فيه من دلالة على المعنى النحوي المراد أكثر من المصطلح.

— يتوقف عند بعض المصطلحات، ويحدّها حدّاً دقيقاً، من ذلك قوله في التحريف " ومن الضرورة التي لا تستقيم ولا تستجّاز في الكلام ما يفعله الشاعر لإقامة

^١ — الحجة في علل القراءات السبع، ٦/ ٣٤٣، وينظر أمالي ابن الشجري، ٢/ ١٤٢ - ١٤٣.

^٢ — التكملة، ٣٠٧.

^٣ — البيت للنابغة ، ديوانه، ١١، وينظر الخصائص، ٢/ ٢٧٥.

^٤ — كتاب الشعر، ١/ ٦٢.

^٥ — المصدر نفسه، ١/ ١٧٩.

الوزن من تحريف الاسم، ووضعه موضعه لفظاً على معناه، وإن لم يكن العلم المتعارف " ^١

ومنه حدّه جمع المذكر السالم: " الجمع الذي يُجمع على حدّ التنثية، يكون في الرفع بالواو وفي النصب والجر بالياء، والنون بعد الواو والياء مفتوحة، تسقط في الإضافة " ^٢.

ومنه تعريف الإعراب: " الإعراب تغيير أواخر الكلم، واختلافها باختلاف العوامل " ^٣.

ومن عناية الفارسي بالحدود والتي ظهر فيها أثر المنطق، قوله: " الإيذار: إعلامّ معه تخويف، فكلُّ منذر معلم، وليس كلّ معلم منذر، واليقين: علم يحصل بعد استدلال ونظر لغموض المعلوم المنظور فيه، أو لإشكال ذلك على الناظر. " ^٤.

— يستعمل أحياناً حدود طويلة أطلق النحاة عليها بعدئذ أسماء أخرى، فهو يستخدم في موضع المصطلح تعبيراً عنه مطولاً، أو شرحاً له كاستعماله عبارة " الاسمان اللذان يجعل أحدهما مع الآخر بمنزلة اسم واحد ، نحو: معدي كرب، وخمسة عشر " ^٥. وهو يريد الأسماء المركبة.

ومنه أيضاً قوله: " الأفعال التي يصحّ أن يتحدّ فيها ضمير الفاعل والمفعول " ^٦ للدلالة على أفعال القلوب.

ويسمي فعل الأمر: " الفعل الآتي الذي يُراد به الأمر " ^٧.

^١ — المسائل العسكرية، ١١٣.

^٢ — المسائل العضديات، ١٢٣.

^٣ — المسائل العسكرية، ١٢٣، وقال في الإيضاح العضدي، ١/ ١١: (الإعراب: أن يختلف أواخر الكلم باختلاف العامل)

^٤ — الحجّة، ١/ ٢٥٣.

^٥ — التكملة، ٢٥٣.

^٦ — المسائل العضديات، ١١٨.

^٧ — الحجّة، ٥/ ٣٩٤.

وقد افتخر أبو عليّ بما اتّسم به أسلوبه من غموض وعسر قال: "وهذا من العويص الذي لا يفهمه أحد، ولا يعرفه، ولا ينقضه، ولا يبرمه"^١

— وقد يكرر اصطلاحاته مرّات عدّة كما فعل باصطلاح (الأمر العام)^٢.

— قد يتوسع الفارسي في تسمية المصطلح فيطلق عليه اسماً، وهو معروف باسم غيره. من ذلك إطلاقه اسم الإلغاء على التعليق.^٣

^١ — المسائل الحلبيات، ١٧٥، وذلك في ردّه على ابن خالويه الذي اتهمه بالغموض.

^٢ — ينظر التكملة، ١٨٢، ٣٣٣، ٥٠٩.

^٣ — ينظر الحجّة في علل القراءات السبع، ١/٢٦.

الفصل الثالث

ابن يعيش مذهباً ومنهجاً:

- ١ - ابن يعيش والمدارس النحوية
- ٢ - آراء ابن يعيش.
- ٣ - منهج ابن يعيش:
 - ١ - منهجه في السماع.
 - ٢ - منهجه في القياس.
 - ٣ - منهجه في التعليل.
 - ٤ - منهجه في الحدود والمصطلحات النحوية.

تطوّرت الدراسة النحوية في القرن الرابع الهجري على يد أبي عليّ الفارسيّ تطوراً كبيراً كما سبق أن رأينا، فحياة الفارسيّ كانت موقوفة على العلم والتدريس والتصنيف، وتمخّض عن ذلك آثارٌ قيّمةٌ حيث أضحي الإيضاح العضدي مرجع المتعلّمين إذ اشتمل على بحوث النحو والصرف اشتمالاً جامعاً، لذلك حظي بالاهتمام الكبير في حياة مؤلفه وبعد مماته، حيث نهضت عليه حركة واسعة من الشروح.

واستمرّت حركة التأليف في النحو والصرف بعد كتب الفارسيّ، وظهرت مؤلّفاتٌ قيّمةٌ في بابها، إلى أن كان الزمخشريّ الذي أخرج كتابه (المفصل) فوق في نفوس الناس موقعاً حسناً زاحم فيه إيضاح الفارسيّ، وتعلّق الدارسون به. فقد جمع الزمخشريّ في كتابه (المفصل) ما استطاع جمعه من قواعد النحو وضوابطه مبوّبةً على نحو مميز وواضح. وسار على نسق ترتيب أبي عليّ الفارسيّ في (الإيضاح العضدي) مراعيّاً جمعه وشموله، فقد كان رائداً له يترسّم خطاه ويجتهد في أن يطوّر تنظيمه إلى تنظيم أشمل وأعمّ، وقد تمّ له ذلك^١. فمادة الكتاب تمتاز بالإيجاز والتركيز البالغين. حتى بلغ في إيجازه حدّ الغموض، وأصبح من العسير فهم عبارته. لذلك انبرى له كثيرون يشرحون ويوضحون، وأضحى المفصل الشغل الشاغل للشرّاح في القرن السابع الهجري، ومن الشرّاح ابن يعيش، وهو أشهرهم على الإطلاق، ويعدّ شرحه من أفضل الشروح^٢. وهو شرح مطوّل جداً بما جمع من آراء، وما استقصى من شواهد ونقوّل، ومن أوسع المجموعات النحوية إن لم يكن أوسعها على الإطلاق "أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيّين وبغداديين حتى كأنّه لم يترك مصنفاً لعلم من أعلامهم إلا استوعبه، وتمثّل كلّ ما فيه من آراء تمثلاً منقطع النظير"^٣.

^١ — ينظر أبو عليّ الفارسيّ، ٥٢٠.

^٢ — ينظر إنباه الرواة، ١٣٦/٤.

^٣ — المدارس النحوية، ٢٨٠، وينظر شرح جمل الزجاجي، ابن هشام، ٣٨-٣٩.

أثنى ابن يعيش على الزمخشريّ في مقدّمته للشرح موضحاً موقفه منذ المقدّمة، وتحدّث عن دوافع شرحه للمفصلّ فمنها أنّه كتاب جليل القدر، جامع لفصول العلم، إلّا أنّه اشتمل على عباراتٍ مبهمّة؛ لذلك استخار "الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضّح مجمله، وأتبع كلّ حكم منه حُججه وعِلّله، ولا أدعي — رحمه الله — أخلّ بذلك تقصيراً ممّا أُتيت به في هذا الكتاب، إذ إنّ من كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الإطناب"^١.

كان ابن يعيش مدركاً قيمة العمل الذي يقوم بشرحه، وفضل صاحب العمل ودوره، وهو الذي حاول أن يتمّ بمؤلفه ما وجده من نقص في غيره، ومع ذلك بقيّ أسيراً لتقسيم الزمخشري ومنهجه.

وقد عنى ابن يعيش في كتابه، بالشرح، والتحليل، والتعليل، معتمداً على ثقافة غنيّة وأصول منهجيّة تبعده عن الخلاف والعصبيّة المذهبيّة النحويّة. وهو يشترك مع المصنّفات التعليميّة السابقة عليه في كثير من سمات المنهج التعليمي في التّأليف، وإن كان يميّز عنها بكونه استفاد من التجارب السابقة في تهذيب القواعد، وترتيب الأبواب، وإيراد الشواهد، واستقرار المصطلح النحوي، ووضع العبارة ميسّرة، مبسّطة موجزة، آخذاً بالرأي الذي يراه صواباً، تحقيقاً لاستقلال الرأي، وعدم التعصّب لمذهب من المذاهب.

لذلك سنقف عند ابن يعيش محاولين استجلاء شخصيته النحوية من خلال كتابه (شرح المفصلّ) ونعرض من خلاله منهجه في دراسة النحو، وما قدّمه من جديدٍ أسهم في إثراء النحو العربيّ ونضجه.

^١ — شرح المفصلّ، ٢/١.

أولاً: ابن يعيش والمذاهب النحوية:

كان الزمخشري ينحو نحو المذهب البصري في كتابه المفصل، فقد تتلمذ علمياً على ابن جني الذي كان من أنصار المذهب البصري، و الزمخشري يجلُّ أستاذه ابن جني، ويرفع من شأنه بين العلماء، مُظهراً مدى تأثره بالمذهب البصري الذي كان واضحاً جلياً في كتابه (المفصل). ولكنه مع ذلك لم يكن يتعصب لمذهب البصريين على حساب المذاهب الأخرى، وإنما يأخذ من الكوفيين، وقد يكون لنفسه رأياً مستقلاً.^١

وإذا كان هذا موقف الزمخشري في كتابه المفصل من المذاهب النحوية، فكيف كان موقف ابن يعيش في شرحه للمفصل من هذه المذاهب وخلافاتها، وهو الذي قضى جزءاً كبيراً من حياته يؤهل نفسه علمياً، ويتلقى دروسه على أيدي العلماء المعاصرين له، وقد تمكن من الاطلاع على آراء النحويين الذين سبقوه اطلاعاً دقيقاً؟ لقد انعكس ذلك كله في شرحه الذي كان جامعاً لآراء المذاهب الثلاثة، حتى عدّ كتابه أشبه بدائرة معارف. وهو يكثر النقل عن بعضهم ويقلل النقل عن بعضهم الآخر، لذلك سنحاول استجلاء موقفه، وتوضيح مذهبه النحوي ما أمكننا ذلك.

— موقف ابن يعيش من المذهب البصري:

يطالعنا ابن يعيش منذ الصفحات الأولى في كتابه بموقفه المؤيد للبصريين، فهو يؤمن بمذهبهم ويعظم آراءهم. ثم إنَّ الرجل يعدّ نفسه مع البصريين، فهو يقول في حديثه عن جمع المؤنث السالم: " ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا، وأجازه البغداديون.. " ^٢

^١ - ينظر الزمخشري لغوياً ومفسراً، ٣٩٧، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ٣٢٥.

^٢ - شرح المفصل، ٨ / ٥.

ومن ذلك قوله أيضاً: "يجوز قصر الممدود في الشعر، ولا يجوز مدّ المقصور عندنا"^١.

فهو يعبر صراحة عن بصريته، ويعدّ نفسه من المذهب البصريّ الذي كان متحمساً له حماساً منقطع النظير بدلالة لفظة (عندنا). وهو دائماً يصفهم بقوله (أصحابنا) ففي حديثه عن الاسم العلم قال: "قال أصحابنا إنّ الأعلام لا تفيد معنى، ألا ترى أنّها تقع على الشيء، ومخالفه وقوعاً واحداً . . ."^٢.

وفي حديثه عن قوله تعالى: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) (سورة النساء، ٢٤) قال: "فقد اختلف النحويون فيه، وذهب أصحابنا والفراء من الكوفيين إلى أنّه نصب على المصدر"^٣، ونصادف هذا اللفظ في معظم صفحات شرحه.

وقد يصفهم بالمحققين ففي حديثه عن (أَنْعَم) قال: "والذي عليه المحققون أنّ أنعماً جمع نعم على القياس"^٤. وعندما تعرّض لفعل الأمر قال: " قيل: فعل الأمر مبني عند المحققين ، فهم الثقة فيما يذهبون إليه، ولا مجال إلى ردّه"^٥.

وباستقصاء مسائل الخلاف في شرحه ونقوله عن المتقدمين يتبيّن لنا انتصاره للبصريين. حيث تعدّ موافقته لسيبويه، وتأييده له من أبرز معالم المذهب البصريّ في شرحه، ولا سيّما أنّ سيبويه إمام البصريين في النحو، وكتابه إمامهم وبه يهتدون، ولهذا كانت مكانة سيبويه عنده عظيمة، وقدره رفيعاً، وتأييده له يكاد يكون مطرداً، حتى إنّّه يعدّ ما جاء عن طريقه أمراً قطعياً لا سبيل إلى ردّه، أو الطعن فيه، لأنّه الثقة الذي يؤخذ عنه، من ذلك تعليقه على شاهد شعري رواه سيبويه، وقيل عنه إنّّه مصنوع. قال ابن يعيش: " . . . فإنّ سيبويه رواه عن بعض العرب، وهو ثقة لا سبيل إلى ردّ ما رواه."^٦

^١ — شرح المفصل ، ٦ / ٣٨.

^٢ — المصدر نفسه ، ١ / ٢٧.

^٣ — المصدر نفسه، ١ / ١١٧، وينظر الإيضاح العضدي، ١٦٦، وشرح التصريح، ٢٠٠ / ٢.

^٤ — المصدر نفسه ، ٥ / ٢٣.

^٥ — المصدر نفسه ، ٧ / ٦١.

^٦ — المصدر نفسه ، ٦ / ٧٣.

ومّا يدلّ على قوّة هذه الصلة بين آرائه و آراء سيبويه أنّه كان إذا وقعت بعض هذه الآراء في مؤلفات الآخرين يستطيع تحديدها. قال: "وربّما وقع في عبارة النحويين في العلم أنّه يوصف بكذا، وبالمضاف إلى مثله، وهي من عبارات سيبويه".^١ فالاتجاه السائد لدى ابن يعيـش هو تأييده لسيبويه سواء أكان الخلاف بين سيبويه وبعض الكوفيّين^٢، أم بين سيبويه وبعض البصريّين^٣، لا فرق في ذلك.

واهتمّ ابن يعيـش بآراء الخليل التي نثرها بكثرة في شرحه، فهو يفتتح كتابه بنص للخليل يقول فيه: "قال الخليل بن أحمد رحمه الله: ".^٤

وقد يفضّل آراءه على آراء سيبويه من ذلك ردّه على سيبويه حجّته في أنّ (لن) مفردّه، وليست مركّبة من (لا وأن) كما قال الخليل.^٥

وبالعموم وقف ابن يعيـش موقفاً وسطاً مع سائر أئمّة البصريّين، يؤيدهم في مواضع، ويخالفهم في مواضع، والملاحظ أنّه قسم البصريّين على متقدمين ومتأخّرين قال في إضافة اسم التفضيل: "واعلم أنّه متى أضيف (أفعل) على معنى (من) فهو نكرة عند بعضهم، وعليه الكوفيون. وإذا أضيف على معنى اللام فهو معرفة، وفي قول البصريّين المتقدمين أنّه معرفة على كلّ حال إلا إذا أضيف إلى نكرة، والمتأخّرون يجعلونه نكرة لأنّ المضاف إليه مرفوع في

^١ — شرح المفصل ، ٣ / ٧٥ ، و ينظر الكتاب، ١ / ٢١٠.

^٢ — المصدر نفسه، ١ / ٥٢ ، فقد ذكر رأي سيبويه في إعراب الأسماء الستة بالحروف ورجّحه على كلّ من آراء (الجرمي والمازنيّ، والرّبعيّ، والكوفيّين)، وحكم على رأيهم بأنّه ضعيف.

^٣ — يكاد يكون انتصاره لسيبويه على المبردّ هو السائد، ينظر شرح المفصل، ٨ / ١٦ ، ١٣٧ / ٨.

^٤ — المصدر نفسه، ١ / ٢.

^٥ — المصدر نفسه ، ٧ / ١٦ ، ٦ / ٢٥ ، ١ / ٤٣.

المعنى، والأوّل القياس".^١ وابن يعيش يردّ كلّ ما جاء مخالفاً لأصول البصريين، فقد كان مدركاً لأصولهم كلّ الإدراك، من ذلك قوله عندما عرض لتصغير التعظيم" وهذا ليس من أصول البصريين وجميع ما ذكره راجع إلى معنى التحقير".^٢

وقال في تعريف العدد: "فأمّا الخمسة الأثواب، والأربعة الغلمان فهو شيء صار إلى جوازه الكوفيون، فأمّا على أصل أصحابنا فإذا قلت ثلاثة دراهم، وأردت تعريف الأوّل منهما عرفت الثاني لأنّ الأوّل يكون معرفة بما أضفته إليه".^٣

وهو غالباً ما يرجّح رأيهم بعبارة مشهورة عنه (والصواب مذهب البصريين) ففي حديثه عن (كلا)، ذكر أنّه "اسم مفرد يفيد معنى التثنية...، وهذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيون إلى أنّه اسم مثني لفظاً، ومعنى، والصواب مذهب البصريين...".^٤

ومن عادة ابن يعيش في عرضه لمسائل الخلاف أنّه يورد رأي البصريين أولاً، ثمّ يثني برأي الكوفيين، ويسوق حججهم، وغالباً ما يرجّح رأي البصريين دون أن يذكر الأسباب التي دعتّه إلى هذا الترجيح، حيث نراه في مسألة (نعم) و(بئس) يعرض مذهب البصريين في فعليّتهما، ومذهب الكوفيّين في كونهما اسمين، ثم يرفض ما ذهب إليه الكوفيون قائلاً: "اعلم أنّ نعم وبئس فعّالان ماضيان...، هذا مذهب البصريين والكسائيّ من الكوفيّين، وذهب سائر الكوفيّين إلى أنّهما اسمان مبتدآن...، والحق ما ذكرناه".^٥

^١ — شرح المفصل ، ٩٧ / ٦ ، وهو يريد بالمتقدمين سيبويه، والخليل، والأخفش ، والمبرد، ويريد بالمتأخرين الفارسيّ، وتلميذه ابن جني، ينظر المصدر نفسه ، ٦٨ / ١ .

^٢ — المصدر نفسه ، ١١٤ / ٥ ، وينظر شرح الأشموني، ٤٦٤ / ٢ ، ومغني اللبيب ، ٤٨ / ١ .

^٣ — المصدر نفسه ، ١٢١ / ٢ ، وينظر شرح الأشموني، ١٤٥ / ١ ، والأشباه والنظائر، ١٠٢ / ٢ .

^٤ — المصدر نفسه ، ٥٤ / ١ .

^٥ — المصدر نفسه ، ١٢٧ / ٧ .

وقد يقف ابن يعيش بجانب البصريين، ويأخذ برأيهم دون أن يشير إليه. من ذلك رفضه ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد في مسألة (واو رب) من أن الجار هو الحرف الذي قام مقام (رب) المحذوفة. والصواب ما ذهب إليه البصريون، وهو ما أخذ به في شرحه. فالخفض يكون بتقدير رب لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يختص، وإنما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل.¹

والتمييز بين مصطلحات الكوفيين والبصريين عادة درج عليها ابن يعيش في شرحه، والغالب عنده أخذه بتسمية البصريين. من ذلك عرضه لحروف الجر التي يسميها الكوفيون حروف الصفات، وهي تسمية غير شائعة. يقول: "وقد أجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات، ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر لإجراء حروف الجر مجرى الظروف....".²

ويرى الكوفيون أن من أنواع العامل (الخلاف)، وقد رفضه ابن يعيش وهو مصطلح لا يوجد ما يقابله عند البصريين. قال: "وذهب الكوفيون في المفعول معه إلى أنه منصوب على الخلاف...، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف، قالوا: وهذه قاعدتنا في الظرف نحو قولك أزيد عندك، والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول...".³

وبناء على ما قدمناه يكون ابن يعيش قد درس أصول المذهب البصري دراسة وافية، وتأثر بسيبويه والخليل، ونقل الكثير عن المبرد والفارسي...، ووعى ما في هذا المذهب من كليات وجزيئات وبذلك كان قادراً على مناقشة كل مسألة من مسائلهم، وعرض آرائهم مع قبولها أو الرد عليها ورفضها.

¹ — شرح المفصل، ٢/ ١١٧ - ١١٨، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٣٧٦.

² — المصدر نفسه، ٤/ ٧٤، ٧/ ٨.

³ — المصدر نفسه، ٢/ ٤٩، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٤٨.

— موقف ابن يعيش من المذهب الكوفي: —

إنّ موقف ابن يعيش من المذهب الكوفيّ، هو موقف المعارض، والرافض لأغلب آرائهم. فقد تبين لنا من خلال دراستنا لموقفه من المذهب البصريّ، أنّه لم يوافق الكوفيّين فيما ذهبوا إليه من آراء، وما أيّدهم فيه نسبته ضئيلة. وهو في ذلك يتابع المعاصرين له في مواقفهم من الكوفيّين، بل إنّ أشدّ حرصاً من ابن الأنباري — وهو الذي نثر مادة كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في شرحه — في مواقفه التي أيد فيها الكوفيّين فلم يتابعه فيما ذهب إليه.^١

وغالباً ما يصف مذهب الكوفيّين بالفساد والضعف وعدم الصحة، فقد توقّف عند الاسم الموصول (الذي)، وعرض رأي الكوفيّين في أنّ "الأصل في (الذي) الذال وحدها، وما عداها زائد فاصل...، وهو فاسدٌ لأنّه لا يجوز أن يكون اسم في كلام العرب على حرف واحد ..."^٢

وقد يرفض رأيهم دون ذكرهم، من ذلك رفضه ما ذهبوا إليه في أنّ الياء والكاف والهاء في (يَاي) و (يَاك) و (يَاه) هي الأسماء، و (يَا) عماد لها، وابن يعيش ينسب هذا الرأي إلى (بعضهم) وهو الرأي الذي نسبته ابن الأنباري إلى الكوفيّين.^٣

وردّه آراء أعلام الكوفيّين كالكسائيّ والفراء يكاد يكون سائداً عنده، وقد يصف آراءهم بالفساد. ففي حديثه عن الخفض بـ (حتى) عرض رأي الخليل وسيبويه: أنّها من حروف الجر بمنزلة اللّازم، ثم عرض رأي الكسائيّ بأنّ الخفض بإضمار إلى، وبعد ذلك تطرّق لرأي الفراء الذي جعلها من عوامل الأفعال مجراها مجرى (كي) و (أن) و (ليس) عملها لازماً في الأفعال وحكم عليه ابن يعيش بأنّه "قول واه فيه بعد لأنّه يؤدي إلى إبطال معنى (حتى)"^٤.

^١ — ينظر ابن يعيش النحوي، ٦٧٦.

^٢ — شرح المفصل، ٣ / ١٤٠.

^٣ — ينظر المصدر نفسه، ٣ / ١٠٠، والإنصاف في مسائل الخلاف، ٢ / ٦٩٥.

^٤ — المصدر نفسه، ٨ / ١٧.

ووصف رأي الفراء في (هلم) بأن أصلها (هل أم) بالضعف والشدوذ قال:
"وزعم الفراء أن الصواب أن يقال (هلمن) بفتح الهاء، وضم اللام، وفتح
النون... وهذا شاذ".^١

كما اعترض على قول الكسائي في باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه
بقوله: "وحكى الكسائي أخذته بأدى ألف درهم، وهذا أفحش مما تقدّم، لأنه أدخل
حرف الجرّ على الفعل وفصل به بين الجار والمجرور ولا يقاس على شيء من
ذلك".^٢

لكن ذلك لا يعني أن موقف ابن يعيش هو دائماً موقف سلبي تجاه المذهب
الكوفي وأعلامه، فقد تطالعنا مواقف له يأخذ فيها بوجهة نظر كوفية، ويهتم
بآراء الكوفيّين ويأخذ ببعضها، وقد يوثّق بعض رجالها، قال في حديثه عن لفظ
(أم): "فإن الأمومة حكاها ثعلب وحسبك به ثقة^٣ وهذا يدلّ على أن
مقام ثعلب كان أثيراً لديه فقد نقل عنه عندما تحدّث عن (كأي) أن فيها خمس
لغات".^٤

وذهب إلى استحسان رأي الكوفيّين في أن الأصل في (لكن) التركيب،
قال: "وذهب الكوفيّون إلى أنها مركبة، وأصلها (أن) زيدت عليها (لا) والكاف،
وهو قول حسن لندرة البناء، وعدم النظير...".^٥

ويحتجّ لقول الفراء في جمع كلمة (حديث)، فإنهم جمعوه على (أحاديث)
قال: "إلا أنّهم قالوا: أحاديث، وكأنّهم جمعوا أحوثة في معنى الحديث وإن لم
يستعمل. قال الفراء: وهو جمع أحوثة واستعمل في الحديث".^٦

^١ — شرح المفصل ، ٤ / ٤٢ .

^٢ — المصدر نفسه ، ٣ / ٢٣ .

^٣ — ينظر المصدر نفسه ، ١٠ / ٥ .

^٤ — ينظر المصدر نفسه، ٤ / ١٣٦ .

^٥ — المصدر نفسه ، ٨ / ٢٦ - ٢٧ .

^٦ — المصدر نفسه ، ٥ / ٧٣ .

واستحسن رأي الفراء في نون الوقاية ووضعها مع الأحرف الناسخة، قال: "وأما الفراء فإنه احتج لسقوط النون في (أنّ، وكأنّ، ولعلّ)، بأنها بعدت عن الفعل إذ ليست على لفظه، فضعف لزوم الفعل لها، و (ليت) على لفظ الفعل فقوى فيها إثبات النون، ألا ترى أنّ أولها مفتوح، وثانيها حرف علة ساكن، وثالثها مفتوح ... وهو قول حسن".^١

وكان ابن يعيش يعرف أصول الكوفيّين، وكان مطلعاً على مذهبهم اطلاعاً دقيقاً، وعارفاً بأسرارهم، وقد يصرّح بذلك في بعض الأحيان من ذلك قوله: "وقد حكى الفراء: أنّ فعلت، بقلب الألف إلى موضع العين، فإن صحت هذه الرواية كان فيه تقوية لمذهبهم، فهو عند الكوفيّين مبني على السكون وهي الألف".^٢ وفي موضع آخر تناول الحديث عن الاثنين بلفظ الجمع قال: "وكان الفراء يقول إنّما خص هذا النوع بالجمع نظراً إلى المعنى ...، وهذا من أصول الكوفيّين الحسنة ...".^٣

وقد يحتج بأقوال الكوفيّين، ويعضدها بالأدلة المناسبة، قال: "والكوفيّون لا يرون (لأضربن أيهم قائم) بالضم، ولا يقولونه إلّا منصوباً، ويعضد ما قالوا ما حكاه الجرمي، قال: من حيث خرجت من الخندق — يعني خندق البصرة — حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول (اضرب أيهم أفضل) أي كلّهم ينصب".^٤ وما ذكرناه من عرض موجز لموقف ابن يعيش من المدرسة الكوفيّة وأعلامها، قد تبين أنّه كان في هذا الموقف مؤيداً في بعض القضايا، ومعارضاً وخصماً في أغلبها، وهو في ذلك لا يخرج من دائرة النحاة السابقين له في أنّ لهذه المدرسة آراء جيدة وموفّقة وإن كانت قليلة، إلّا أنّ الغالب في هذه الآراء أن تكون فاسدة لا يؤخذ بها ولا يُقام عليها حجة.

^١ — شرح المفصل ، ٣ / ١٢٣.

^٢ — المصدر نفسه ، ٣ / ٩٤.

^٣ — المصدر نفسه ، ٤ / ١٥٥.

^٤ — المصدر نفسه ، ٣ / ١٤٦.

— موقف ابن يعيش من المذهب البغدادي:

لقد ورد ذكر البغداديين في مواضع قليلة في شرح المفصل، وابن يعيش يطلق لفظ البغداديين عاماً دون تحديد أو تخصيص، فهو لم يصرح باسم واحد من أصحاب المذهب البغدادي في أثناء عرضه لمسائل الخلاف. ويتبين لنا في هذه المسائل أنه يعدُّ البغداديين من الكوفيّين، ففي حديثه عن (ميت وهين) قال: " فذهب البغداديون إلى أنه (فعل) بفتح العين نقل إلى (فعل) بكسرهما، وذهب الفراء منهم إلى أنه (فعل) ^١. وهو بعد ذلك رجّح مذهب البصريين بعد أن ذكره.

وفي حديثه عن جمع المؤنث السالم يقول: "ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا، وأجازه البغداديون، وأنشدوا لأبي ذؤيب:

فلما اجتلاها بالأيام تحيّرتُ ثباتاً عليها ذلّها وانكسارها ^٢
وحكوا أيضاً: سمعت لغاتهم، ولا حجة لهم في ذلك ^٣.

ومن ذلك أيضاً أنه ذكر أن البغداديين يسمّون باب (ما لا ينصرف) باب (ما لا يجرى) وقد استعمل الفراء هذا المصطلح في كتابه معاني القرآن ^٤. وهذا يعني أن معظم من تحدّث عنهم على أنهم بغداديون هم من أعيان المذهب الكوفي.

وابن يعيش في المسائل التي عرضها لم يرتضِ رأي البغداديين ولو لمرة واحدة بشكل صريح، فهو يردّ رأيهم ويرجّح عليه رأي البصريين، وقد يذكر رأي البغداديين ويتركه دون ردّ أو تعليق، إذ لا يجد ما يدعو إلى دفعه أو ترجيحه على غيره، ففي حديثه عن (تيد زيدا) قال: وحكى البغداديون تيدك

^١ — شرح المفصل ، ١٠ / ٧٠، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ٨٠١ / ٢.

^٢ — شرح أشعار الهذليين، السكري، ١ / ٥٣، وينظر مغني اللبيب، ١ / ٢٤٠.

^٣ — شرح المفصل ، ٥ / ٨-٩، وهذا حكاة الكسائي ينظر شرح التصريح ، ١ / ٨٠.

^٤ — ينظر المصدر نفسه ، ٣ / ٣٠٩، ومعاني القرآن ، للفراء، ١٩ / ٢، وذكر في الفهرست

٨١، أن ثعلب صنّف كتاباً عنوانه (ما يجري وما لا يجري).

زيداً، ويحتمل أن تكون الكاف اسماً في موضع خفض، ويكون انتصابه على المصدر بمنزلة ضرب زيد عمراً...^١.

ويبدو لنا من خلال هذه المواقف أن آراء البغداديين كانت ضعيفةً عنده حيث إنّه لم يذكرهم إلا في مواضع قليلة ومحدودة لا تتجاوز عشر مرات، بينما لا تخلو صفحة من صفحات شرحه من ذكر البصريين أو الكوفيين على أقلّ تقدير.

آراء ابن يعيش:

شخصيّة ابن يعيش في شرحه مفصلّ الزمخشري مُستقلّة، وطريقته خاصّة فقد كان عمله في هذا الكتاب عملَ تبسيطٍ للمسائل و كشف لغوامضها، فضلاً عن دراسة نقدية للكتاب، ولما انطوى عليه من وجهات نظر متفرّقة، تدلّ على غزارة اطلاعه على الموروث العربيّ والمقدار الذي حصّله منه. فقد اطلع ابن يعيش في هذا الشرح على مذاهب القوم التي وصلته فلم يكن له منهج خاص به، أو مذهب نقل عنه وعرف به. وإنما درس مذاهب السابقين دراسة واعية، وقلّب النظر في قضايا النّحو المختلفة، وبذلك تمكّن من معرفة القواعد، والأصول التي بُني عليها النحو ومن ثم وضع كتابه شرح المفصلّ.

ومن السهل على المرء أن يكتشف بدراسة واعية لشرح، أن صاحبه لم تكن له تلك الآراء التي غيّرت في النّحو العربيّ أو أدخلت عليه شيئاً جديداً. بل إنّ جديداً ابن يعيش ينحصر في اجتهاده من خلال ترجيح رأي، أو اختيار رأيٍ معين، أو انتقاد صياغة أو أسلوب نحويّ. وسنحاول الوقوف على بعض هذه الآراء والترجيحات، التي أبرزت جانباً مهماً من ملامح شخصيته، وهي:

أولاً: مخالفته لبصريين متقدمين:

— لعلّ أولّ مظهر من مظاهر تفرّده واستقلال شخصيته في توجيه آرائه، هو أنّه على الرغم من تأثره بالبصريين وتبعيته لهم، فإنّه لم يفقد استقلاليتّه، ولم تندب شخصيته فيهم، فقد كان يخالفهم في المواضع التي يجد فيها أنّهم جانبوا الصواب. وقد اتّضح ذلك في مخالفته سيبويه — بالرغم من متابعتة له — حيث

^١ — شرح المفصلّ ، ٢٩/٤.

كان يجادله بالأدلة والبراهين في المواضع التي يجده فيها أنه قد أخطأ، لذلك يرجح رأياً آخر على رأي سيبويه من ذلك معارضته ما ذهب إليه سيبويه من منع صرف (أحمر) وتفضيل رأي الأخفش على رأيه، حيث قال: "فإن سيبويه يمنع من صرفه بعد تكثيره، كما كان يمنعه في حال تعريفه...، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى صرفه لأنه بالتسمية فارق الصفة، وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر، فإذا نُكِّرَ زال التعريف وبقي فيه علّة واحدة، وهي الوزن وحده فانصرف. وأرى القياس ما قاله أبو الحسن".^١

وقد يستدرك على كتاب سيبويه إذا رأى فيه نقصاً من ذلك بحثه في أصناف اسم العلم قال: "وأما دئل فقبيلة أبي الأسود، فإن سيبويه لم يذكره".^٢ وأيضاً يستدرك على سيبويه في جواز الفعل المضارع قائلاً: "فأما (إذا) فإن سيبويه لم يذكرها في الحروف، والقياس أن تكون حرفاً كـ(إذا)، ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازي به، من نحو: (من) و(ما) و(مهما)".^٣

ثانياً: مخالفته لبصريين متأخرين:

لم تنحصر مخالفته للبصريين بمناقشة آراء سيبويه، وإنما امتدت إلى أعلام المذهب من المتأخرين^٤. فقد خالف الفارسي الذي ذهب إلى أن الضمير في قولهم: (ما أنت وزيد، وكيف أنت وقصعة من ثريد) هو على النصب وذلك بإضمار الفعل هنا، ولكنه قصره على المسموع من العرب، أما ابن يعيش فقد ذهب إلى الرفع لعدم وجود الفعل، ولأنه أجود^٥.

^١ — شرح المفصل ، ١ / ٧٠.

^٢ — المصدر نفسه ، ١ / ٣٠.

^٣ — المصدر نفسه ، ٧ / ٤٧.

^٤ — ينظر المصدر نفسه، ١ / ٥٧، ١ / ٦٩، ٤ / ٩٠، ٩ / ١٠٤.

^٥ — ينظر المصدر نفسه ، ٢ / ٥١-٥٢.

ثالثاً: موقفه من الزمخشري:

من معالم بروز شخصية ابن يعيش واجتهاده، موقفه من صاحب المفصل وآرائه، وهو لم يكن موقف المؤيد له في كل آرائه، بل كان موقفاً فيه الموافقة والاستحسان في مواضع كثيرة، ولكنه في مواضع أخرى كان يعارضه، ويردّ رأيه ويضعفه^١. وقد برزت هذه الاعتراضات موضحة استقلاليتها على النحو الآتي:

١- يخالف ابن يعيش الزمخشري، ويردّ عليه، ويرى أنّ رأي غيره أقوى وأقوم من رأيه. و من ذلك ما ذكره الزمخشري من أنّ خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) لا يجوز دخول الباء عليه، إلّا على لغة أهل الحجاز لأنّك لا تقول: زيد بمنطلق واعترض الشارح على هذا الرأي معتمداً على مذهب سيبويه في ذلك، قال: " يريد أنّ ما بعد (ما) التيمية مبتدأ وخبر، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ، وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيّين وليس بسديد، وذلك لأنّ الباء إن كان أصل دخولها على (ليس) و(ما) محمولة عليهما لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتيمية في ذلك، وإن كانت دخلت في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر (إنّ) فالتيمية والحجازية في ذلك سواء، ويدلّ على ذلك مسألة الكتاب، وهو قولهم: (ما أنت بشيء إلّا شيء لا يُعبأ به). برفع (شيء) على البديل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب"^٢.

وهنا ردّ ابن يعيش رأي الزمخشري الذي وافق فيه مذهب الكوفيّين، ورجّح عليه قول سيبويه.

ومنه أيضاً موقفه في بحث صيغ الجموع، قال الزمخشري: " ويجمع الجمع فيقال في كلّ أفعل، و أفعة: أفاعل، وفي كلّ أفعال: أفاعيل نحو: أكالب وأساور وأناعيم..."^٣.

^١ - شرح المفصل ، ١١٦ / ٢ ، ينظر دائرة المعارف الإسلامية، ٣٠٣/١ - ٣٠٤.

^٢ - المصدر نفسه، ١١٤/٢ - ١١٦.

^٣ - المفصل، ١٩٧، و شرح المفصل، ٧٤/٥.

اعترض ابن يعيش على الزمخشريّ في أخذه بالقياس، وذهب إلى ضرورة تقييده بالسماع مرجحاً رأي سيبويه على رأي الزمخشريّ، قال: "اعلم أنّ جمع الجمع ليس بقياس، فلا يجمع كلّ جمع، وإنّما يوقف عند ما جمعه من ذلك ولا يتجاوز إلى غيره... قال سيبويه: اعلم أنّه ليس كلّ جمع يجمع، كما أنّه ليس كلّ مصدر يجمع كالأشغال والحلوم...، وأمّا قول صاحب الكتاب: فيقال في كلّ أفعل وأفعلة: أفاعل. وفي كلّ أفعال: أفاعيل، فتسمّح بالعبارة، والصواب ما ذكرناه".^١

وقد يقف ابن يعيش موقفاً صريحاً يخطئ فيه رأي الزمخشريّ، ويردّه أو يرى فيه شذوذاً وضعفاً يجعله غير صالح للاحتجاج به. من ذلك ردّ رأي الزمخشريّ في العطف على محلّ خبر الحروف المشبهة بالفعل في قوله: "ولأنّ محلّ (إنّ) المكسورة وما عملت فيه الرفع، جاز في قولك: إنّ زيدا ظريفاً وعمراً، وإنّ بشراً راكباً لا سعيداً أو بل سعيداً، أن ترفع المعطوف حملاً على المحلّ".^٢

ردّ ابن يعيش قول الزمخشريّ السابق لأنّه: "ليس بسديد، لأنّ (إنّ) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الإعراب، لأنّه لم يقع موقع مفرد، وإنّما المراد موضع (إنّ) قبل دخولها على تقدير سقوط (إنّ) وارتفاع ما بعدها بالابتداء".^٣

٢- يسوق ابن يعيش رأي الزمخشريّ فيراه صحيحاً لا مأخذ فيه، ولا يمكن ردّه أو الطعن فيه، ولكنّه مع ذلك يرى أنّ رأي غيره أوجه منه. فقد ذكر الزمخشريّ في مبحث البذل أنّ المضمّر يبذل من المضمّر كقولك: (رأيتك إياه)، و(مررت به به). فوضّح ابن يعيش هذا بقوله: "وأما الثالث وهو بذل (المضمّر من المضمّر) فنحو ذلك (رأيتك إياه) فـ(إياه) ضمير منفصل، وهو بذل من (الهاء) في (رأيتك) وهو ضمير متصل وساغ ذلك لأنّ الضمير المنفصل يجري عندهم مجرى الأجنبي ألا ترى أنّهم لا يجيزون (ضربتني) ويجيزون (ما ضربت إلاّ إياي)

^١ - شرح المفصل ، ٥ / ٧٤ - ٧٥ ، وينظر الكتاب ، ٢ / ٢٠٠ .

^٢ - المفصل ، ٢٩٢ ، و شرح المفصل ، ٦٦ / ٨ .

^٣ - شرح المفصل ، ٦٧ / ٨ .

و(أيّاي ضربت)، وتقول: (مررت به به)، فالضمير الثاني بدل من الأوّل، وأعدت حرف الجرّ لِمَا ذكرناه من أن المجرور لا منفصل له، والأقرب في هذا أن يكون تأكيداً لا بدلاً، لأنّك إذا أبدلت اسماً من اسم، وهما لعين واحدة، كان الثاني مرادفاً للأوّل ليعلم السامع بمجموعهما، فأما إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد^١. وابن يعيش قد يوافق الزمخشريّ على رأيه في بعض المسائل، لكنّه يرى غيره في مسائل أخرى. في بحث التقاء ضميرين في كلمة واحدة تابع الزمخشري ما ذهب إليه سيبويه، قال: " فإذا التقى ضميران في نحو قولهم (الدرهم أعطيتكه)....، جاز أن يتّصلاً....، وينبغي إذا اتصلاً أن تقدّم منهما ما للمتكلّم على غيره، وما للمخاطب على الغائب فنقول: (أعطانيك وأعطانيه زيد)، و(الدرهم أعطاكه زيد)..."^٢.

وقد أيّد ابن يعيش هذا الترتيب في حالة من حالات الكلام، وقال بالتفصيل في سائر الحالات فقال: "وإذا اتصل الضميران بالمصدر، فالأوّل هو الفاعل، والثاني هو المفعول على الترتيب الذي ذكره من تقديم المتكلّم، ثم المخاطب، ثم الغائب من نحو: (عجبت من ضربيك و ضربيه وضربكه)، على الترتيب الذي رتبّه صاحب الكتاب فإذا اتصل المضمران بفعل، وكان أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً، لزم تقديم الفاعل على كلّ حال من غير اعتبار الأقرب نحو: (ضربتك)....، وإذا كان المتصل به الضميران مصدرًا نحو: (عجبت من ضربي إياك) و(من ضربك) فلك في الثاني وجهان: أن تأتي بالمتّصل نحو: (عجبت من ضربيك)، وأن تأتي بالمنفصل نحو: (عجبت من ضربي إياك). وقد اشترط صاحب الكتاب أنّه إذا التقى ضميران متصلان بُدئ بالأقرب إلى المتكلّم من غير تفصيل، والصواب ما ذكرته، وهذا الترتيب رأي سيبويه وحكايته عن العرب"^٣.

^١ - شرح المفصل ، ٣ / ٦٩ - ٧٠.

^٢ - المفصل، ١٣٠.

^٣ - شرح المفصل ، ٣ / ١٠٤ - ١٠٥.

٣- قد ينقل الزمخشري رأياً عمّن سبقه في نقله، وينقل ما هو غير معروف عنهم، فيصحّ ابن يعيش هذا النقل.

من ذلك ما ذهب إليه الزمخشريّ في بحث الإضافة اللفظية من أنّه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلّا مجرور. وعلق الشارح على هذا القول: "ولا أعرف هذا المذهب، وقيل: إنّ رأيّ لسيبويه، وقد حكاه الرّمانى...، والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح أنّ سيبويه يعدّ المضمّر بالمظهر في هذا الباب...، وكان أبو الحسن الأخفش... يجعل المضمّر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كلّ حال... فهذان المذهبان، فأما ما ذكره صاحب الكتاب فمذهب ثالث لا أعرفه".^١

ومنه قول الزمخشريّ في بحث النسب: "وتقول في كلتا: كلتي و كلتويّ على المذهبين"^٢؛ فردّ عليه ابن يعيش قوله: " كلتي و كلتويّ على المذهبين، يعني يونس وسيبويه، وليس بصحيح لأنّ سيبويه يقول: كلّويّ"^٣.

٤- قد يلاحظ ابن يعيش في عبارة الزمخشريّ زيادة لا ضرورة لها، ويمكن الاستغناء عنها بحيث يبقى النص مقبولاً، من ذلك ما قاله في بحث الاسم المصغرّ. قال الزمخشريّ: " وأما الألف فهي إذا كانت مقصورة رابعة ثبتت نحو: " حُبيلي " ^٤ وردّ عليه الشارح قوله: " إذا كانت مقصورة رابعة " فإنّ فيه زيادة قيد لا حاجة به إليه، لأنّها إذا كانت رابعة لا تكون إلّا مقصورة "^٥.

وربّما أوجز الزمخشريّ عبارته — بما يتناسب مع أسلوبه في كتابه — بأوجز عبارة ممكنة، فيتناول ابن يعيش ذلك بالتفصيل والشرح لتوضيح ما يقصد إليه الزمخشريّ في عبارته الموجزة، فقد قال الزمخشريّ في بحث الحال: " والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو إلّا ما

^١ — شرح المفصل ، ١٢٣ / ٢ - ١٢٤.

^٢ — المفصل، ٢٠٧، و ينظر شرح المفصل ، ٥/٦.

^٣ — شرح المفصل ، ٦/٦.

^٤ — المفصل، ٢٠٤، وينظر شرح المفصل، ٥ / ١٢٨.

^٥ — شرح المفصل ، ٥ / ١٢٩.

شذ من قولهم: (كلمته فوه إلى في) ...، وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً ..^١.

شرح ابن يعيش قول الزمخشري بقوله: "فأما قوله (فإن كانت الجملة اسمية فالواو)، فإشارة إلى أنه إذا وقعت الجملة الاسمية حالاً فيلزم الإتيان بالواو فيها، وليس الأمر كذلك إنما يلزم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى لأن الجملة كلام مستقل بنفسه...، فإذا وقعت الجملة حالاً فلا بدّ فيها مما يعلقها بما قبلها... لئلا يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأمرين إمّا بالواو، وإمّا ضمير يعود منها إلى ما قبلها... فأما قوله: (إلا ما شذ من قولهم: كلمته فوه إلى في) فإنه أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرنا من وجود الرابط في الجملة الحالية، وهو الضمير في فوه، وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب، لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لأنها أدلّ على الغرض، وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها"^٢.

وقد تأتي عبارة الزمخشري غير دقيقة فيها تساهل وتسامح، تحتاج إلى الضبط فإن ابن يعيش يشير إلى هذا التسامح. قال الزمخشري في ذكر المجرورات: "لا يكون الاسم مجروراً بالإضافة، وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب، والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم، وهو حرف الجر أو معناه .."^٣.

وقف ابن يعيش عند عبارة (أو معناه) بعد أن استفاض في شرح الاسم المجرور، علق قائلاً: "وقوله: (أو معناه) تسامح، لأن المعاني لا تعمل جراً"^٤.

^١ — المفصل، ٦٤، و ينظر شرح المفصل، ٦٥/٢.

^٢ — شرح المفصل، ٦٦ - ٦٨ / ٢.

^٣ — المفصل، ٨٢، شرح المفصل، ١١٧/٢.

^٤ — شرح المفصل، ١١٧ - ١١٨ / ٢.

ومن قبيل ذلك رأي الزمخشري في الحال على أنه بيان للفاعل أو المفعول وتوضيح ابن يعيش لعبارة الزمخشري، وذهابه إلى أن هذا تسامح من الزمخشري^١.

وقد يسوق الزمخشري عبارته دون تقييد فيفهم منها معانٍ آخر غير التي أرادها لما فيها من الإطلاق والتعميم، فينبه إلى ذلك ابن يعيش ويحاول تقييدها ما أمكنه ذلك، من ذلك ما ذكره الزمخشري في حكم أوائل الكلام بأن العرب ليس من لغتهم الابتداء بالساكن. فذكر ابن يعيش مستدركاً عليه قوله: "ربما فهم منه أن ذلك مما يختص بلغة العرب، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب، وليس الأمر كذلك، بل إنما كان لتعذر النطق بالساكن، وليس ذلك مختصاً بلغة دون لغة"^٢. فهو يرى أنه لا يجوز الابتداء بالساكن، لا من أجل أنه لغة قوم، ولا لأن القياس يقتضيه، ولكن عدم إمكان ذلك هو المانع منه.

ومنه أيضاً قول الزمخشري في معرض حديثه عن فاعل نعم وبئس بأنه إما مظهر معرف باللام، أو مضاف إلى المعرّف به، وردّ ابن يعيش عليه بأن إطلاقه ليس بالجيد^٣.

وابن يعيش في الأمثلة السابقة يشير إلى الوهم الذي يمكن أن يقع فيه القارئ من تعميم الزمخشري، ويحاول أن يقدم الصورة الصحيحة للعبارة دون تعميم أو تساهل.

٥- ولعلّ ابن يعيش أكثر ما ألتفت إليه أثناء شرحه للمفصل الأسلوب الإنشائي الذي كان يتعامل به الزمخشري، وقد أطل وقوفه عنده، وأمعن النظر فيه، وأكثر من انتقاده. وأول مسألة وقف عندها هي مسألة (الحدود) فالغالب أن ابن يعيش لم يرضَ عن الحدّ الذي يورده الزمخشري، فبيّن ضعفه، ووجه النقص فيه ثم يذكر الحدّ كاملاً كما يراه. فقد اعترض ابن يعيش على الحدّ الذي وصفه

^١ — ينظر المفصل، ٦١، وشرح المفصل، ٥٥/٢، ٥٦.

^٢ — شرح المفصل، ٩/ ١٣٥ - ١٣٦، وينظر المفصل، ٣٥٥.

^٣ — ينظر المفصل، ٢٧٣، وشرح المفصل، ٧/ ١٣٠.

الزمخشريّ للفعل بقوله: "وقول صاحب الكتاب في حدّه (ما دلّ على اقتران حدث بزمان) رديء من وجهين أحدهما: أنّ الحدّ ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب، ثم بالفصل الذاتي، وقوله (ما دلّ) (فما) من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيد أن يقال: كلمة، ولفظة أو نحوهما، لأنّهما أقرب إلى الفعل من (ما) ... والآخر: قوله (على اقتران حدث بزمان) لأنّ الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنّما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان والاقتران وجد تبعاً، فلا يؤخذ في الحدّ على ما تقدّم ...^١.

وفي حدّ الاسم أخذ ابن يعيش على الزمخشريّ عدم الدقّة في قوله قائلاً: "وأما قول صاحب الكتاب في حدّه (ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران)، فقوله: (ما دلّ) ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو: (كلمة). ولو صرّح بها أدلّ على الحقيقة لأنّه أقرب إلى المحدود، إذ (ما) عام يشمل كلّ دالّ من لفظ وغيره، والكلمة لفظ والاسم المحدود من قبيل الألفاظ لكنه وُضع العام موضع الخاص ...^٢.

وفي حدّ الصفة قال الزمخشريّ: "هي الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات"^٣ ولم يرَ الشارح هذا بحدّ على الحقيقة، لأنّ الاسم ليس بجنس للصفة لأنّها قد تكون بالجملة والظرف، ولم يكتفِ بتعليقه على هذا الحدّ بهذا القدر، وإنّما تابع قائلاً "وقوله: الدالّ على بعض أحواله، لا يكفي فصلاً، ألا ترى أنّ الخبر دالّ على بعض أحوال الذات نحو زيد قائم... فإنّ أضاف إلى ذلك الجاري عليه في إعرابه، أو التابع له في إعرابه استقام حدّاً. وفصله من الخبر، إذ الخبر لا يتبع المخبر عنه في إعرابه"^٤.

وإذا ما ترك الحدود فإنّه يقف عند كلّ لفظة بالنقد؛ من ذلك أنّ الزمخشريّ ذكر في مقدّمة المفصل أنّ كتابه (محيط بكافة أبواب النحو) فأخذ ابن يعيش عليه

^١ - شرح المفصل ، ٧ / ٣.

^٢ - شرح المفصل ، ١ / ٢٣.

^٣ - المفصل ، ١١٤.

^٤ - شرح المفصل ، ٣ / ٤٧.

قوله (بكافة) قائلاً: "وقوله: (بكافة الأبواب) شاذّ من وجهين: أحدهما: أنّ كافة لا تستعمل إلاّ حالاً، وههنا قد خفضها بالباء، والوجه الثاني: أنّه استعمله في غير الأناسي، والكافة: الجماعة من الناس لغة"^١.

وسمّى الزمخشريّ القسم الرابع من كتابه (المفصلّ) بالمشترك، وقد علق ابن يعيش على هذه التسمية قائلاً: "وفي تسميته بالمشترك نظر"^٢.

وذكر الزمخشريّ في مبحث الفعل الثلاثي حروف الحلق وجعل الخاء قبل الغين في الترتيب، فلم يعجب ابن يعيش ذلك وقال: "وحروف الحلق ستة الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء هذا ترتيبها... والغين قبل الخاء لا على ما رتبها صاحب الكتاب"^٣.

وقد يذكر الزمخشريّ ما هو ليس في بابيه، من ذلك اعتراضه على إقحامه كلمة (منجنون) في مواضع الزيادتين المفترقتين. قال: "وأما المنجنون فلا أرى هذا الفصل موضع ذكره، وذلك لأنّه ضمنه أن يذكر فيه ذوات الزيادتين المفترقتين من الرباعي، والمنجنون فيه قولان أحدهما أنّه من ذوات الثلاثة... والثاني أنّه رباعي..."^٤.

٦- يذكر الزمخشريّ المسألة ناقصة، فيكمل ابن يعيش ما حصل فيها من نقص، مفصلاً القول فيها، وذاكراً مواضع النقص، ومما ذكره ما وقع في بحث المقصور والمنقوص، من نقص. قال ابن يعيش: "واعلم أنّ صاحب الكتاب لم يستقص الكلام على المقصور والمنقوص، وإنّما أشار إليهما إشارة، ولا بدّ من التنبيه على نكت بابيهما بما فيه مقنع إن شاء الله تعالى..."^٥.

ومنه ما ذكره في بحث التنوين أنّ الزمخشريّ قد أخلّ بتنوين المقابلة، قال:

^١ - المصدر نفسه ، ١ / ١٧ .

^٢ - المصدر نفسه ، ٩ / ٥٣ ، وينظر المفصلّ ، ٣٣٥ .

^٣ - شرح المفصلّ ، ٧ / ١٥٣ ، وينظر المفصلّ ، ٢٤١ .

^٤ - شرح المفصلّ ، ٦ / ١٤٠ - ١٤١ .

^٥ - المصدر نفسه ، ١ / ٥٥ .

"وقد أحلّ بتتوين المقابلة وهو قسم من أقسام التتوين ذكره أصحابنا، وذلك أن يكون في جماعة المؤنث معادلاً للنون في جماعة المذكر...".^١

٧- وربما نسب الزمخشري رأياً لنفسه، وهو لمن سبقه من المتقدمين - أُعْجِبَ به - فينبّه ابن يعيش على ذلك، ويذكر الرأي منسوباً إلى صاحبه. حيث عدّ الزمخشري في كلامه عن أسلوب التعجّب صيغة (أفعل به) فعلَ أمرٍ: "وأما أكرم بزيد فقليل أصله أكرم بزيد... وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال أنه أمر لكل أحد بأن يجعل (زيداً كريماً) ...".^٢ وقد تنبّه ابن يعيش إلى قوله هذا، وعدّه مسبقاً إليه فقال: "... فأما قول صاحب الكتاب: (وفي هذا ضرب من التعسف ...) فإنّ المذهب الأوّل مذهب سيبويه والجماعة، وهذا الذي زعم أنّه أسهل مأخذاً، وعزاه إلى نفسه، فهو شيء يُحكى عن أبي إسحاق الزجاج ...".^٣

قسّم الزمخشريّ الجمل على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية. وقد تنبّه ابن يعيش إلى هذه القسمة، وأشار إلى أنّ الزمخشريّ قد استعار قسمة أبي عليّ للجمل، وانتقد هذه القسمة وبين أنّها قسمة لفظية، وساق بعد ذلك تقسيماً جديداً شاع بين النحاة، قال: "واعلم أنّه (قسّم الجمل إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية)، وهذه قسمة أبي عليّ، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليّتين: الشرط فعل وفاعل. والجزاء: فعل وفاعل. والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرّ، وهو فعل وفاعل...".^٤

مما سبق يتبيّن لنا أنّ ابن يعيش كان يتتبع نص الزمخشريّ، وقد عاش معه في كلّ مسألة و قضية تناولها، فهو مهتمّ في شرحه بإبراز الرأي الذي يراه

^١ - المصدر نفسه ، ٩ / ٣٤.

^٢ - المفصل ، ٢٧٦.

^٣ - شرح المفصل ، ١٤٧/٧ - ١٤٨.

^٤ - المصدر نفسه ، ١ / ٨٨.

صواباً، وردّ الرأي الفاسد، بغضّ النظر عن صاحب الرأي. ومن هنا تناول المتأخرون آراءه فلم تسلم من النقد، وربّما وجدوا فيها خروجاً عن المؤلف. فمن آرائه الخاصّة التي قوبلت بالنقد (التتوين الغالي) الذي عدّه ضرباً من تتوين الترنم، والغاية منه الترطيب والتغني، قال ابن يعيش: "وهذا التتوين يستعمل في الشعر والقوافي للترطيب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المدّ واللّين، وقد كانوا يستلذّون الغنة في كلامهم، وقد قال بعضهم إنّما قيل للمطرب مغنّ لأنّه يغنن صوته ..."^١.

وردّ عبد القادر البغدادي ما ذهب إليه ابن يعيش، وعدّه غلطاً، ثم ساق رأي عبد القاهر بأنّ فائدته الإشارة إلى أنّ المتكلّم واقف لا ينبغي المتابعة قال: "وزعم ابن يعيش أنّ فائدة هذا التتوين الترطيب، والتغني، وجعله ضرباً من تتوين الترنم، وزعم أنّ تتوين الترنم يُرادُ به ذلك، وهو غلط... وقال عبد القاهر: فائدته الإيذان بأنّ المتكلّم واقف ..."^٢.

ومنه أيضاً (متعلّق الظرف الواقع خبراً) الذي صرّح ابن جني بجواز إظهاره، أمّا ابن يعيش فقد كان يرى جوازه في حال كون المتعلّق أوّلاً، ثم يذكر الظرف آخرأ. قال: "متعلّق الظرف الواقع خبراً، صرح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنّه إذا حذف، ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنّه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أوّلاً فقلت: (زيد استقرّ عندك) فلا يمنع مانع منه".^٣ وعدّه ابن هشام غريباً. بمعنى أنّه لم يوافقه عليه أحد.

ردّ عبد القادر البغدادي ما ذهب إليه ابن يعيش في مبحث (أم) من استحالة اجتماع حرفين بمعنى واحد قال: "وممن ذهب إلى أنّ أم عاطفة ابن يعيش، ثم اضطرب كلامه في نحو: (أم هل)، وفي: (أم كيف)، فتارة ادّعى تجريد (أم)

^١ — المصدر نفسه ، ٩ / ٣٣.

^٢ — الخزانة ١ / ٣٨، وينظر تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ٥٠.

^٣ — شرح المفصل، ٩ / ٦٨.

^٤ — ينظر مغني اللبيب، ٢ / ٥٨٢.

من الاستفهام، وتارةً ادّعى التجريد عن (هل). قال في فصل حرفي الاستفهام:
"ومن المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد ..."^١.

ذهب ابن يعيش إلى أنّ اسم العلم إذا ثنيّ نقل من التعريف إلى التّكثير، فيردّ عليه الرضي بقوله: "فلا يكون مثني العلم ومجموعه إلاّ معرفتين باللام العهديّة... وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت من المثني والمجموع، بل يجيز تكثيرهما ووصفهما بالنكرة، والاستقراء يقوّي ما ذهب إليه المصنف... مع القياس"^٢.

ولكن ذلك لا يعني أنّ آراءه جميعها قوبلت بالرفض من النحاة الخالفين، فهناك الكثير من هذه الآراء منتشرة في شرح الكافية^٣، والجنى الداني^٤، والأشباه والنظائر^٥، واستعان أصحابها بآراء ابن يعيش، وبيان ما لها من أهمية في رد تراثنا النحوي.

وهذا يدلّ على نبل قدر ابن يعيش وعظيم مكانته عند النحاة الخالفين له، فقد عُوِّمِلَ معاملَة حذاق النحاة التي تتقلّ أقوالهم ويستشهد بآرائهم، فقبِلَ بعضها وردّ بعضها الآخر.

^١ — الخزانة ٤/ ٥١٦، وينظر شرح المفصل، ٨/ ١٥٢ - ١٥٣.

^٢ — شرح الكافية، للرضي، ٣/ ٢٥٨، وينظر شرح المفصل، ١/ ٤٦.

^٣ — ينظر شرح الكافية، للرضي، ٣/ ٥٠، ٣/ ٥٥٨.

^٤ — ينظر الجنى الداني، ٥٣، ٣٠٩، ٥٧٣، ٦١٧.

^٥ — فقد نقل السيوطي الكثير من آراء ابن يعيش دون مناقشة، ينظر الأشباه والنظائر، ١/ ٢٣٧، ١/ ١٣٥.

منهج ابن يعيش:

سنحاول في هذا القسم تلمس الأصول التي بُنيت عليها المادة النحويّة في شرح المفصل، أي ما اشتمل عليه حجّاج ابن يعيش من أدلّة وبراهين مُستنداً إلى ما بناه أسلافه من النحاة بطريق السّماع، ثم ما انتهوا إليه بطريق الاستنباط والقياس والتعليل.

أولاً: منهجه في السّماع ومصادره:

اهتمّ ابن يعيش بالسّماع كثيراً فإذا ما وقع الخلاف في الرأي، فإنّ ما جاء مسموعاً عن العرب هو المرجّح عنده، وهو الحجّة. قال في جمع سروال على سراويل: " قال أبو الحسن: من العرب من يجعله واحداً فيصرفه، والسّماع حجّة عليه"^١.

وقد يبقى المسموع ثابتاً على ما هو عليه إلى أن يقوم الدليل على غير ما يوحي به ظاهر اللفظ، فـ"لا يدفع المسموع وما عليه اللفظ إلاّ بدليل"^٢. إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من حفظ مواد السّماع، وعدم بناء قاعدة عليها في حال مخالفتها شيئاً ممّا كثر واطّرد من أساليب العرب في كلامهم، حيث يجب أن يتّبع في المسموع خطى العرب الأولين، وينهج نهجهم و"اعلم أنّ هذا الحذف والإضمار لا يسوغ مع كلّ حرف لا يقع بعده إلاّ الفعل، وإنّما ذلك مسموع منهم تضرر حيث أضمروا، وتظهر حيث أظهروا، وتقف في ذلك حيث وقفوا"^٣. وهذا يدلّ على تفهمه لطبيعة اللّغة، وينبئ عن معرفة تامّة بمذاهب العرب في كلامهم، واطّلاع على كتب النحاة، فهو كثيراً ما يردّد: (ولا أعلم أحداً) أو (لا يجوز أن نقول ... لأنّ العرب لم تدع به)^٤.

^١ — شرح المفصل، ١/ ٦٥.

^٢ — المصدر نفسه، ٣/ ١٢٥.

^٣ — المصدر نفسه، ٢/ ٩٧، وينظر الكتاب ١/ ١٣٠.

^٤ — ينظر المصدر نفسه، ١/ ١٢١.

ولعلَّ اهتمام ابن يعيش بالسَّماع قد برز على نحو جليٍّ من خلال موقفه من أدلّة السَّماع التي سنتناولها بالبحث على النحو الآتي:

١- القرآن الكريم والقراءات:

لقد كان القرآن الكريم وقراءاته مصدراً أساسياً لابن يعيش، بل أهمّ مصادر السَّماع لديه، وأعلاها. فقد اعتمد عليه، واستمدّ منه، واستشهد به في مسائل كثيرة، وعلى نحو مطلق، متّبعا سنن من سبقه، مستدلاً به على صحّة ما ذهب إليه. فهو يحتجّ بالآية القرآنية لإثبات حكم نحويٍّ معين، فقد استشهد على جواز تقديم خبر كان على اسمها بقوله تعالى: (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) (سورة الروم، ٤٧)، فـ " (حقاً) خبر مقدّم، ونقول: (من كان أخوك) و(من كان أخاك) إن رفعت (الأخ) فـ (من) في موضع منصوب بأنّه الخبر وقد تقدّم، وإن نصبته فـ (من) في موضع رفع بالابتداء. فأما قوله تعالى "وَبَاطِلًا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ" (سورة الأعراف/١٣٨) في قراءة من نصب ففيها دلالة على جواز تقديم خبر (كان) عليها...^١.

وسعيّاً منه لإثبات صحّة ما يذهب إليه وتقويته، فقد يستشهد بأكثر من آية قرآنية للمسألة الواحدة، من ذلك حديثه عن نون الوقاية والحكم على زيادتها قال: "ومما يؤيد عندك زيادتها، وأنها ليست من الاسم أنك قد تحذفها في نون (أنّي) و(إنّي)، قال الله تعالى: (إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى) (سورة طه/٤) فأتى بنون الوقاية على الأصل وقال: (إِنِّي أَنَا اللَّهُ) (سورة طه، ١٤)، فحذف نون الوقاية، والذي يدلّ على أنّ المحذوف نون الوقاية أنّها قد حذفت في أختيها، قالوا: (لعلّي) و(ليتي)، قال الله تعالى: (لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى) (سورة القصص/٣٨)^٢. وإذا كان ابن يعيش يرى أنّ "القرآن كلّ جملة واحدة كالسورة الواحدة"^٣، يحتجّ به كلّ ولا يُرفض منه شيء؛ فإنّ القراءات أمرها مختلف، فقد يقبل بعض

^١ - شرح المفصل، ٩٧/٧.

^٢ - المصدر نفسه، ٩٠ - ٨٩ / ٣.

^٣ - شرح المفصل، ١٠٩ / ٨.

القراءات، وقد يرفض بعضها الآخر متابعاً غيره من النحاة، وهو في ذلك كله يميل إلى الاعتدال والهدوء، منوهاً على كثرة اطلاعه على القراءات، وما دار عليها من خلاف. فهناك قراءات لم يعتدّ النحاة بها قبله، فلم يوافقهم ابن يعيش في ذلك مطبقاً مقاييس صحيحة على هذه القراءات، من حيث ثقة الراوي، وصحة الرواية. ومن هذه القراءات التي رفضها النحاة، وقبلها ابن يعيش من حيث ثقة راويها فلا سبيل إلى ردّ قول الثقة قراءة حمزة، بجر (الأرحام)^١ في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (سورة النساء: ١) " فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمّر المخفوض. وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تحلّ القراءة بها، وهذا القول غير مرضي من أبي العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة ومجاهد، وإذا صحّت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها ... "٢.

إلا أنه قد يرفض قراءة لأن راويها غير ثقة، وهو أحد أئمة القراءات من ذلك ما قاله: " فأما قراءة أهل المدينة (معائش)^٣ (سورة الأعراف، ٩) بالهمز فهي ضعيفة، وإنما أخذت عن نافع ولم يكن قَباً في العربية. "٤

وربما لجأ إلى التأويل في قبول بعض القراءات المشهورة، من ذلك تأويله قراءة (بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ)^٥ (سورة الصفات، ١٢) بأنه لا يصحّ التعجب منه سبحانه لأنه عالم لا يخفى عليه شيء قال: " فأما قراءة من قرأ (بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ) بضم التاء، فتأوله على ردّ الضمير إلى النبي عليه الصلاة والسلام.

^١ — السبعة، ٢٢٦.

^٢ — شرح المفصل ، ٣ / ٧٨.

^٣ — البحر المحيط، ٤ / ٢٧١.

^٤ — شرح المفصل ١٠ / ٩٧.

^٥ — السبعة، ٥٤٧.

أي: قل بل عجبت ويسخرون. أو أنه أخرج مخرج العادة في استعمال المخلوقين تعظيماً لأمره وتقخيماً له".^١

وقد يلجأ إلى الترجيح بين القراءات، حيث يذكر قراءتين، ثم يرجح بينهما، فيقبل إحداهما، ويراهما أقوى وأسلم. ويضعف الثانية قال: "وأما قوله تعالى: (إِلَّا أَمْرًا تَكُ) (سورة هود/ ٨١) فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ قَرَأُوا بِالنَّصْبِ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو، وابن كثير فَإِنَّهُمَا قَرَأَا بِالرَّفْعِ. وَإِنَّمَا كَانَ الْأَكْثَرُ النَّصْبَ هَهُنَا لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُوجِبٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: (فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ) وَلَمْ يَجْعَلُوهُ مِنْ (أحد) لِأَنَّهَا لَمْ يَكُنْ مَبَاحاً لَهَا الْإِلْتِقَاتِ، وَلَوْ كَانَتْ مُسْتِثْنَاءً مِنَ الْمَنْهِيِّ لَمْ تَكُنْ دَاخِلَةً فِي جُمْلَةٍ مِنْ نَهْيٍ عَنِ الْإِلْتِقَافِ...، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ فَقِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَقَدْ أَنْكَرَهَا أَبُو عُبَيْدٍ وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَعْنَى ...".^٣

هذا مجمل موقف ابن يعيش من القرآن الكريم وقراءاته التي قَبِلَ بعضها، وضعف ما ضعفه النحاة منها، ولكن الأغلب أن معظم هذه القراءات كانت مقبولة لديه.

٢- الحديث النبوي الشريف:

كان ابن يعيش مطلعاً على علم الحديث، يحتج به في اللغة والنحو والصرف كما احتج به معاصروه، ولم يكن متردداً في الأخذ به كما فعل السابقون ولا سيما أن شيوخه في الحديث كانوا أعظم قدراً وأغزر علماً من شيوخه في النحو.^٤ وكان ممتلكاً القدرة على التوفيق بين النحو والحديث، والتقريب بينهما في المسائل التي عرض لها. ويظهر لنا اهتمامه بالحديث النبوي وشدة احتفاله به، من خلال تناوله - للأحاديث الواردة في المفصل - بالتفصيل والبيان، والتفسير، ذاكراً موضع الشاهد فيها، والصحابي الذي ورد عنه. ففي مبحث (التفضيل)

^١ - شرح المفصل ، ٧ / ١٢٤.

^٢ - البحر المحيط ، ٥ / ٢٤٨.

^٣ - شرح المفصل ، ٢ / ٨٢.

^٤ - ينظر إنباه الرواة ، ٤ / ٣٩، ووفيات الأعيان ، ٧ / ٥٢.

ذكر صاحب المفصل: "وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام، ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة . أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً الذين يألّفون ويؤلّفون. ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساؤنكم أخلاقاً، النثرثارون، المتفیهقون ^١."

تناول ابن يعيش هذا الحديث فذكر راوي الحديث وهو أبو هريرة، ثم بيّن الغاية الشرعيّة منه، وهو الحثّ على حُسْنِ الخلق ولين الجانب. وتناول ألفاظه بالشرح والتفسير، واحتجّ لبعض كلماته بحديث آخر وهو: "المؤمنون هينون ليتّون" ^٢، ثم بيّن موضع الشاهد فيه وهو أنّه وحدّ (أحبكم وأقربكم)، لأنّه أراد المعنى الأوّل، وهو أفعّل الذي بمعنى التفضيل لأنّه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. وجمع (أحاسنكم) وهو جمع (أحسن) لأنّه لم يرد به التفضيل، وإنما المراد به الذات... ^٣.

وقد يستند إلى دليل شرعي في تحقيق مراده من الاستشهاد بالحديث، إن لم يجد دليلاً نحويّاً أو لغويّاً، لذلك لا يتقيّد بما ورد في المفصل من أحاديث وإنما يستشهد بالحديث كلّما وجد فرصة متاحة ومكاناً مناسباً. فقد ذكر الزمخشري أنّ الصفة قد تحذف عند قوّة دلالة الحال عليها، واحتجّ ابن يعيش بالحديث: " لا صلاة لجار المسجد إلّا في المسجد " ^٤ والمراد لا صلاة كاملة أو تامّة أو نحو ذلك. قال: "وقد حذفت الصفة على قلّة وندرة، وذلك عند قوّة دلالة الحال عليها وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: (سِيرَ عليه ليلٌ) وهم يردون (ليل طویل) وكأنّ هذا إنّما حذف فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التعظيم ... وذلك إذا كنت في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: (كان والله رجلاً) فيفهم من ذلك أنّك أردت كريماً أو شجاعاً أو كاملاً ...

^١ — المفصل، ٨٩، وينظر الحديث في النهاية في غريب الحديث، ٢٠١/٥.

^٢ — النهاية في غريب الحديث، ٢٨٩/٥.

^٣ — ينظر شرح المفصل، ٧/٣.

^٤ — التيسير بشرح الجامع الصغير، ٥٠١/٢.

ومنه في الحديث (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) والمراد لا صلاة كاملة أو تامة... فإذا عريت الحال من الدلالة لم يجر الحذف".^١

والناظر في هذا الحديث لا يجد شيئاً من القرائن التي ذكرها ابن يعيش لحذف الصفة، وهذا يدل على أنه استخدمه كدليل شرعي فقط، وهو فضل الصلاة في المسجد عامة، وفضلها بالنسبة للقريب منه خاصة.

وقد يقوده اهتمامه بالحديث إلى تناوله بالشرح والتفسير والتوضيح، دون أن يتوسّع في موضع الشاهد النحوي الذي أُشبع شرحاً ودرساً، ممّا يغني عن إعادة القول فيه. ففي مبحث ما أضيف إلى ياء المتكلم عرض الزمخشري لمّا سمّاه لهجة هذيل في قلب الألف ياءً وإدغامها بياء المتكلم مستنداً على ما جاء في حديث طلحة رضي الله عنه: (فوضعوا اللج عليّ قفي)^٢. توقف ابن يعيش عند الحديث فذكر مناسبة الحديث وتناول ألفاظه بالشرح، ووصل إلى موضع الشاهد وهو (قفي) فتجاوزه، لكثرة الشروح التي قيلت فيها فأغنى عن إعادة القول فيه.^٣

وهذا يدل على احتجاج ابن يعيش بالأحاديث الشريفة شأنه شأن معاصريه، بل يمكن أن يعدّ من الذين أكثروا من الاحتجاج بالحديث.

٣- الشعر:

نظر ابن يعيش إلى الشعر العربيّ الفصيح المستوفي شروط الاحتجاج على أنه منزّه عن الغلط، شأنه شأن القرآن. قال: "ومثل ذلك لا يكون في القرآن ولا في شعر. أمّا القرآن فهو منزّه عن الغلط، وكذلك الشعر الفصيح...".^٤ فهو يسير في شرحه على نهج مطّرد وأصول ثابتة، يحتجّ بما أجمع عليه النحاة من أشعار الجاهلين والإسلاميين، وأخذ أيضاً بشعر المولّدين، من ذلك استشهادُه بشعر للمتنبّي موضحاً مذهب الكوفيّين في جواز حذف حرف النداء؛ قال: "وقد أجاز

^١ - شرح المفصل ، ٦٦ / ٣.

^٢ - المفصل، ١٠٨.

^٣ - شرح المفصل ، ٣ / ٣٠ - ٣٣.

^٤ - ينظر المصدر نفسه ، ٦٦ / ٣.

قوم من الكوفيّين (هذا أقبل. على إرادة النداء) ...، وقد عمل به المتنبي في قوله: *هذي برزت لنا فهجت رسيسا*^١ وكان يميل كثيراً إلى مذهب الكوفيّين...، ويحمل قول المتنبيّ على أن يكون "إشارة إلى المصدر، أي (هذه البرزة) أو الظرف على إرادة المرّة"^٢.

وعلق على كلمة (الإيجاز) في مقدّمة المفصل، بأبيات لابن الرومي كان قد قالها في وصف امرأة بطيب الحديث.^٣

ولم يتورع عن الاستشهاد بشعر بعض معاصريه، وهو الحيص بيص.^٤ ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الأعمّ الأغلب في استشهاده بشعر المولدين كان في مجال المعاني للاستئناس والتمثيل.

وهو في استشهاده بالشعر سار على نهج السابقين من اشتراط معرفة قائل البيت ليصحّ الاحتجاج به، فلا يحتجّ بشعر مجهول قائله، أو روايته غير صحيحة، ففي بحث المنادى المبهم ذكر البيت: *إنّ المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا* وعلق عليه بقوله: "مردود ولا يعرف قائله"^٥.

وقد يصحّ نسبة الشواهد إلى أصحابها إن وجد أنّ هناك من أخطأ في نسبتها قال: "وأما البيت الذي هو: *ولا كريم من ولدان مصبوح*^٦، أنشده لحاتم الطائي، وما أظنه له، قال الجرمي: هو لأبي ذؤيب الهذلي . . ."^٧

والضرورة الشعرية جائزة عند ابن يعيش، لأنّ خروج الشاعر الفصيح عمّا هو مألوف في لغة العرب، يُحمل على باب الضرورة، فهو يرى أنّ الشعر مجاله ضيق وقد يضطر الشاعر فيه إلى أشياء يكسرهما، ويخرج بها عن المألوف. قال

^١ — الشعر في ديوان المتنبي ٢ / ٣٥٩ وعجزه: "ثم انصرفت وما شفيت نسيسا".

^٢ — شرح المفصل، ٢ / ١٦.

^٣ — ينظر المصدر نفسه، ١ / ٨١.

^٤ — المصدر نفسه، ١ / ٥.

^٥ — المصدر نفسه، ٢ / ٩، والبيت لذي جدن الحميري، ينظر الخزانة، ١ / ٣٥١.

^٦ — الشعر لرجل جاهلي من بني النبيت، ينظر الشعر والشعراء، ١ / ١٤٢، والأغاني، ١٦ / ٢٠٥.

^٧ — شرح المفصل، ١ / ١٠٧.

في بحث الممنوع من الصرف: "إنَّ ضرورة الشعر تبيح كثيراً ممّا يحظره النثر، واستعمال ما لا يسوّغ استعماله في حال الاختيار والسّعة. فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية، وإقامة وزنها...^١"، فالشاعر الفصيح يُقبل شعره مطلقاً، وما جاء على باب الضرورة يُقبل للحفظ، ولا نجعله أصلاً فيما بعد نقيس عليه، ذكر ابن يعيش الشاهد القائل:

تزوّد مثل زاد أبيك فينا فنعم الزادُ زادَ أبيك زاداً^٢

ثم قال: "وعلى تقدير أن يكون العامل فيه (نعم) فإنّ ذلك من ضرورة الشعر...، وما ثبت للضرورة يقدر بقدر للضرورة، ولا يجعل قياساً"^٣.

ويقبل بعض الشواهد لأنّه لا بدّ من قبولها رواية، ولكنه يذهب بها مذهباً مختلفاً لمن سبقه، من ذلك ما ذهب إليه في توجيه شاهد صحيح في روايته توجيهاً مخالفاً لما ذهب إليه الكوفيون. فقد احتجّ الكوفيون لجواز التعجب من البياض والسواد بقول الشاعر:

جارية في ردعها الفضاَضِ أبيضُ من أختِ بني إِباضٍ^٤

وذهب ابن يعيش إلى أنّ التعجب هنا: "شاذّ معمولٌ على فسادٍ للضرورة، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه، مع أنّه يحتمل أن تكون (أفعل) ههنا التي مؤنّتها (فعلاء)، نحو (حمرء) و(أحمر)، وليس الكلام في ذلك، إنّما الكلام في (أفعل) التي معناها التفضيل، وتكون عندئذٍ (من) صفة متعلّقة بمحذوف وتقديره: كائنة من أختِ بني إِباض...^٥".

^١ — شرح المفصل ، ١ / ٦٧.

^٢ — الشعر لجريّر، ديوانه، ١٦٥.

^٣ — شرح المفصل ، ٧ / ١٣٣.

^٤ — الشعر لرؤبة بن العجاج ، ديوانه، ١٧٦.

^٥ — شرح المفصل ، ٦ / ٩٣، وينظر ٧ / ١٤٧.

٤- كلام العرب وأمثالهم:

احتجّ ابن يعيش بأمثال العرب وأقوالهم. وصورة احتجّاجه بالأقوال المشهورة، والأمثال لم تختلف عن صورة استشهاده بالقرآن والحديث و الشعر. فهو سار على سنن من سبقه في احتجّاجهم ولم يخالفهم في الرأي. فقد كان يسوق المثل ويذكر مناسبتة وقصته قال: "وقالوا: (كليهما وتمرا) ^١ يروى كلاهما وتمرا، وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً، وأصله أن إنساناً خيّر بين شيئين فطلبهما المخير جميعاً وزيادة عليهما، فمن نصب فبإضمار فعل، كأنه قال: (أعطني كليهما وتمرا)، ومن رفع (كليهما) فبالابتداء، والخبر معروف كأنه قال: (كلاهما لي ثابت، وزدني تمرا) والنصب أكثر".^٢

وقد يستعرض أوجه الخلاف في إعراب المثل أثناء عرضه، من ذلك حديثه عن (ما كلّ سوداء تمرّة ولا كلّ بيضاء شحمة) ^٣. قال: "وقد كثر التقلّب بهذا المثل، وأجازوا فيه وجوهاً من الإعراب، وجعلتها خمسة أوجه: أحدها ما تقدم، والآخر أن تقول: ما كلّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة، ترفع ولا تعمل ما، وتعطف جملة على جملة. والثالث: ما كلّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة، بنصب الأوّل على إعمال ما، وترفع بيضاء وشحمة على الاستئناف، كأنك عطفت جملة على جملة. والرابع: (ما كلّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة) لا تعمل ما، ولكن تحذف كلّ وتبقى أثرها. والخامس: ما كلّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة، وهو أحسنها لأنّه لا حذف فيه".^٤

وهو لا يكتفي بأن يسوق المثل لتأييد حكم أو ما شابه، وإنما يتطرق كذلك إلى ذكر قائله وآراء اللّغويين فيه وتفسيرهم له، فعندما تحدّث عن المثل (عسى الغوير أبؤسا) ^٥ قال: "وأما قولهم في المثل (عسى الغوير أبؤساً)، قال

^١ - مجمع الأمثال، ٢ / ١٥١.

^٢ - شرح المفصل، ٢ / ٢٧.

^٣ - مجمع الأمثال، ١ / ٢٨١.

^٤ - شرح المفصل، ٣ / ٢٦-٢٧.

^٥ - مجمع الأمثال، ٢ / ١٧.

الأصمعي: إنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم، أو أتاهاهم فيه عدو، فقتلواهم، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر. قال ابن الكلبي: الغوير ماء لكلب، وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب قصير اللخمي. بالإجمال الطريق المهيح، وأخذ على الغوير...^١.

أما كلام العرب: فقد احتج ابن يعيش بكلام العرب، واستشهد به في مختلف المواضع من شرحه، إذ نراه يحتج به لتأييد حكم نحوي، أو صرفي، ففي بحث الشرط تحدث عن الحذف بعد حرف الشرط، واستشهد لذلك بقولهم: (المرء مقتول بما قتل إن خنجراً فخنجر)^٢.

واحتج في أكثر من موضع بقول رؤية المشهور المتداول في كتب النحو: "(قيل له كيف أصبحت؟ قال خير. عافاك الله) وكأنما أراد أن يقول أنه بخير، ثم حذف حرف الجر"^٣.

وفي حديثه عن كلمة (لعمرك) قال: "يقال: (عمر يعمر) إذا عبد، حكى ابن السكيت عن ابن الأعرابي أنه سمع أعرابياً، وقد سئل أين تمضي فقال: أمضي أعمر الله، أي: أعبد الله"^٤.

و ربّما ما ذكر كافٍ لتوضيح موقف ابن يعيش من السماع عامّة ومن مصادره خاصّة، وطريقة احتجّاجه بهذه المصادر، ومدى حرصه على الاستشهاد بها في كلّ موضع من شرحه.

^١ — شرح المفصل، ١١٩/٧.

^٢ — ينظر المصدر نفسه، ١١٠/٩، وينظر الكتاب، ١٣٠/١.

^٣ — المصدر نفسه، ١٠٥/٩، ٢٧/٣، وينظر سر صناعة الإعراب، ١٤٩/١.

^٤ — المصدر نفسه، ١٥/٩.

ثانياً: منهجه في القياس:

لم يخرج ابن يعيش عن نهج السابقين في القياس، ولم يكن له رأي يختلف عن آرائهم، أو مذهب يخالف به مذهبهم، بل نهج نهجهم وقاس بمقاييسهم، فكان في قياسه مستعرضاً أقيسةً من سبقه من النحاة، جامعاً بين قياس سيبويه وقياس الفارسي وعلله المنطقية "لدرجة أصبح فيه النحو في كتابه قياساً، والقياس نحو"^١. وقد بلغ من حرصه على القياس وتمسكه به، أنه دعا إلى عدم مخالفته، فـ"الأصل عدم مخالفة القياس وسلوك محبته، وأنه مهما أمكن العمل فلا يُعدل عنه"^٢.

ومن صور القياس لدى ابن يعيش في شرحه، وأكثرها شيوعاً قياس النظرير على النظرير لشبه ظاهر أو خفي، قال: "إنّ الشيء يقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنى"^٣. وقال في موضع آخر: "والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه، وليس كلّ شبه بين شيئين يوجب حكمه...، فكلّما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلّما كان أعم كان أضعف"^٤.

واشترط في قياس النظرير على نظيره مراعاة الظاهر، والعمل عليه. ففي كلامه عن (لن) عرض رأي النحويين فيها، حيث رفض ما ذهب إليه الفراء من أنّها (لا) و(النون) بدل من الألف، وراه خلاف الظاهر، ثم ساق رأي سيبويه في أنّها مفردة غير مركبة قال: "وكان الفراء يذهب إلى أنّها (لا) و(النون) فيها بدل من الألف، وهو خلاف الظاهر، ونوع من علم الغيب، وسيبويه يرى أنّها مفردة غير مركبة من شيء عملاً بالظاهر، إذ كان لها نظير في الحروف نحو (أن ولم وأم). ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيها الحكم على ما شاهدنا من حاله ..."^٥

^١ — ابن يعيش النحوي، ٤٩١.

^٢ — شرح المفصل، ٨٤ / ٥ - ٨٥.

^٣ — المصدر نفسه، ٨ / ٥.

^٤ — المصدر نفسه، ٥٨ / ١.

^٥ — المصدر نفسه، ١١٢ / ٨.

وهو يرى أنَّ الفرع أخطَّ رتبةً من الأصل قال: " اسم الفاعل محمول على المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها كما أنَّ المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذ قد علم ذلك فليعلم أنَّ الفروع أبداً تتحطَّ عن درجات الأصول".^١

فالفرع يحمل على الأصل ويكون له حكمه، ولكن بشروط، وفي ذلك يقول: "إذا ألحق بناء ببناء صار حكم الفرع الملحق حكم الأصل الملحق به. فالثلاثي إذا زيد فيه ما يلحقه بالأربعة صار حكمه حكم الأربعة مجمعة كجمعه"^٢

ويجب أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلَّق به الحكم في الأصل، فإنَّ ذلك أولى. قال: " وعوامل الأسماء على ضربين: أفعال وحروف، فما كان من الأفعال فقد يجوز حذفه وتبقيّة عمله نحو: (لا زيد ولا عمرو)، ويجوز: (زيداً ضربت)، وأشبه ذلك، وما كان من الحروف نحو: إن وأخواتها، وحروف الجر فإنّه لا يجوز حذف شيء من ذلك وتبقيّة عمله، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع".^٣

والاطراد شرط أساسي في المسألة ليقع بها القياس، فقد ردَّ ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تعريف العدد المضاف تشبيهاً له بـ (الحسن الوجه) ثم قال: " وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أنَّ قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا النصف درهم، ولا الثلث الدرهم، وامتناعه عن الاطراد في أجزاء الدرهم يدلُّ على ضعفه في القياس....".^٤

وقد يكون مطّرداً في القياس والاستعمال معاً، فقد قاس حركة كاف الخطاب الداخلة على اسم الإشارة (ذا) في حالة التذكير والتأنيث والجمع، وجعلها قاعدة يقتضيها الاستعمال: " المراد أنّه تختلف حركات هذه الكاف ليكون ذلك أمانة على اختلاف أحوال المخاطب من التذكير والتأنيث، وتلحقه علامات تدلُّ على عدد المخاطبين، ويوضّح ذلك نعت اسم الإشارة، ونداء المخاطب، فإذا

^١ — شرح المفصل ، ٦ / ٧٨.

^٢ — المصدر نفسه ، ٥ / ٦٨.

^٣ — المصدر نفسه ، ٧ / ٦١ - ٦٢.

^٤ — المصدر نفسه ، ٢ / ١٢٢.

سألت رجلاً عن رجل قلت: (كيف ذلك الرجل يا رجل ؟). بفتح الكاف لأنك تخاطب مذكراً . . . ، وإذا سألت رجلين عن رجل قلت: (كيف ذلك الرجل يا رجلاً ؟). ألحقت الكاف علامة التنثية، حيث خاطبت رجلين . . . ، وعلى هذا فقس ما يأتيك من هذا، هذه هي اللغة الفاشية، والتي يقتضيها القياس، وعليها معظم الاستعمال".^١ أو مطرد في القياس شاذ في الاستعمال من ذلك قوله: " فعلى هذا يكون قولهم: (هو أعطاهم للدينار والدرهم وأولاهم للخير). شاذ من جهة الاستعمال لا القياس".^٢ واتخذ من الإجماع وسيلة في ترجيح رأي على رأي آخر كلما اقتضت الضرورة ذلك قال: " واعلم أنك إذا قلت في الشرط: (إن تكرمني أكرمك) مثلاً، فالفعل الأول مجزوم بلا خلاف فيما أعلم".^٣

وهذا قريب من استخدامه قياس (العرف) أي ما تعارف عليه النحاة في مسألة من المسائل في عصر من العصور، ففي باب التعدية بحروف الجر قال: "وأما حروف الجر فنحو قولك: مررت بزيد، ونزلت على عمرو، فهذه الحروف إنما دخلت على الاسم للتعدية، وإيصال معنى الفعل إلى الاسم. لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه، لأنها أفعال ضعفت عرفاً واستعمالاً".^٤

ومن ضروب هذا القياس ما يُعرف بالاستقراء، وتتبع ألفاظ اللغة قال: " هذه الحروف تكون أصلاً، وبدلاً، وزائدة. فأما الألف من بينها فلا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة، ولا في الأفعال، إنما هي زيادة، أو بدل مما هو أصل، وذلك لأننا استقرينا جميع الأسماء، والأفعال أو أكثرها فلم نجد الألف فيها إلا كذلك فقضينا لها بهذا الحكم".^٥

وابن يعيش قد يقيس الشيء على نظيره لضرب من الاستحسان، ففي حديثه عن زيادة (ما) مع (إن) قال: " قد تزداد (ما) مع (إن) الشرطية مؤكدة

^١ — شرح المفصل ، ٣ / ١٣٤ - ١٣٥ .

^٢ — المصدر نفسه ، ٦ / ٩٢ - ٩٣ .

^٣ — المصدر نفسه ، ٧ / ٤١ .

^٤ — المصدر نفسه ، ٧ / ٥٦ .

^٥ — المصدر نفسه ، ١٠ / ٥٤ .

(إِذَا تَأْتِي آتَكَ) ،.....، وقد يجوز ألا تأتي بهذه النون مع الشرط....، وذلك أن هذه النون لم تدخل فارقة بين معنيين ، وإنما دخلت لضرب من الاستحسان، وهو الحمل على (ليفعلن) لشبه بينهما.....^١.

ويرى أن ما يقع فيه الالتباس لا يجوز استعماله ، ولا القياس عليه، قال في إبدال (الهاء) من (الهمزة والألف والياء) : " وهذا الإبدال وإن كثر عنهم على ما ذكر، فإنه نزر يسير بالنسبة إلى ما لم يبدل ، فلا يجوز القياس عليه...^٢.

وقد يقبل وجهاً من وجوه القياس يحفظ عادة ، ولا يقاس عليه. وهو قياس الضرورة، أو أحسن القبيحين من ذلك قوله: " إنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدّم ، لأنه قبل تقدّم المستثنى كان فيه وجهان: البديل والنصب، فالبدل هو الوجه المختار . . . ، والنصب جائز على أصل الباب، فلما قدمته امتنع البديل الذي هو الوجه الراجح ، لأنّ البديل لا يتقدّم المبدل منه حيث كان من التوابع، كالنعت والتأكيد ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه فتعيّن النصب الذي هو المرجّح للضرورة، ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين^٣.

ومن صور القياس قياس الشيء على نقيضه، من ذلك إلحاق الحال مع لا بـ(إن) لأنّ (لا) للنفي، و(إن) للإثبات، فحملوا الشيء على نقيضه^٤. وإذا كان الفرع أخطّ رتبة من الأصل، فقد يكتب له أن يرتفع إليه في أمر من الأمور، فيساويه، ويعطى حكمه. ومن قياسه الأصل على الفرع وحمله عليه، ما ورد في مبحث النسب: " فَإِنَّهُمْ قَالُوا فِي نَحْو: (مَلْهَى وَمَغْزَى) وَهُوَ مَفْعَلٌ، وَمَا أَلْحَقَ بِهِ نَحْو: (أَرْطَى، وَمَغْزَى): (مَلْهَى) وَ(أَرْطَى)، وَ(مَغْزَى) . . . فحملوا الألف ههنا، وهي أصلية على الألف في نحو: (حَبْلَى وَسَكْرَى)، وهي زائدة فشَبَّهُوا الْأَصْلِي بِالزَّائِدِ ، وكذلك ما كان ملحَقاً به^٥ ولكنه مع حمله الأصل على

^١ - شرح المفصل ، ٩ / ٥ - ٦.

^٢ - المصدر نفسه ١٠ / ٤٣، وشرح الكافية الشافية، ٣ / ٢٢٤.

^٣ - المصدر نفسه ، ٢ / ٧٩.

^٤ - ينظر المصدر نفسه ، ١ / ١٠٥.

^٥ - المصدر نفسه ، ٥ / ١٥٠، و ينظر الخصائص، ٢ / ٣٥٥.

الفرع يعود فيؤكد أنّ الفروع تتحط عن رتبة الأصول ففي حمل المضارع على اسم الفاعل قال: " اسم الفاعل محمول على المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها، كما أنّ المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذ قد علم ذلك، فليعلم أنّ الفروع أبداً تتحطّ عن درجات الأصول".^١

وهذا يعني أنّ ابن يعيش قد اعتمد صور القياس المختلفة من قياس النظير على النظير، أو قياس الفرع على الأصل، أو الأصل على الفرع، أو القياس على النقيض . ، إلاّ أنّه وبالرغم من هذا الاهتمام الكبير بالقياس فقد كان يقف عند حدود السّماع لا يتجاوزه، ويحدّ من شمولية القياس ويقف ضدّ الاتساع في القياس على ما سُمعَ عن العرب، ويدعو إلى ضرورة الوقوف عند حدود السّماع، يقول: " لا يجوز أن تقول (أسقيك) قياساً على (ويحك) لأنّ العرب لم تدع به".^٢ وهو يرى أنّ بعض الأبواب مقصورة على السّماع لا يتطرق إليها القياس، مثل النحت، قال: "وذلك ليس بقياس، وإنّما يسمع ما قالوه، ولا يقاس عليه".^٣

ثالثاً: منهجه في التعليل:

العلّة ركن من أركان القياس لا يتمّ بدونها، وكتب النحاة تزرّخ بالعلل على درجاتها المتفاوتة، حيث رافقت كلّ حكم من أحكامهم، وابن يعيش لم يكن مقصراً عن غيره في هذا المجال، ولم يكن مقلداً في الحديث عن العلّة بل اهتمّ بها كما اهتمّ غيره، ولا سيّما أنّ التراث النحويّ، بما حققه من نماء ونضج، وتنوع في العلل والأقيسة، لم يكن بعيداً عن ابن يعيش، وإنّما كان حاضراً في ذهنه، ماثلاً أمام عينيه، " فإذا كان شرحه للمفصل موسوعة نحويّة، فإنّه كان أيضاً مستودعاً للعلل النحوية على اختلاف درجاتها وصورها . . . ".^٤ حيث

^١ — شرح المفصل، ٦/ ٧٨ - ٨٢.

^٢ — المصدر نفسه، ١٠/ ١٢١.

^٣ — المصدر نفسه، ٦/ ٩، ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٦.

^٤ — ابن يعيش النحوي، ٥٠٤.

اتخذ من العلة ركيزة أساسية اعتمد عليها في معالجته للقضايا التي تناولها في شرحه. فقد ذكر في مقدمة شرحه أنه سيتبع كل حكم حججه وعلله . .^١

فهو في كل قضية يقوم ببحثها أو مسألة يناقشها يبدأ بالتعليل وينتهي به.. ففي بحث المصدر يعلل تسمية المصدر بالمفعول الحقيقي قال: " اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأنّ الفاعل هو الذي يحدثه ،ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلّ عليه ،والأفعال كلّها متعدية إليه سواء كان الفاعل يتعدّى أو لم يتعدّه نحو: (ضربت زيدا ضرباً) و(قام زيد قياماً) وليس كذلك غيره من المفعولين".^٢ وبعد أن انتهى من تعليل ماهية المصدر علل سبب هذه التسمية، وذلك لأنّ الفعل صدر عنه وأخذ منه. ثم انتقل إلى تعليل تعريف سيبويه له (بالحدث والحدثان)، لأنّها أحداث الأسماء التي تحدثها.....، ثم تطرّق إلى ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ الأفعال هي الأصل، والمصادر مشتقة منها، وقد رفض ما ذهبوا إليه بالأدلة والبراهين المنطقية.^٣

أمّا أنواع العلل التي استخدمها ابن يعيش في شرحه فيمكن تتبعها على النحو الآتي:

علة طلب الخفة: وهي من أكثر العلل انتشاراً في شرحه، فقد كان ابن يعيش يسعى وراء الخفة ويطلبها للتخلص من الاستتقال، وخاصة فيما يكثر تداوله، يقول: " وإن قيل لم اختص (أفعل) بفعل ساكن العين مفتوح الفاء. قيل: لخفته وكثرة استعماله اختاروا له أخف اللفظين ، وأقلهما حروفاً، لأنّ بنية الجمع على حسب واحد، فإن كان الواحد خفيفاً قليل الحروف قلت حروف جمعه . . . " ^٤

واللفظ إذا خفّ كثر استعماله واتّسع التصرف فيه ف: " العرب يجيزون الخفة فيما يكثر استعماله".^٥ وقد يؤدي كثرة الاستعمال إلى الحذف تحقيقاً للخفة،

^١ — ينظر شرح المفصل ، ٢/١، وشرح الملوكي، ١٨.

^٢ — المصدر نفسه ، ١ / ١١٠-١١١.

^٣ — ينظر المصدر نفسه ، ١ / ١١٠-١١١.

^٤ — المصدر نفسه ، ٥ / ١٥.

^٥ — المصدر نفسه، ٤ / ١٠٩.

"وقولهم : (ليت شعري) المراد (شعرتي)، أي (علمي ومعرفتي) وإنما حذفوا التاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال".^١ وربما كان الحذف من أجل التخفيف، ضرباً من نقض الغرض، فقد تناول تصغير (سفرجل وعنكبوت) وأنّ عنكبوت تصغيره (عنيكيب) ثم قال: " إنّ التعويض خير لما لحقه من الإيهام بالحذف مع الوفاء ببناء المصغر، وعدم الخروج عنه، وترك التعويض جائز، لأنّ الحذف إنّما كان لضرب من التخفيف، وفي التعويض نقض لهذا الغرض".^٢

علة التشبيه: قد يأخذ لفظٌ حكمَ لفظٍ آخر لتشابه في اللفظ، إمّا من حيث الوزن أو من حيث الوزن والحروف "إذا شابه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه....، والشبه إذا قوي أوجب الحكم . . .".^٣ ففي بحث المضارع رأى أنّ المضارع ضارع الأسماء بما في أوله من الزوائد الأربع فأعربَ لذلك. قال: "والمراد أنّه ضارع الأسماء أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون، والتاء، والياء....، فأعرب لذلك، وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب، وإنّما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابهاً للاسم، والمشابهة أوجبت له الإعراب...".^٤

وقد يكون اجتماع الأمثال والأشباه هو العلة، إذ تعرّض في بحث القلب، للقلب في (دعا ورمى) ووجد أنّ: " العلة في هذا القلب اجتماع الأشباه والأمثال، وذلك أنّ الواو تعدّ بضمّتين، وكذلك الياء بكسرتين، وهي نفسها متحرّكة، وقبلها فتحة فاجتمع أربعة أمثال، واجتماع الأمثال عندهم مكروه، ولذلك وجب الإدغام في (شدّ)، و(مدّ)، فهربوا والحالة هذه إلى الألف لأنّه يؤمن معه الحركة".^٥

علة الأصل: وقد يكون الأصل مهملاً فيعلّل النحاة بها استعمال ما استعمل على أصله. قال في بحث الممنوع من الصرف: "جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في

^١ — شرح المفصل ، ٥٧ / ٦ .

^٢ — المصدر نفسه ، ١٣١ / ٥ .

^٣ — المصدر نفسه ، ٥٨ / ١ .

^٤ — المصدر نفسه ، ٦ / ٧ .

^٥ — المصدر نفسه ، ١٦ / ١٠ .

الشعر لإتمام القافية، وإقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات، لأنه ردّ إلى الأصل. . .^١، وقد يكون هذا الأصل مهماً ساقطاً، غير متداول، فيخرج اللفظ عن قرائنه لينبّه على الأصل المهمل، ويكون سبيلاً للدلالة عليه، قال ابن يعيش: "قد شدّ (القصوى) وكان القياس (القصياً)، كما قالوا: (الدنيا)، ولا ينكر أن يشدّ من هذا شيء لأن أصله الصفة، فجاز أن يخرج بعض ذلك على الأصل فيكون منبهة على أن أصله الصفة، وقد قالوا (جزوى) في العلم — وهو اسم مكان — والأعلام قد يكثر فيها الخروج على الأصل نحو (مكوزة)..^٢"

علة أمن اللبس: تنبّه ابن يعيش إلى ضرورة الابتعاد عن اللبس في الكلام لما يؤدي إليه من اضطراب العبارة، وانعدام الفائدة منها، ففي بحث التمييز، تناول مسألة مجيء التمييز بعد مفرد ليس مقداراً من المقادير نحو (ويحه رجلاً، والله درّه فارساً)، وعلل دخول (من) على النكرة بقوله: "الجواب أن هذا الوضع ربّما التبس فيه التمييز بالحال، فأتوا (بمن) لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك إذا قلت: (ويحه رجلاً) و(لله درّه فارساً)، و(حسبك به ناصراً)، جاز أن تعني في هذه الحال، فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول من".^٣ وعلّل سبب مجيء الاثنين على لفظ الجمع بقوله: "وإنما عبّروا بالجمع والمراد التنثية، من حيث إن التنثية جمع في الحقيقة، ولأنه ممّا لا يلتبس، ولا يشكل".^٤

علة الاستغناء: قد يستغنى بالشيء عن غيره ليقوم مقامه، ويؤدي معناه قال في بحث الجمع: "والجموع قد يقع بعضها موقع بعض، ويستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا: (رسن وأرسان)، و(قلم وأقلام) واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة".^٥

^١ — شرح المفصل ، ١ / ٦٧.

^٢ — المصدر نفسه ، ١٠ / ١١٢.

^٣ — المصدر نفسه ، ٢ / ٧٣ ، وينظر الأشباه والنظائر ، ٢ / ٣١٦ - ٣١٧.

^٤ — المصدر نفسه ، ٤ - ١٤٥.

^٥ — المصدر نفسه ، ٥ / ١١.

علّة الإتياع: قال في تعليل سبب التشديد في اسم الصوت (نخ): "وقالوا: (نخ) مشدّدة، وهو صوت يقال (عند إناخة البعير)، وفتح آخره لالتقاء الساكنين، وهما الخاءان وخصّ بالفتح لثقل التضعيف، و إتياعاً لفتح النون . " ^١ وربما أعطوا الشيء حكم ما يجاوره، وأجروا الكثير من أحكام المجاور على المجاور له يقول: " وهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاوره، ألا ترى أنّهم قالوا: (صيم وقيم) في (صوم وقوم)، فقلبوا الواو ياء على حدّ قلبها في (عصيّ ودليّ)، ونظائر ذلك كثيرة". ^٢

علّة الفرق: يعلّل ابن يعيش الفصل بين قضيتين نحويتين بالفرق بينهما تحقيقاً لفائدة الإيجاز، وهو كثيراً ما يستعين بهذه العلّة. قال: "واعلم أنّ سيبويه فصل بين ألقاب حركات الإعراب، وألقاب حركات البناء، فسمّى الأولى (رفعاً، ونصباً، وجراً، وجزماً) والثانية (ضماً، وفتحاً، وكسراً، ووقفاً) للفرق بينهما...، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول ضمّة حدثت بعامل، أو كسرة حدثت بعامل، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار" ^٣ ولكن اختصار المختصر لا يجوز لأنّه إجحاف قال ابن يعيش: " حذف الحرف يأباه القياس، لأنّ الحروف إنّما جيئ بها اختصاراً، أو نائبة عن الأفعال . . فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمختصر، وهو إجحاف . . . " ^٤

علّة التعادل والتقاص: التعادل بين طرفين يحدث التوازن، ويتمّ تغيير الأصول من وضع لآخر تحقيقاً لذلك التعادل والتساوي. وقد لجأ ابن يعيش إلى هذا النوع من التعليل في مواضع متعدّدة من شرحه، ففي حديثه عن المثني علّل حذف النون: "...أنّه لما تثبت النون مع الألف، واللام في نحو (الرجلان والغلامان) مع

^١ — شرح المفصل ، ٤ / ٨٣ ، ٥ / ١١٦ ، وينظر الأشباه والنظائر ، ١ / ١٩ .

^٢ — المصدر نفسه، ٥ / ١١٧ ، ١ / ٧٦ ، وينظر الخصائص، ٣ / ٢١٨ ، والأشباه والنظائر، ١ / ٢٤٩ .

^٣ — المصدر نفسه ، ١ / ٧٢ ، وينظر الأشباه والنظائر ، ١ / ٧٨ .

^٤ — المصدر نفسه ، ٤ / ٩٤ ، وينظر الأشباه والنظائر ، ١ / ٨١ .

أنّ أحد بدليها، وهو التتوين لا يثبت معهما حذفت مع الإضافة مع أنّ أحد بدليها، وهو الحركة لا يحذف كأن ذلك لضرب من التعادل والتقصّص".^١

علة الحمل على المعنى: هو من أكثر العلل وروداً عند ابن يعيش قال " فإن قيل: قرّرت أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والحال في (هذا زيد قائماً) من (زيد)، والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر، والابتداء لا يعمل نصباً. فالجواب: أنّ هذا كلام محمول على معناه دون لفظه، والتقدير: أشير إليه أو انتبه له فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل . . ".^٢

علة الحمل على اللفظ: يرى ابن يعيش أنّ الشيء يحمل على الشيء لمناسبة بينهما، إمّا من جهة اللفظ، وإمّا من جهة المعنى، وإن كان الحمل على المعنى هو الأكثر، قد يأتي ما يكون محمولاً على اللفظ وإن قلّ، قال: " وقد جاء شيء من ذلك محمولاً على اللفظ، قالوا: (مرضى) كما قالوا: (ظريف)، و(ظراف) لأنّه فاعل مثله...".^٣

وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى لأنّ الألفاظ قوالب للمعاني. قال ابن يعيش: " (ذا) إشارة للقريب...، فإذا أرادوا الإشارة إلى متّحّ متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: (ذاك)، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: (ذلك). واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد، لأنّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى".^٤

وقد يراعى اللفظ لمراعاة المعنى، حيث ردّ ما ذهب إليه الكوفيّون في توجيه (زيداً ضربته) وقال: " وهو قول فاسد، لأنّ ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحاً، فإنّه فاسد من جهة اللفظ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ.....".^٥

^١ — شرح المفصل ، ٤ / ١٤٥ .

^٢ — المصدر نفسه ، ٢ / ٥٨، وينظر الأشباه والنظائر ، ٢ / ١١٠ .

^٣ — المصدر نفسه ، ٥ / ٨١ .

^٤ — المصدر نفسه ، ٣ / ١٣٥، وينظر ٧ / ١٦٢، والأشباه والنظائر ، ١ / ١٣٥ .

^٥ — المصدر نفسه ، ٢ / ٣٠ .

ويحصل التقارب بين الألفاظ إذا كانت المعاني مترابطة متقاربة، وبذلك تأتي الألفاظ على منهاج المعاني.^١

علة الحمل على النظير: اتسع القول في هذا الضرب من التعليل واستفاض، وذكرنا أمثلة متعددة على هذا النوع أثناء تناولنا للقياس، ويمكن أن نذكر هنا مثلاً لذلك، ذكر ابن يعيش أن: "الهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها، وضعفها بتطرفها. وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً، ويضعون بعدها تاء التأنيث نحو: ثبة، وبرة، وقلة، كأن تاء التأنيث قامت مقام المحذوف فحذف الهاء هنا كحذفها في (أخ ويد)...^٢". وتطرق ابن يعيش إلى ما يعرف بـ (عدم النظير) فقد تحدث عن كلمة صحراء فقال: "وقول من قال إن الألفين معاً للتأنيث واه لعدم النظير، لأننا لا نعلم علامة تأنيث على حرفين، ومن أطلق عليهما ذلك فقد سمح في العبارة لتلازمهما".^٣

علة الحمل على النقيض: من ذلك تشبيه (لا) النافية للجنس في العمل بـ (إن) قال: "إنما استحققت أن تكون عاملة لشبهها بـ (أن) الناصبة للأسماء، ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ، والخبر كما أن (أن) كذلك، وأنها نقيضة (إن) لأن (لا) للنفي و (إن) للإيجاب، وحق النقيض أن يخرج على حد نقيضه من الأعراب"^٤

علة الحمل على الأكثر: يقول في بحث الهمزة: (فكلما كثرت زيادتها أولاً في ثبات الثلاثة، وغلبت فيما ظهر الاشتقاق، وعلم أمره قضي بزيادة فيما أبهم من ذلك القبيل نحو أرنب، وأبلم، وأصبع . . . ، حملاً على الأكثر، وهو من حمل المجهول على المعلوم".^٥

^١ — ينظر شرح المفصل، ٤٧/٦.

^٢ — المصدر نفسه، ٨٢/٥.

^٣ — المصدر نفسه، ٩/١٠.

^٤ — المصدر نفسه، ١٠٥/١.

^٥ — المصدر نفسه، ١٤٤/٩.

وهو يرى أنَّ العمل إنما يكون على الأكثر مثلما دعا سيبويه^١، فقد ذكر الخلاف في ألف (كاد) فرأى أنَّها منقلبة من الواو، وذلك لأنَّ انقلاب الألف من الواو إذا كانت عيناً أضعاف انقلابها عن الياء، والعمل إنما هو الأكثر^٢.

علة التركيب: عرض لـ(حبذا) فذكر أنَّ الفاعل (ذا) مجرد من حرف التنبيه لأنَّهم ركبوا الكلمة من الفعل والفاعل (ذا)، ولو أنَّهم تركوا هاء التنبيه لصار ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وهذا ليس في كلام العرب، ولا من أساليبهم^٣.

والتركيب عنده على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى. فالأول نحو أحد عشر وبابه . . . ، والثاني: نحو حضرموت . . . ، وسائر الأعلام المركبة التي مزجَ فيها الاسمان وصار اسماً واحداً . . .^٤.

هذه هي مجمل العلل التي تعرَّض لها ابن يعيش في شرحه للمفصل، والملاحظ أنَّه لم يتناولها بطريقة سطحية سريعة، وإنَّما كان يقف عند كلِّ مسألة من مسائله وقفة طويلة يقلِّبها على وجوها متعددة، لدرجة أنَّنا نأخذ عليه إسرافه في التعليل، ومبالغته في التحليل.

وإذا كان التعليل قد نما بأبعاده على يديَّ أبي عليِّ الفارسيّ — الذي خطر له وانتزع من علل هذا النحو ثلث ما وقع لجميع النحاة — وتلميذه ابن جني، وتأثر بهما المعاصرون والخالفون. فإنَّ ابن يعيش ورث هذا كله واستفاد منه، وجمع بين قياس سيبويه وطرائق أبي عليٍّ وعلله المنطقية، فالطابع المنطقي الذي اتسم به فكر الفارسيّ نفسه يسم عمله. ممَّا جعله امتداداً لمدرسة أبي عليٍّ في هذا الباب، وهذه المسحة الفلسفية كان لها أثر كبير في تعليله للقضايا النحوية^٥. مما

^١ — ينظر شرح المفصل ، ١٠ / ٥٩.

^٢ — ينظر المصدر نفسه ، ٧ / ١٢٤.

^٣ — ينظر المصدر نفسه ، ٧ / ١٣٩.

^٤ — ينظر المصدر نفسه ، ٤ / ١١٢، والأشباه والنظائر ، ١ / ٢٣٧.

^٥ — ينظر القياس النحوي مع تحقيق كتاب المسائل العسكرية ، ١٤٠.

جعل الدكتور عبد الرحمن بدوي يصف نحوه بالنحو الفلسفي^١. والمقصود بعلوم الأوائل عنده: " الحكمة والفلسفة، وأنَّ أصول هذه العلوم يونانية نُقِلَت إلى العربية، فمعاني هذه العلوم لا تُعرَفُ على الحقيقة إلا بمعرفة ألفاظها، والوصلة إلى معرفة ألفاظها علم العربية^٢ " فهو يصرح بأنَّه مطلع على مذاهب المتكلمين وأرائهم، والمتتبع لشرحه يجد هذا الأثر بارزاً متجلياً، وعلى قدر كبير من الوضوح في مجال التعليل — وقد تمَّ توضيح ذلك — وفي مجال استخدامه للمصطلحات والحدود، لذلك سنحاول استجلاء هذا الأثر المنطقي من خلال وقفة سريعة على الحدود في شرحه:

رابعاً: منهجه في الحدود والمصطلحات النحويّة:

أول مظهر من مظاهر الحدّ عند ابن يعيش: أنَّ الحدّ عنده يكون بأن يأتي الحدّ بالجنس القريب فيما يحده، ثم يعمّم بعد ذلك ليشمل جميع ما يندرج تحته قال: " وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب، ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدلُّ على جوهر المحدود دلالة عامّة، والقريب منه أدلُّ على حقيقة المحدود، لأنَّه يتضمّن ما فوقه من الذاتيات العامّة، والفصل يدلُّ على جوهر المحدود دلالة خاصّة"^٣ فمفهوم الحدّ عنده جاء منسجماً مع فهم المنطقيين له. وقد يؤكّد على ما أكّد عليه المتكلمون، ويردّد عباراتهم (الجنس — الجوهر) و يردّد في مسائل أخرى عبارات مثل (الذاتية واللزوم) (السبب والمسبب) (البسيط والمركب) . قال في أثناء مناقشة ما ذهب إليه الزمخشري في حدّ الفعل: " الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان " ثم تناول خصائصه موضحاً الفرق بين الحدّ والعلامة، قال: " الفرق بين العلامة والحدّ أنَّ العلامة تكون بالأمر اللازمة، والحدّ بالذاتية، والفرق بين الذاتي واللازم: أنَّ الذاتي لا تفهم حقيقة

^١ — المنطق الصوري والرياضي، ٣٧، نقلاً عن القياس النحوي مع تحقيق كتاب المسائل العسكرية، ١٤٠.

^٢ — شرح المفصل، ٨ / ١.

^٣ — المصدر نفسه، ١٨ / ١.

الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء، وليس
اللازم كذلك.....^١.

والمراد من الحدّ لدى ابن يعيش الدلالة "على الذات لا على العلّة التي وضع
لأجلها، إذ علّة الشيء غيره".^٢ فهم إذا تناولوا قضية وأرادوا إجلاء غوامضها،
والوقوف على حقيقتها عليهم بحثاً فقد ذكر الغرض من الإعراب والغاية منه
في النحو قال: "الإعراب إنّما وضع للفرق بين المعاني"^٣، وفي موضع آخر
قال: "الإعراب إنّما أتى به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى
من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليبدل على ذلك المعنى".^٤
وبناءً على ما ذهب إليه فالمعاني من غير الإعراب تختلط، ولا يتّضح مدلولها
لأنه مرتبط بالإعراب.

والمتتبع لشرح المفصل يجد أنّ ابن يعيش مطّلعاً على حدود النحاة السابقين
له فلم تكن تلك الحدود بعيدة عنه، وإنّما نثرها في كتابه، وأولاهها اهتماماً كبيراً،
فهو لا يتجاوزها إلّا بعد أن يقلّب النظر فيها، ويشبعها درساً وتمحيصاً. فهو إذا
عرض لآراء النحاة في مسألة من المسائل، يناقش ما ذهبوا إليه فيرفض ما يراه
ضعيفاً شاذاً، وقد يسوق بعض الآراء دون مناقشة، وينتهي به الأمر إلى وضع
حدّ يرضيه، ويكون جامعاً لما سبق مناقشته، يقول في بحث الفاعل: "اعلم أنّ
الفاعل في عرف النحويين كلّ اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت، ونسبت ذلك الفعل
إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم يقول في وصفه:
كلّ اسم تقدّمه فعل غير مغيّر عن بنيته، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك
الاسم. وقال بعضهم في وصفه: هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه
خبراً كأنه احترز بقوله: لمجرد كونه خبراً من الخبر إذا تضمّن معنى الاستفهام
من نحو: (أين زيد) . . ، وهذا الكلام عندي ليس بمرضيّ لأنّ خبر الفاعل الذي

^١ — شرح المفصل ، ٣ / ٧ .

^٢ — المصدر نفسه ، ٣ / ٨ .

^٣ — المصدر نفسه ، ١١٧ / ٢ .

^٤ — المصدر نفسه ، ٨٤ / ١ ، وينظر حدّ الاسم ١٢ / ٣ ، وتعريف العدل والاشتقاق ، ٦٢ / ١ .

هو الفعل لم يتقدّم لمجرد كونه خبراً، إذ لو كان كذلك لوجب تقديم كلّ خبر من نحو: (زيد قائم)، و(عبد الله ذاهب)، فلمّا لم يجب ذلك في كلّ خبر علّم أنّه إنّما وجب تقديم الفاعل لأمر وراء كونه خبراً وهو كونه عاملاً فيه، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول^١. "و بعد أن ساق آراء النحاة في حدّ الفاعل ورفض الحدّ الأخير، وما قيل في تعلّله يضع حدّاً جامعاً ملخصاً لأقوال النحويين في الفاعل:"وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي، يدلّ على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدّماً عليه"^٢.

ويؤكد على ضرورة أن تكون عبارة الحدّ مفهومة بسيطة بعيدة عن الإطالة والغموض لذلك يسوق تعريفه مؤكداً على ضرورة الاختصار. قال في تعريف المقصور: " والمراد بالمقصور ما وقع في آخره ألف. وقال بعضهم: ما وقع في آخره ألف لفظاً. وقال بعضهم: ألف ساكنة. وقال بعضهم: ألف مفردة وهذا كله لا حاجة إليه لأنّ قولنا: ألف كاف في تعريف المقصور "^٣

وكثيراً ما كان يقف عند حدود الزمخشري، فيناقشها ويرفض بعض عباراتها وأحياناً يرى فيها تساهلاً ينبغي تداركه. وهناك بعض العبارات التي يردّها ابن يعيش في مواضع مختلفة من شرحه من ذلك: التقاصّ والتعادل، التغيير يؤنس بالتغيير، تقارض الألفاظ، لا يجتمع العوض والمعوض عنه، العارض لا يعتد به، التضمن، الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور، التغليب، الموجود حكماً كالموجود لفظاً، كلّما طال الكلام ضعف الأعمال مع التأخر، وغير ذلك من العبارات التي تحوّلت إلى قواعد وضعها ابن يعيش، ووجدت من يتبناها ويطوّرها كابن هشام في كتابه مغني اللبيب، والسيوطي في الأشباه والنظائر^٤.

^١ - شرح المفصل ، ١ / ٧٤.

^٢ - المصدر نفسه ، ١ / ٧٤.

^٣ - المصدر نفسه ، ٦ / ٣٦.

^٤ - المصدر نفسه ، ٤ / ١٤٥ ، ٤ / ٢٦٤ ، ٢ / ٩٧ - ٣ / ١٤٤ ، وينظر مغني اللبيب، ٢ / ٦٧٢ - ٦٧٣ ، ٢ / ٧٦٤ ، والأشباه والنظائر، ٢ / ٩٧ ، ١ / ١٠٠ ، ١ / ٢٥٣

الفصل الرابع

القضايا النحوية بين الفارسيّ وابن يعيش.

المسائل المشتركة:

مسائل الأسماء

مسائل الأفعال

مسائل الحروف

المسائل الخلافية:

مسائل الأسماء

مسائل الأفعال

مسائل الحروف

مسائل الجمل

وجدنا فيما سبق، أنّ النّحو العربيّ بعد أن قسمته العصبية المذهبية قسّمين متناحرين، بصري وكوفي، وتشعبت المذاهب والآراء، وكثرت المؤلفات، ساهمت بغداد في إعادة التوافق، والمزج بين المذهبين دون أن يبقى أثر للتنافس أو التناحر المذهبي. وأنّ ثقافة النحاة الجامعة قد أثّرت تأثيراً كبيراً في بحثهم النحويّ، فتأثّر النّحو بطرائق المنطق والكلام...، وقد تبين أنّ الفارسيّ، وابن يعيش، كانا كلاهما ابني هذه البيئة.

فابن يعيش كان ثمرة هذه البيئة، وقد أحاط بثقافتها، وحذق علومها، وهو الذي كان مسبقاً بعشرات المؤلفات في النّحو وشروحه، فلم يخرج فيما قدّمه من أفكار عمّا جاء به من سبقه. حيث تأثّر بنحاة القرن الرابع وما بعده، كالفارسيّ الذي كان من أشهر علماء عصره، ترك آراء في النّحو ظلّت قيساً للنحاة المتأخرين، وهذا ما مكّنه أن يؤثر بما قدّمه من آراء متفرّدة وشخصية مستقلة في جميع خالفه أو بعضهم، ولكن ليس بالضرورة أن يؤثر ابن يعيش في خالفه، ولاسيّما أنّه عاش في مرحلة بلغ فيها النّحو العربيّ من النضج، مبلغاً رائعاً، وكثرت المصنفات، التي تتجه نحو التيسير في عرض المادة، ممّا جعله يسلك مسلك علماء عصره. فهو لم يحاول أن يتفرّد بآراء مستقلة، ولذلك كانت شخصية الفارسيّ أبرز من شخصيته، وكان الفارسيّ أكثر جرأة، وقدرة على معارضة علماء كبار، كالخليل وسيبويه، وأكثر تفرّداً في الآراء، ومخالفة لجميع النّحويين، إن ذهبوا مذهباً لا يماشي مذهبهم. بينما تنحصر شخصية ابن يعيش في تقديم الآراء والاجتهاد، في إطار ترجيح رأي على رأي، أو تأييد مذهب وتضعيف آخر، فهو ملتزم في شرحه بما نهجه النحاة قبله، لذلك لم نجد شيئاً جديداً أضافه ابن يعيش أو رأياً استقلّ به، وإنّما ظهرت شخصيته في أسلوبه، وطريقة عرضه، فقد امتلك ثقافة موسوعية، واستيعاباً دقيقاً لكلّ ما قدّمه من سبقه، حيث شغلت آراء أبي عليّ الفارسيّ حيّزاً غير قليل من كتابه (شرح المفصل) فهو عنده من المحقّقين الذين تُعتمد آراؤهم قال: "واعلم أنّ (كان) في

حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل، لأنها ملغاة عن العمل. هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبي علي...^١.
لذلك سنحاول أن نتبين مدى تأثر ابن يعيش بالفارسي، من خلال عرضنا لبعض المسائل التي وافق فيها ابن يعيش الفارسي، وبعض المسائل التي خالفه فيها.

المسائل المشتركة:

أولاً: مسائل الأسماء:

١- اسم الإشارة (ذا):

ذهب الفارسي إلى عدم جواز مجيء (ذا) اسماً موصولاً بمعنى الذي إلا إذا كان معها (ما)، لأن "سيبويه لا يجيز أن يكون (ذا) بمنزلة (الذي) إلا في هذا الموضع، لما قام على ذلك من الدلالة التي تقدّمت"^٢ و "البغداديون يجيزون أن يكون (ذا) بمنزلة (الذي) في غير هذا الموضع...، ولا دلالة على ما ذهبوا إليه"^٣. وابن يعيش يرفض ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجيء أسماء الإشارة موصولة دون (ما) قال: "ولا يكون (ذا) ولا شيء من أسماء الإشارة موصولاً عند البصريين، إلا فيما ذكرناه من (ذا) إذا كان معها (ما)، وذهب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة وإن لم يكن معها (ما)...، والصواب ما ذهب إليه أصحابنا، وما تعلّقوا به لا حجة فيه"^٤.

٢- الضمير (أنا):

ذهب الفارسي مذهب البصريين، في أن الضمير: الهمزة والنون، وأن الألف زائدة للوقف، بدليل حذفها في الوصل^٥.

^١ - شرح المفصل، ١٥٢/٧، وينظر ١٤٥/٥، و شرح الملوكي، ٢٧٨.

^٢ - التعليقة على كتاب سيبويه، ١١٨/٢، وينظر الكتاب، ٤١٦/٢.

^٣ - كتاب الشعر، ٣٨٨/٢، وينظر معاني القرآن، للفراء، ١٣٨/١.

^٤ - شرح المفصل، ٢٤/٤، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٧٩/١.

^٥ - ينظر الحجة في علل القراءات السبع، ٣٥٩/٢-٣٦٠، والكتاب، ١٦٤/٤.

وتابعهم ابن يعيش فيما ذهبوا إليه، مخالفاً في الوقت نفسه ما ذهب إليه الكوفيون من " أنها بكمالها هو الاسم...، ولا حجة في ذلك لقلته، ولأن الأعم الأغلب سقوطها...".^١

٣- الممنوع من الصرف :

ردّ ابن يعيش ما ذهب إليه الزمخشري، من صرف (خضا جر، وسراويل) معتمداً على قول الفارسي في هذه القضية وهو عدم صرفه في النكرة، لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الأحاد، وهو يُراد به الجمع....، والجمع لا ينصرف.^٢

— منع صرف الاسم لسبب الواحد:

أجاز الكوفيون، والأخفش ترك صرف ما ينصرف وتابعهم الفارسي في جواز الصرف^٣. أمّا ابن يعيش فيقف في هذه القضية موقفاً وسطاً، ويوائم بين رفض سيبويه وأكثر البصريين في ترك صرف ما ينصرف للضرورة، وبين قبول الكوفيين وأبي عليّ الفارسي لذلك، لأنّ " النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردّها بالسهل، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة، حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة، فللضرورة اعتبار مطلق الثقل، وفي حال الاختيار اعتبار ثقل مخصوص. فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف، فامتنع الصرف للضرورة لم يجز عندي. وأمّا صاحب الكتاب فإنه اختار منع جواز صرف ما لا ينصرف في الضرورة، وهو مذهب سيبويه والأكثر من البصريين".^٤

^١ — شرح المفصل، ٩٣/٢، ٨٤/٩.

^٢ — ينظر المسائل المنثورة، ٢٧٥، والإيضاح العضدي، ٣٠٠-٣٠٣، وشرح المفصل، ٦٤/١.

^٣ — ينظر المسائل المنثورة، ٢٥٢.

^٤ — شرح المفصل، ٦٩/١، وينظر شرح المفصل في صنعة الإعراب، ٣٤٤/١.

فابن يعيش هنا وإن كان وافق الكوفيّين، والفارسيّ في جواز منع المنصرف من الصرف للضرورة، إلاّ أنّه لم يؤيد إطلاقهم، وإنّما قيّد ذلك بالأعلام في مجال الضرورة.

— منع صرف الاسم لسببين:

ذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى منع صرف (سبحان) للعلميّة وزيادة الألف والنون قال: "قال: سبحان الله: إنّما هو براءة الله من السوء وتطهيره منه، ثم صار علماً لهذا المعنى فلم يُصرف".^١ ونقل عنه ابن جني أنّه قاس ترك صرف (زوبر) قياساً على (سبحان) في اجتماع التعريف، والألف والنون.^٢

وقد نقل هذا عنهم ابن يعيش إذ قال "فقولهم: (سبحان) هو علمٌ عندنا واقع على معنى التسبيح، وهو مصدر معناه التسبيح، وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه، وليس منه فعل، وإنّما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علماً على هذا المعنى، فهو معرفة لذلك لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون".^٣

٤— تعدّد الخبر:

ذهب الفارسيّ في قولهم: (هذا حلو حامض) إلى أنّ الخبر هو مجموع الاسمين (حلو حامض)، فيقال في إعراب: حلو حامض، مجموع الاسمين في محل رفع خبر للمبتدأ (هذا)، فالراجع إلى المبتدأ. ضمير من مجموعهما "وذلك لأنّهما تنزّلا بمنزلة شيء واحد، فقاما مقامه، وذلك أنّك أردت (هذا مزّ) فجعلت (حلواً حامضاً) يدلّان على محذوف. وذلك المحذوف فيه ذكر من (هذا) فرجع على (هذا) [ذكر] من شيء محذوف قام هذا مقامه..^٤

^١ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٧٩/٢.

^٢ — ينظر الخصائص، ١٩٨/٢، وينظر شرح الكافية الشافية ٩٦٠/٢-٩٦١.

^٣ — شرح المفصل، ٣٧/١.

^٤ — المسائل المنثورة، ٣٢-٣٣، وقال في الحجّة في علل القراءات السبع، ١٩٨/١ "ومما نقول في ذلك أنّ هذين الاسمين لا يمتنع أن يقعا جميعاً خبراً لمبتدأ".

و يوافق ابن يعيش ما ذهب إليه الفارسيّ في أنّ (هذا حلو حامض) أنّ المراد أنّه جامع الطعمين، وهو خبر واحد، وإذا أُخبرت بخبرين فصاعداً كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزأين، والمراد العائد المستقل به جميع الخبر، وذلك إنّما يعود من مجموع الاسمين.^١

٥- اجتماع معرفتين في باب كان:

ذهب الفارسيّ ومن بعده ابن يعيش إلى أنّه إذا اجتمع في باب كان معرفتان، يكون الاسم: أيّ واحد منهما لا فرق في ذلك فكلا المذهبين حسن.^٢ أمّا إذا اجتمعت معرفة ونكرة، فالأولى في (كان) أن يكون اسمها المعرفة لأنّها بمنزلة الابتداء والخبر، ويكون خبرها النكرة لأنّه وضع ليفيد من تخبره شيئاً لم يكن علمه، فلذلك صار الخبر الأولى أن يكون نكرة، لأنّه هو الجزء المستفاد.^٣

٦- الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

حكم كلّ من الفارسيّ وابن يعيش على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) (سورة الأنعام، ١٣٧) بالقبح والفحش لأنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به فهذا قليل في الاستعمال ولا يقاس على شيء من ذلك، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى.^٤

٧- البديل:

رفض ابن يعيش ما ذهب إليه سيبويه، من أنّ العامل في البديل هو العامل في المبدلّ منه مرجّحاً عليه قول الفارسيّ الذي ذهب إلي أنّ العامل في البديل

^١ - ينظر شرح المفصل، ٩٩/١.

^٢ - ينظر لإيضاح العضدي، ٩٩، و شرح المفصل، ٩٥/٧، و مع الهوامع، ٣٧٦/١..

^٣ - ينظر المسائل المنثورة، ٢٠٨، و شرح المفصل، ٩١/٧.

^٤ - الحجّة في علل القراءات السبع، ٤١١/٣.

^٥ - ينظر المسائل المنثورة، ١١٦، و شرح المفصل، ٢٣/٣. وكان ابن يعيش قد حكم على الفصل بين المصدر والفاعل المضاف إليه بالمفعول، بأنّه ضعيف جداً، وينظر الخزانة، ٤٢٢/٤٠.

مقدّر دلّ عليه العامل في المبدلّ الذي هو إيضاح له بكونه في حكم تكرير العامل^١.

— إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب والمتكلم:

وافق كلّ من الفارسيّ — في أحد قوليه — وابن يعيش البصريّين في منع إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب والمتكلم فالمضمرات كلّها يجوز البدل منها إلّا ضمير المتكلم والمخاطب، فلم يجز البدل منهما لأنّ ذلك من المواضع التي يُستغنى فيها عن التبيين لوضوحه، ولا يعرض فيه التباسٌ فلم يحتج إلى بيان^٢.

٨ — الحال:

جوّز الفارسيّ مجيء الحال من النكرة، لاشتراك الحال والصفة بالانتقال، فقد أجاز قطع الصفة النكرة عن موصوفها، ونصبها على الحال إن دلّت على الانتقال وعدم الثبات^٣. و تابع ابن يعيش الفارسيّ في جواز تنكير ذي الحال، ولكنّه جوّزه على قبح فيسميه النحويون "أحسن القبيحين وذلك لأنّ الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أفبح..."^٤.

٩ — المفعول المطلق:

تابع الفارسيّ وابن يعيش البصريّين، في أنّ العامل في المفعول المطلق هو الفعل، فالفعل مشتق منه، بدليل أنّ هذه المصادر تقع دالّة على جميع ما تحتها ولا تختصّ شيئاً منه دون شيء ولذلك قيل الفعل صدر عنه^٥.

^١ — ينظر المسائل المنثورة، ٤٦-٤٧، والمفصل، ١٢١، وشرح المفصل، ٦٧/٣-٦٨، .

^٢ — ينظر المسائل الحليّات، ١٤٤-١٤٥، وشرح المفصل، ٧١/٣، والكتاب، ٧٥/٢.

^٣ — ينظر التعليقة على كتاب سيبويه، ٢٧٥/١، وينظر الحجّة في علل القراءات السبع، ٢٢١/٦، حيث جوّز مجيء الحال من النكرة في قوله تعالى: (أنّه لحق مثل ما أنكم تنطقون) متابعاً في ذلك الأخفش.

^٤ — شرح المفصل، ٦٣/٢-٦٤.

^٥ — ينظر المسائل العسكريّات، ٣٢. وأفرد أبو عليّ الفارسيّ في المسائل البغداديات مسألتين للحديث عن أصلية المصدر، وفرعية الفعل، ٣٢٧-٣٢٨، وشرح المفصل، ١١٠/١.

١٠- كم:

جوّز الفارسيّ تفسير (كم) الخبرية بالمفرد والجمع على خلاف الأصل قال: "وإذا كانت (كم) عدداً جاز تفسيرها بالواحد والجمع، مع أنّه مع (كم) أشدّ استمراراً، وذلك أنّك إذا قلت: (عشرون درهماً) ففي الكلام دلالة على الجمع..".^١ وتابع ابن يعيش الفارسيّ فيما ذهب إليه، وعلّل تعليله، في أنّه يجوز تفسيرها بالمفرد والجمع لأنّها في تقدير عدد مضاف، والعدد المضاف منه ما يضاف إلى جمع، و لما كانت كم تشمل النوعين فقد أضيفت إليهما، "وقال أبو عليّ: أصلها أن تضاف إلى واحد، وإنّما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض، لأنّ الأصل في مائة درهم مائة من الدراهم، فحذفوا (من) تخفيفاً، واكتفوا عن الجمع بالواحد، كما قالوا ثلاث مائة، والأصل ثلاث مئتين..".^٢

١١- الاستثناء:

جعل الفارسيّ قولهم "نشد تك الله إلّا فعلت" من قبيل الحمل على المعنى في النفي، وهو دخول (إلّا) بين المبتدأ والخبر، وقاس عليه قول الشاعر:

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^٣ وإنّما

قال: "ومثله في الحمل على المعنى "نشد تك الله إلّا فعلت"، لما كان المعنى: ما أطلب إلّا هذا. ومثله في الحمل على المعنى:....، وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي، لما كان المعنى: ما يدافع إلّا أنا، فإذا حسّن الحمل على المعنى في هذا الموضع لمكان النفي، جاز إلحاق (إلّا) بين المبتدأ والخبر، ولم يكن مثل قولهم في الابتداء الذي معناه الإيجاب: "زيد إلّا منطلق" فهذا وجه ظاهر".^٤

والى هذا المعنى ذهب ابن يعيش حيث أجاز وقوع فعلت بعد (إلّا) لدلالته على مصدره، وذلك من قبيل الحمل على المعنى قال: "...وهو كلام محمول على المعنى كأنّه قال (ما أنشد إلّا فعلك) أي (ما أسألك إلّا فعلك)... كان

^١ — المسائل المنثورة، ٧٩-٨٠.

^٢ — شرح المفصل، ١٢٩/٤.

^٣ — الشعر للفرزدق، ديوانه، ٧١١، و صدره في الديوان: أنا الضامن الراعي عليهم وإنّما.

^٤ — المسائل الحليّات، ٢٢٨. وينظر الأشباه والنظائر والنظائر، ١١٠/٢.

معنى النفي في (نشدتك الله إلا فعلت) أظهر، لقوة الدلالة على النفي لدخول (إلا) لدلالاتها عليه .. ، (وإنما يدافع عن أعراضهم أنا ومثلي)، والمراد (ما يدافع إلا أنا)،... فكما جاز (يدافع أنا) لأنه في معنى ما يدافع إلا أنا، كذلك جاز أسألك إلا فعلت، لأنه في معنى لا أسألك إلا فعلك^١.

والفارسيّ وابن يعيش قد تابعا سيبويه في جواز وقوع الفعل موقع الاسم المستثنى، وذلك بالحمل على المعنى لما فيه من معنى النفي فيكون بذلك شبيهاً بـ (إلا).

— وقوع إلا في موضع غير موضعها:

قال ابن يعيش: "ومثله في وقوع إلا في غير موقعها قوله تعالى: (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ) (سورة الجاثية، ٣٢)، وقول الشاعر: * وما اغتره الشيب إلا اغترارا^٢ ألا ترى أنك لو حملت الكلام على الظاهر الذي هو عليه لم يكن فيه فائدة، لأنه لا يظن إلا الظن، ولا يغتره الشيب إلا اغترارا، فإن قيل ما ذكرته من وقوع (إلا) في غير موضعها، إنما أُخِرت عن موضوعها ومعناه التقديم..."^٣.

وهذا الذي ذهب إليه ابن يعيش إنما هو مسبوق إليه، فقد قاله الفارسيّ من قبل، وأطال الكلام فيه إذ ذكر أن من مواضع تقديم (إلا) قوله تعالى: (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ)، وتقديره: (إن نحن إلا نظن ظناً). فلا يستقيم تقدير بـ (إلا) موضعها الذي فيه لقلة الفائدة، وأنه متى قال: "ظننت" لم يقدر في "ظننت" فعل شيئاً غير الظن. فإذا كان كذلك لم يجز تقدير (إلا) في موضعها لقلة الفائدة. وكذلك قول الأعشى:

أحلّ به الشيبُ أثقاله وما اغتره الشيب إلا اغترار

^١ — شرح المفصل، ٩٤/٢-٩٥، ينظر الكتاب، ٣٧٥/١.

^٢ — الشعر للأعشى، ديوانه، ٩٥، و ينظر الخزانة، ٣٧٤/٣.

^٣ — شرح المفصل، ١٠٧/٧-١٠٨، وقد انتقده الرضيّ في شرح الكافية، ونعت رأيه هذا بالتكلف، ١٠٣/٢.

"لأنّه لا يظن إذا قال (اغترّه) أنّه عنى بقوله (اغترّه) غير الاغترار، كما لا يظن إذا قال ظننت أنّه فعل غير الظن، فإذا كان كذلك لم يكن بدّ من أن ينوي بـ(إلاّ) التقديم، فلذلك يجوز أن تقدّر بـ (إلاّ) التقديم في الحكاية، كما كان في الآية وقول الأعشى ^١."

١٢- اسم الفعل:

بَلَّة:

بَلَّةٌ قد تأتي اسم فعل، وقد تأتي مصدرًا، وذهب الفارسيّ إلى أنّها إذا أُضيفت لا تكون اسمًا للفعل، وتابعه ابن يعيش في ذلك، لأنّ هذه الأسماء التي تسمّى بها الأفعال، لا تضاف كما لا تضاف مسمياتها من الأفعال، فلا تضاف كما لا تضاف الأفعال، فهي بذلك تجري على ضربين، مرّة تجري مجرى الأسماء التي تسمّى بها الأفعال، ومرّة تكون مصدرًا. ^٢

ها:

ذهب الفارسيّ إلى أنّ القياس يقتضي ألاّ تلحق هذا النوع من أسماء الأفعال الضمائر، فـ(هاؤما، وهاؤموا)، من نادر العربيّة، ومما لا نظير له، فهذه الضمائر التي لحقتها أثبتت اسميّتها، "ألاّ ترى أنّه ليس في الأسماء المسمّى بها الأفعال، اسمٌ ظهر فيه علامة الضمير، كما ظهر في هاؤما، وهاؤم، وإنّما يكون الضمير الذي تتضمّنه على حدّ الضمير الذي يكون في أسماء الفاعلين، وهذا ممّا يدلّك أنّها أسماء، لأنّ الضمير لا يظهر في الأسماء المُقَامَةُ مُقَامَ الفعل ^٣."

وذهب ابن يعيش إلى أنّ القياس في هذه الأسماء، أن لا يلحقها ضمير تنثية ولا جمع لأنّها إنّما سُمّيت بها الأفعال لضرب من الاختصار، لذلك لمّا ظهر الضمير ظهر على صورة غريبة "وإنّما كانت غريبة لأنّها ليست على حدّ (افعل)، و(افعلوا)، إنّما ذلك (ها)، و(هاءا)، و(وهاؤوا)، فأما(هاؤم)

^١ — المسائل الحليّات، ٢٢٩، وينظر مغني اللبيب، ٣٨٨/١، وقد رفض صاحبه ما ذهب إليه الفارسيّ.

^٢ — ينظر كتاب الشعر، ٢٦/٢-٢٧، وشرح المفصل، ٤٨/٤. والكتاب، ٢٤٤/١.

^٣ — كتاب الشعر، ١٠/١-١١، والمسائل الحليّات، ٢١٤-٢١٥.

فغريبٌ من نادرِ العربيّة...، وهذا ممّا يؤكد كون هذه الألفاظ أسماء وليست أفعالاً، وذلك أنّه لمّا اتّصل الضمير بما اتّصل به منها اتّصل على غير حدّ اتصاله بالفعل، إنّما جاء على نحو أنتما وأنتم، فدلّ ذلك على أنّها أسماء لا أفعال...^١. فابن يعيش يذهب إلى ما ذهب إليه الفارسيّ في أنّ هذه الكلمات أسماء، بدلالة الضمائر التي تلحقها وإن كان ذلك من نادر العربيّة، إلّا أنّه غير شاذّ في الاستعمال.

١٣- اسم الفاعل:

منع البصريّون إعمال اسم الفاعل في الماضي، وتابعهم الفارسيّ في ذلك، لأنّه " إذا مضى اختصّ، وصار معهوداً، فخرج بذلك من شبه الفعل، ألا ترى أنّ الفعل لا يكون معهوداً، فكما أنّ اسم الفاعل إذا وصف أو حُقّر لم يعمل عمل الفعل لزوال شبه الفعل عنه باختصاصه الذي يحدثه فيه التّحقيرُ والوصف، كذلك إذا كان ماضياً"^٢. وإلى هذا ذهب ابن يعيش بأنّ اسم الفاعل لا يعمل إلّا إذا كان للحال أو الاستقبال، ولا يعمل بمعنى المضي بل يكون مضافاً إلى ما بعده.^٣

١٤- الصفة المشبّهة باسم الفاعل:

اختلف النحويّون في تعليل دخول (أل التعريف) في نحو: (مررت بالرجل الحسن الوجه) وذهبوا في ذلك عدّة مذاهب فمنهم من ذهب إلى أنّ (أل التعريف) لا تقوم مقام الضمير، ومنهم من جوّز ذلك بدليل قوله تعالى: (وَجَنَّتْ عَدْنٌ مَفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ) (سورة ص، ٥٠). أمّا أبو عليّ الفارسيّ فقد ذهب إلى أنّ الضمير مستتر في (مفتّحة) و (الأبواب) بدل منها بدل بعض من كلّ، لأنّك تقول: فتحت الدار، إذا فتحت أبوابها، وفتح الجنان: إذا فتح أبوابه، وعلى هذا يكون الوجه بدل بعض من كلّ^٤.

^١ - شرح المفصل، ٤٣/٤-٤٤.

^٢ - الحجّة في علل القراءات السبع، ٤/٤٤٥، وينظر تذكرة النّحاة، ٢٦٥.

^٣ - ينظر شرح المفصل، ٦٧/٦، والبسيط في شرح جمل الزّجاجي، ١٠٠٨/٢.

^٤ - ينظر الإيضاح العضدي، ١٥٤، وإعراب القرآن المنسوب للزّجاج، ٢٢٣-٢٢٤، و

أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٢٢.

وقد رجحَ ابن يعيش ما ذهب إليه الفارسيّ في أنّ الضمير مستتر في (مفتحة) و(الأبواب) بدلٌ منها، بدل بعض من كلّ. بعد أن حكم على قول من ذهب — بأنّ الألف واللام أغنت عن المضمر — بالضعف.^١

ثانياً: مسائل الأفعال:

١- جواز تقديم خبر كان عليها:

تابع الفارسيّ البصريّين في جواز تقديم خبر كان عليها، إذا كان جزءاً من جملة، فنقول (قائماً كان زيد) على نيّة التأخير، مستدلاً بقوله تعالى (أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) (سورة سبأ، ٤١) لأنّ (إِيَّاكُمْ) معمول لخبر (كان)، وقد تقدّم عليها، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل.^٢

وابن يعيش أجاز ذلك ما لم يمنع منه مانع فلولاً جواز تقديم الخبر على نفس الفعل، لما جاز تقديم معموله عليه.^٣

٢- كان الزائدة:

ذهب الفارسيّ مذهب أكثر البصريّين كسيبويه والخليل إلى أنّ (كان) قد تأتي زائدة، لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل، لأنها ملغاة، وحمل عليها جواز زيادة (كان) في باب التعجب "ما كان أحسن زيداً" حيث ذهب إلى أنّ (كان) ملغاة لا فاعل لها.^٤ وقد ذهب ابن يعيش مذهب الفارسيّ قائلاً: "واعلم أنّ كان في حال زيادتها لا اسم لها، ولا خبر، ولا فاعل، لأنها ملغاة عن العمل. هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبي عليّ..، اعلم أنّ كان في باب التعجب زائدة، على معنى إلغائها عن العمل، وإرادة معناها، وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك (ما كان أحسن زيداً)..^٥

^١ — ينظر شرح المفصل، ٩٠/٦ .

^٢ — ينظر المسائل المنثورة، ٢١٢، والمحتسب، ٣٢١/١.

^٣ — ينظر شرح المفصل، ١١٣/٧.

^٤ — ينظر المسائل البغداديات، ٣٦، والحلل في شرح أبيات الجمل، ٦١-٦٣، وينظر الرد

على الفارسيّ في البسيط شرح جمل الزجاجي، ٤٤٦/١.

^٥ — شرح المفصل، ١٥٠/٧-١٥٢، وينظر همع الهوامع، ٣٨٢/١.

٣- جواز تقديم خبر ليس عليها:

اختلف في جواز تقديم خبر ليس عليها، فمنعه قوم، وجوزّه سيبويه وتابعه الفارسيّ قياساً على (كان) فكما يجوز " منطلقاً كان زيد، وشاخصاً صار بكر، لأنّ العامل منصرف. وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين. وهو عندي القياس، فنقول: منطلقاً ليس زيد".^١

وقد فصل ابن يعيش القول في هذه المسألة قائلاً: "أما ليس ففيها خلاف...، منهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو (قائماً ليس زيد) وهو قول سيبويه، والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي...، واحتجوا لذلك (ألاً يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) (سورة هود، ٨)... وذلك أنّ (يوم) معمول (مصروفاً) الذي هو الخبر، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل...، وهو جواز تقديم خبرها عليها، وهو الذي أفتى به، والثاني ما حكاه من قول المخالف، وهو عدم جواز تقديمه...".^٢

٤- الفصل بين فعل التعجب ومفعوله:

اختلف في جواز الفصل بين فعل التعجب ومفعوله بالظرف، فقد منعه المبرّد، وأجازّه الجرمي وتابعه الفارسيّ، وابن يعيش في جواز الفصل بين التعجب والمتعجب منه بالظرف قياساً على (نعم)، فإذا جاز الفصل في هذا، كان في التعجب أجوز، لأنّه أشدّ تصرّفاً في معموله من (نعم). ولما كان لفعل التعجب من القوة في العمل، كان هو الأصل، وفعل المدح هو الفرع، وإذا جاز في الفرع الفصل بشبه الجملة كان في الأصل أجوز.^٣

^١ - الإيضاح العضدي، ١٠١.

^٢ - شرح المفصل، ١١٤/٧.

^٣ - ينظر البغداديات، ٥٦، وشرح المفصل، ١٤٩/٧-١٥٠، والمقتضب، ١٧٨/٤.

٥ - عدا:

تابع كلّ من الفارسيّ وابن يعيش، سيبويه في ثبوت (عدا) على الفعلية فلا يقع بعدهما إلّا منصوب، وإذا كانت فعلاً فتنصب (زيداً)، وكانت جملة في موضع نصب.^١

٦ - حذف الفعل بعد (ما):

خرّج الفارسيّ قول الشاعر:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نغرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبّع^٢

فقد ذهب إلى أنّ (ما) في (أمّا) هي الرافعة والناصبية لأنها عاقبت الفعل، فعوّضت عنه ونابت منابه في العمل، فإنّ كسرت (أمّا) لم يجز حذف الفعل. " فالفعل بعد (أن) مرادّ، إلّا أنّه عوّض منه (ما) فصار الفعل لا يظهر معه، قال سيبويه: فإنّ كسرت (أمّا) لم يجز حذف الفعل...".^٣

وتابعه ابن يعيش فيما ذهب إليه، فخرّج البيت على أنّ (ما) نابت عن الفعل المحذوف، وجعلت زيادة (ما) " لازمة عوضاً من الفعل المحذوف...، ولا يجوز إظهار الفعل بعد (أمّا) هنا، لمّا ذكرناه من كون (ما) نائبة عنه، وإن أظهرت الفعل لم تكن (أمّا) إلّا مكسورة...".^٤

^١ - ينظر المسائل المنثورة، ٦٦، وشرح المفصل، ٧٨/٢، واللباب في علل البناء والإعراب، ٣١٠-٣١١، والجنى الداني، ٤٣٦-٤٣٧.

^٢ - البيت لعبّاس بن مرداس، ينظر الكتاب، ١٤٨/١، وشرح أبيات مغني اللبيب، ١٧٣/١.

^٣ - ينظر كتاب الشعر، ٨٤-٨٥، وشرح الأشموني، ١٩٨-١٩٩.

^٤ - شرح المفصل، ٩٨-٩٩.

ثالثاً: مسائل الحروف:

١- حذف الحرف:

نُقلَ عن الفارسيّ أنّ حذف الحرف يأباه القياس، لأنّه ضرب من الاختصار، واختصار المختصر إجحاف به^١. وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش فقد نقل عنه السيوطي في الأشباه قائلًا: "قال ابن يعيش: وحذف الحرف يأباه القياس، لأنّ الحروف إنّما جيء بها اختصاراً أو نائبة عن الأفعال، فما النافية نائبة عن أنفي، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم... فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمختصر، وهو إجحاف..."^٢.

٢- حتى الحرفية:

ذهب الفارسيّ وتابعه ابن يعيش إلى أنّ (حتى) لا يتحقّق فيها معنى العطف إلّا في حالة النصب، وعضدًا ذلك بالنقل عن سيبويه وغيره لئلا يمتنع المخالف هذه الصورة، كما أنّ عامّة ما في القرآن من هذا النحو جاء على النصب، ووجهه طلب المشاكلة بين الجملتين^٣.

٣- ما الزائدة:

تابع الفارسيّ وابن يعيش سيبويه في جواز مجيء (إذا) للجزاء لضرورة الشعر فقط لأنّ "الجزاء مبهم و(إذا) إنّما تكون لشيء مخصوص، وإذا كان ذلك كذلك فقد خرج معنى الجزاء لأنّه مؤقّت لشيء مبهم، ومن أجازّه شبهه بالجزاء، لأنّ الآخر يجب بوجوب الأوّل وإن كان موجباً"^٤. وذهب ابن يعيش مع أهل البصرة في أنّ (إذا) لا يجازى بها إلّا في ضرورة الشعر، إذا دخلت عليها (ما) والتي تكون زائدة معها واستند في ذلك إلى قول الفارسيّ بأنّ الشاعر إذا ارتكب الضرورة "استجاز كثيراً ممّا لا يجوز في الكلام، وإنّما جازت

^١ - ينظر المحتسب، ٥١/١، وشرح المفصل في صنعة الإعراب، ٤٥٧/١.

^٢ - شرح المفصل، ٧١/٨، وينظر الأشباه والنظائر والنظائر، ٧٩/١.

^٣ - ينظر المسائل العضديات، ٧٥-٧٨، وشرح المفصل، ٩٦/٨.

^٤ - المسائل المنثورة، ١٦٤، وينظر الكتاب، ٤٤٠/١.

المجازاة بها في الشعر لأنها قد شاركت إن في الاستبهام، إذ كانت وقتها غير معلوم فأشبهت بجهالة وقتها ما لا يدري أكون أم لا".^١

٤- اللام الداخلة في جواب لو ولولا:

ذهب الفارسي في أحد قوليه إلى أن اللام الداخلة في جواب لو ولولا، زائدة مؤكدة، مستندلاً على ذلك بجواز سقوطها، ووافق ابن يعيش ما ذهب إليه الفارسي، بعد أن أثبت ما ذهب إليه غيره، وهو كون هذه اللام قسماً قائماً بذاته قد وقعت في جواب لو ولولا، أو أنها هي اللام الداخلة في جواب القسم.^٢

٥ - إعمال (إن) النافية عمل ليس:

ذهب الفارسي مذهب سيبويه في منع إعمال (إن) عمل ليس، لأنها ليست لنفي الحال، ولأن إعمالها لم يُسمع منهم، فهو ضعيف قليل "لأن باب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل عمل الفعل، فلا ينبغي أن يخرج شيء منها عن أصله إلاّ بسماع".^٣ وذهب ابن يعيش المذهب نفسه في أن (إن المكسورة الخفيفة) حرف نفي دخل على الابتداء، والخبر، والفعل، لذلك منع إعمال (إن) عمل (ليس) لأن الاعتماد في عملها على السماع، والقياس يأباه، وإعمالها لم يُسمع منهم.^٤

^١ - شرح المفصل، ١٣٤/٨-١٣٥.

^٢ - ينظر كتاب الشعر، ٤٨٦/٢، وشرح المفصل، ٢٢/٩-٢٤.

^٣ - التعليقة على كتاب سيبويه، ٩٣/١-٩٤، وينظر الكتاب، ٥٨/١. التذييل، ٢٧٧/٤-٢٧٩.

^٤ - ينظر شرح المفصل، ١١٢/٨-١١٣.

المسائل الخلافية:

ما تمّ عرضه من مسائل يدلّ على أنّ ابن يعيش يميل إلى آراء أبي عليّ في كثير من المسائل النحويّة، وليس في هذا الميل نقصان لشخصية ابن يعيش، فأبو عليّ الفارسيّ إمام له أثره في النحو العربي، بما وضع من مقاييس وتعليلات تركت آثارها فيما بعد، ولا عجب في ذلك — وابن يعيش كانت له تلك الميول المنطقيّة من اهتمام بالقياس والعلة — أن يتأثر بأبي عليّ في تلك المسائل النحويّة، ولأنّه يشبهه إلى حدّ كبير في نزعه إلى القياس، وميله إلى المنطق. ولكن يجب ألاّ يفهم أنّ تبعية ابن يعيش للفارسيّ هي تبعية عمياء، وإنّما كانت تلك التبعيّة التي تعتمد الدليل، وتستخدم المنطق، وتتّبين الحجّة والبرهان، ولا أدلّ على ذلك من أنّ ابن يعيش قد خالف الفارسيّ عندما لم يرَ في رأيه القوة والبرهان الدافعين إلى التبعيّة، فهو لا يقبل الرأي إلّا بعد تمحيص وتدقيق وبحث ومناقشة، فإذا صحّ هذا الرأي في نظره قبله أيّاً كان مصدره، وإذا لم يصحّ من وجهة نظره رفضه. فهو لا يتقيّد بمذهب معين، ولا يعتدّ بعالم معيّن بحيث لا تتناقش آراؤه..

وسنورد هنا بعض المسائل التي خالف فيها ابن يعيش أبا عليّ الفارسيّ كدليل على استقلال شخصيته العلميّة:

أولاً: مسائل الأسماء

١- الأسماء الستة:

ذهب الفارسيّ إلى أنّ سبب إعراب الأسماء الستة بالحروف، كونها حروف إعراب، ودوالاً على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدّر^١. فقد جمع بذلك بين قول الأخفش، و قول سيبويه الذي أخذ به ابن يعيش في كونها "حروف إعراب والإعراب فيها مقدّر كما يقدر في الأسماء المقصورة، وإنّما قُلبت في النصب

^١ — ينظر المسائل العضديات، ٦١-٦٤، والمسائل البغداديات، ٢٥١، والتبيين عن مذاهب النحويين، ١٩٩.

والجر للدلالة على الإعراب المقدّر فيها.^١ وهذا الرأي هو ما استقرّ عليه معظم النحاة. وإن كان مذهب الفارسيّ مذهباً مستقيماً لا يخلو من المتانة .

٢- المبتدأ والخبر معرفتان:

تابع الفارسيّ سيبويه في أنّه إذا جاء المبتدأ والخبر معرفتين ، فأنت مخير في جعل أي منهما مبتدأ. أنشد الفارسيّ: * نَمَ وَإِنْ لَمْ أَنْمَ كَرَايَ كَرَاكَ^٢ * ثم قال : " ينبغي أن يكون (كراي) خبراً مقدّماً، ويكون الأصل : (كراك كراي) أي (نم، وإن لم أنم فنومك نومي)، كما تقول: (قم وإن جلست فقيامك قيامي)، هذا هو عرف الاستعمال في نحوه.....، وإذا كان كذلك فقدّم الخبر وهو معرفة، وهو ينوي به التأخير من حيث كان خبراً^٣ ."

أمّا ابن يعيش فقد ذهب إلى أنّ الخبر إذا كان معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديمه لأنّه ممّا يشكّل و يلتبس ، إذ كلّ واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه، فأيهما قدّمت كان المبتدأ^٤ . وهذا عائد إلى تبنيّه رأي الزمخشري بأنّ الابتداء هو رافع المبتدأ والخبر.

٣- (لات) المشبهة بليس:

(لات) حرف نافٍ يعمل عمل ليس بشروط كقوله تعالى: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) (سورة ص، ٣)، فقد ذهب ، الفارسيّ إلى أنّها تعمل في الحين أو فيما رادفه متقرّداً عن الجمهور في أنّ (لات) لا تعمل إلّا في الحين^٥ . بينما ذهب ابن يعيش مذهب الجمهور إلى أنّ لـ (لات) حال مع الحين ليست لها مع غيره، فعملها عمل ليس لا يكون إلّا في الأحيان، ومع غيرها يبطل عملها.^٦

^١ - شرح المفصل ، ٥٢/١، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧١/١.

^٢ - الشاهد لأبي تمام ،ديوانه بشرح التبريزي، وروايته: شاهدٌ منك أن ذاك كذا، ٤٥/٣.

^٣ - التذكرة، للفارسيّ نقلاً عن دلائل الإعجاز، ٣٧٣، وينظر همع الهوامع ، ٣٢٦/١.

^٤ - ينظر شرح المفصل ، ٩٨-٩٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٧/١.

^٥ - ينظر المسائل المنثورة، ١٠٦-١٠٧، والجنى الداني ، ٤٨٤ - ٤٨٨ ، وشرح شذور

الذهب، ٢٥٨-٢٥٩.

^٦ - ينظر شرح المفصل ، ١٠٨-١٠٩ ، ١١٦-١١٧ ، ١٢١/٣.

٤- العامل في الاسم المعطوف:

ذهب الفارسيّ إلى أنّ العامل في الاسم المعطوف عليه (الفعل)، والعامل في المعطوف حرف العطف بحكم نيابته عن الفعل المحذوف، فإذا قلت: (قام زيد وعمرو)، فالعامل في زيد العامل الأوّل، والعامل في عمرو حرف العطف.. أمّا ابن يعيش فقد ذهب مذهب سيبويه في أنّ الفعل الأوّل عامل في الاسم المعطوف والمعطوف عليه، مُضَعَّفًا ما ذهب إليه الفارسيّ.^١

٥- البديل:

في إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب، أخذ الفارسيّ في أحد قوليه برأي الكوفيّين الذين جوزوا ذلك، فقد قال في إعراب (ذريّة) من قوله تعالى: (وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا، ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا) (سورة الإسراء، ٢) "بأنّه لو رُفِعَ على البديل من الضمير في قوله (أَلَّا تَتَّخِذُوا) كان جائزاً. ولو رُفِعَ على البديل من الضمير المرفوع كان جائزاً، ويكون التقدير (أَلَّا تَتَّخِذُ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ مِنْ دُونِي وَكِيلًا، "٢. وساق الفارسيّ كلامه دون أن يعلّل سبب تجويزه إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب الذي لا يحسن البديل من كل واحد منها عند أكثر النحويين. وهو ما أخذ به ابن يعيش "لأنّ الغرض من البديل البيان، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، فلم يحتج إلى بيان"٣. وابن يعيش أخذ برأي البصريين وعلله تعليلاً منطقيّاً، موافقاً بذلك الجمهور لذلك كان رأيه أولى بالقبول.

^١ - ينظر الحجة في علل القراءات السبع، ٢٥٦/٣، وشرح المفصل، ٧٥/٣، وينظر ٨٨/٨-

٨٩، حيث نقل عن الفارسيّ أنّه ذهب إلى أنّ العامل في المعطوف ما ناب عنه الحرف العاطف لا العاطف نفسه، وقال بأنّه لا ينفك عن ضعف وإن كان في الحسن بعد الأوّل.

^٢ - الحجة في علل القراءات السبع في علل القراءات السبع، ٨٤/٥-٨٥.

^٣ - شرح المفصل، ٧٠/٣.

٦- الحال:

ذهب الفارسيّ في قولهم: (هذا بسرّاً أطيب منه تمرّاً) إلى أنّ العامل في الحال الأوّل (بسرّاً) معنى التنبيه، والإشارة في (هذا)، ويمتنع أن يكون العامل (أطيب) لتقدّمه عليه، ولا يجوز إذا انتصب عن فعل أو معنى فعل حال، أن ينتصب عنه اسم آخر على أنّه حال، كما لا ينتصب عنه مفعولان إلاّ أن تجعل الثاني صفة للأوّل، ولا يجوز ذلك في الحال، حيث لا يستقيم أن تصف (البسرّ) بـ (الرطب). والعامل في الحال الثاني (تمرّاً) (أفعل)^١.

بينما ذهب ابن يعيش إلى أنّ العامل في الحال (كان المضمرّة وفيها ضمير من المبتدأ) وهي (كان) التامة، لأنّ (كان) تعمل في المعرفة عملها في النكرة، فلمّا اختصّ الموضع بالنكرة علّم أنّها التامة، وأنّ انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر، وهذا مذهب سيبويه ذكره ابن يعيش ثمّ أورد رأي الفارسيّ كاملاً كما جاء في المسائل الحلبيات دون تعليق وكأنّ رأيّه غير مقبول عنده^٢.

٧- مصطلح (التبيين):

قال الفارسيّ في إعراب قوله تعالى: (لا بشرى يومئذٍ للمُجرمين) (سورة الفرقان، ٢٢) لا يمتنع أن يكون خبره ظرف زمان، ويكون (للمجرمين) صفة، وقد يكون تبييناً. ويجوز أن يكون (للمجرمين) الخبر، ويكون (يومئذٍ) تبييناً، وأنّ أكثر ما يكون هذا التبيين بحروف الجرّ^٣. فقد أخذ هذا المصطلح عند الفارسيّ دالتين: الأولى التعليق بما يدلّ عليه معنى الكلام، والثانية التعليق بما يدلّ عليه السياق، وأصله أن يكون بحروف الجرّ. بينما جاء هذا المصطلح مرادفاً

^١ - ينظر المسائل الحلبيات، ١٧٩، و المسائل المنثورة، ٣٣.

^٢ - ينظر شرح المفصل، ٦٠/٢-٦١، المسائل الحلبيات، ١٧٦-١٧٩، والكتاب، ١/١٩٩.

^٣ - ينظر الحجّة في علل القراءات السبع، ١/١٩٢، والمسائل البغداديات، ٥٥٣-

٥٥٩، والمنصف، ١/١٣١.

لـ(التمييز) عند ابن يعيش وغيره من المتأخرين قال: "اعلم أنّ التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس".^١

٨ - بَلْه:

بله عند الفارسيّ ممّا يكون مرّة اسماً من أسماء الأفعال، ومرّة مصدرًا، ومرّة حرف جر، ومن المواضع التي أثبت فيها الفارسيّ حرفيّة(بَلْه) قول الشاعر:

حَمَلْ أَتَقَالَ أَهْلِ الْوُدِّ أَوْنَةً أَعْطِيَهُمُ الْجَهْدَ مِنْ بَلْهَ مَا أَسْعُ^٢

ووجه كون(بله) حرفاً، أنّه لا يمكن أن يكون اسم فعل، لأنّ الجمل لا تقع في الاستثناء، والفعل منه لم يأت على صيغة الأمر، وهذا يراد به الأمر، ولا يجوز جعله المصدر، لأنّ المصدر إذا كان قد وقع في الاستثناء، في قولك: (أتاني القوم ماعداً زيدا)، فإنّه يمكن أن يقال: إنّ (ما) زائدة، وليست التي للمصدر، فليس في ذلك دلالة لاحتماله غير ذلك، والحروف قد وقعت في الاستثناء نحو: (خلا)، و(حاشا)، ولا وجه لهذه الكلم إلا أن تكون حروف جر^٣.

فالفارسيّ خرّج البيت على أنّ (بَلْه) لا يمكن أن تأتي في هذا الموضع اسماً للفعل أو مصدرًا، وإنما وجهها أن تكون من حروف الجر، وقد خالفه ابن يعيش حيث خرّج البيت على أنّ (بَلْه) تحتل وجهين، الأوّل أن يكون في محلّ الجرّ فيكون (بَلْه) مصدرًا مضافاً إلى (ما)، والوجه الثاني أن تكون (ما) في محلّ نصب فيكون (بَلْه) اسم فعل.^٤

٩ - بناء الآن

علّل الفارسيّ سبب بناء (الآن) لتضمّن الاسم معنى لام التعريف بعد حذفها، على حدّ بنائه في (أمس) وتلك اللام المقدرة هي المعرفة، وذلك لأنّه معرفة.^٥ خالف ابن يعيش رأي الفارسيّ و اجتهد برأي وافق فيه البصريّين،

^١ - شرح المفصل، ٧٠/٢، وينظر ارتشاف الضرب، ١٦٢١/٤.

^٢ - البيت لأبي زبيد الطائي، ينظر الخزانة، ٢٢٩/٦.

^٣ - ينظر كتاب الشعر، ٢٥/٢.

^٤ - ينظر شرح المفصل، ٤٩/٤.

^٥ - ينظر الإيضاح العضدي، ١٧٥، والإنصاف في مسائل الخلاف، ٢ / ٥٢٠ - ٥٢٣.

ورفض ما ذهب إليه الكوفيون ومن تابعهم ، فعلةً بنائه فلا بهامه ووقعه على كل حاضر من الأزمنة، وأن لزوم اللام الظاهرة فعلى حسب إرادة معنى التعريف فلما أُريد به المعرفة البتة لزمّت أدواته^١.

١٠- حيث:

حيث لازمة للإضافة، وهي مبنية لمشابتها الموصولات في الاحتياج إلى الجملة، وإذا أضيفت إلى الجملة تبقى على بنائها عند الجمهور، وقد تفارق الظرفية، وتُصَبُّ على المفعول به اتساعاً عند الفارسيّ، قال: "وإذا لم يجرز أن يكون (حيث) ظرفاً لما ذكرناه، كان اسماً، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع، كما يكون ذلك في (كم) ونحوها. ويقوّي ذلك دخول حرف الجرّ عليها. وقد حكى بعض البصريين فيها الإعراب"^٢ بينما ذهب ابن يعيش إلى أنّها مبنية في جميع لغاتها قال: "في (حيث) أربع لغات...، وهي مبنية في جميع لغاتها..."^٣.

١١- الصفة المشبهة باسم الفاعل:

ذهب النحاة في مسألة نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المعرفة في قولهم: (حسن وجهه) عدّة مذاهب، أحدها ما ذهب إليه الفارسيّ وهو (حسن الوجه) حيث أجاز فيه النصب على التمييز، إذ لا فرق عنده بين دخول الألف واللام، وعدم دخولها^٤.

أمّا ابن يعيش فقد ذهب إلى أنّ انتصاب (الوجه) هنا على التشبيه بالمفعول، وذلك لأنّه لما أضمر الفاعل في الصفة جعل (الثاني) كالمفعول "لأنّه معرفة لا يحسن نصبه على التمييز، وقد أجاز أبو عليّ ومن وافقه أن يكون منصوباً على التمييز، وإن كان فيه الألف واللام، وذلك أنّه قال لا فرق بين دخول الألف واللام وعدمها، لو قال: (هو حسن وجهاً) ..، ولم يمتنع كون مثل هذا منصوباً على

^١ - ينظر شرح المفصل، ١٠٣/٤-١٠٤.

^٢ - الحجّة في علل القراءات السبع، ٢٥/١-٢٦، وكتاب الشعر، ١٧٩-١٨٢.

^٣ - شرح المفصل، ٩١/٤-٩٢.

^٤ - ينظر الإيضاح العضدي، ١٥٠، والمسائل المنثورة، ٥٢-٥٣.

الحال لأنّ فائدته فائدة النكرة فلم يمتنع أن يكون هذا منه، وهو وجه حسن لولا
شناعة في اللفظ"^١

١٢- أفعال التفضيل:

أفعال التفضيل على ضربين أحدهما: أن يكون بمعنى الفعل نحو (زيد أفضل
القوم) أي يفضلهم، وهذا لا يُجمع ولا يُثنى ولا يؤنث، لأنّه مقدّر بالفعل، وقد
اختلف النحاة حول هذا النوع فقال البصريّون: هو معرفة بالإضافة على كلّ
حال إلّا أن يضاف إلى نكرة، وذهب أبو عليّ الفارسيّ مذهب الكوفيّين في أنّ
هذا الفرع يكون نكرة إذا أضيف على معنى (من) فقط، وإذا أضيف على معنى
اللام فهو معرفة، وخالفهم ابن يعيش في ذلك على أنّه يأتي دائماً نكرة كما أنّ
الفعل كذلك إذ حلّ محله^٢.

ثانياً: مسائل الأفعال

١- الفعل المتعدي:

ذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ الفعل (سمع) ممّا يتعدى إلى مفعولين، ولا
يكون المفعول الثاني إلّا ممّا يُسمع، كقولك (سمعت زيدا يقول ذاك)، ولو
قلت: (سمعت زيدا يضرب) لم يجز لأنّ الضرب ليس ممّا يُسمع، فإن اقتصر
على أحد المفعولين لم يكن إلّا ممّا يُسمع...، لأنّ (سمعت) إذا عدّي إلى (زيد)
ونحوه، لم يكن له من مفعول ممّا يسمع (زيد) ..، ونحو ذلك من المفعولات التي
تسمع.^٣ وقد رفض ابن يعيش ما ذهب إليه الفارسيّ مؤكداً أنّه من الأفعال التي
تتعدى إلى مفعول واحد لأنّ كلّ واحد من أفعال الحواس يتعدى إلى مفعول ممّا
تقتضيه تلك الحاسة..، والمفعول الثاني "من قولنا: (سمعت زيدا يقول)
جملة، والجملة لا تقع مفعولة إلّا في الأفعال الداخلة على المبتدأ

^١ - شرح المفصل ، ٨٤/٦ - ٨٥ ، والحجّة في علل القراءات السبع، ٢١٨/٥.

^٢ - ينظر الإيضاح العضدي، ١٣٧، و شرح المفصل ، ٦-٥/٣.

^٣ - ينظر المسائل الحليّات، ٨٢-٨٣.

والخبر، نحو (ظننت، وعلمت) وأخواتهما، و (سمعت) ليست منها ، والحق أنه يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته ، ولا يكون ذلك المفعول إلا ممّا يُسمع...^١

٢- المتعدي إلى مفعولين: (رأيت)

تأتي رأيت على ثلاثة أضرب: أحدها أن يراد بها إدراك الحاسة، فتتعدى إلى مفعول واحد، والآخر أن يكون من الرأي والنظر، ويكون متعدياً إلى مفعول واحد أيضاً، أما الضرب الثالث وهو الذي يكون متعدياً إلى مفعولين، ولا يجوز الاختصار على أحدهما، لأنهما في معنى المبتدأ والخبر، وذلك نحو: (رأيت زيدا أخاك) و (علمت بكرة منطلقاً). ومنه ما يدخل عليه (كان) وأخواتها، و (إن) وأخواتها فقد ذهب الأخفش، إلى أن الاختصار على الفاعل في هذا الباب لا يحسن، فقام عليهما سائر أخواتهما. ووجه الفارسي قوله في هذا: " أن (علمت) و (ظننت) وبابهما قد أجريا مجرى القسم في كلامهم، ألا تراهم تلقوها بما يتلقى به القسم في نحو قوله عز وجل (وَوَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ) (سورة فصلت، ٤٨)...، فكما أن القسم، وإن كان جملة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، لا يكون كلاماً مستقلاً حتى يوصل بالمقسم عليه، كذلك (ظننت) و (علمت) لما كانا قد أجريا مجراه، لم يستحسن الاختصار عليهما حتى يوصل بالمفعولين...^٢ وقد رفض ابن يعيش ما ذهب إليه الأخفش، والفارسي وقال بضرورة الاختصار على المسموع منها وعدم القياس عليهما لقلّة ذلك ^٣.

٣- دلالة (كان) الناقصة على الحدث:

إنّ أبا عليّ الفارسيّ بالرغم من إقراره في عامّة كتبه أنّ (كان) الناقصة مخلوعة الدلالة على الحدث، فقد علّق بها. حيث جعل الباء في (بما كنتم) من قوله تعالى (وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ) (سورة آل عمران، ٧٩) متعلّقة بقوله (كونوا). وفي كلام أبي عليّ هذا ما يدلّ على بقاء معنى الحدث في

^١ - شرح المفصل، ٦٢/٧-٦٣.

^٢ - المسائل الحليّات، ٧١-٧٣، وينظر شرح جمل الزّجاجي، ٣١١/١.

^٣ - ينظر شرح المفصل، ٦٦/٧.

(كان) إذا علق بها^١. بينما ذهب ابن يعيش إلى أن (كان) الناقصة " تفتقر إلى الخبر، ولا تستغني عنه، لأنها لا تدلّ على حدث، بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث، فتدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمان الخبر، فيصير الخبر عوضاً من الحدث فيها..^٢

وبما أن (كان) هي على صورة الفعل اللفظية، ولها من التوسع ما ليس لسائر أخواتها، لأنها أمّ الباب، ولا تخصّ وقتاً ماضياً دون آخر، لذلك كان التعليق بها مذهباً غير بعيد عن الصواب ويمكن موافقة الفارسي فيما ذهب إليه.

٤- ليس:

نصّ الفارسي في عامّة كتبه على أن (ليس) حرف لا فعل، قال: " (ليس) تجري مجرى (ما) ونحوها ممّا ليس بفعل"^٣. وقال: "وجه قوله: (أنّه بمنزلة ما، وليس ككان وأخواتها) أنّ (ليس) وإن كانت قد رفعت ونصبت، فليست فعلاً على الحقيقة، ألا ترى أنّ الفعل لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يكون دالاً على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة، وإمّا أن يكون دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة مجرداً من الحدث، فإذا لم يخلُ الفعل من أحد هذين القسمين، ولم تكن (ليس) من واحد منهما، ثبت أنّه ليس بفعل وإن كان فيه بعض الشبه منه..^٤

وقال أيضاً: "وممّا يدلّ على أنّها ليست بفعل أنّها تدلّ على النفي، ولا تدلّ على حدث ولا زمان..^٥ فهذه ثلاثة أقوال تدلّ على أنّ أبا عليّ كان يرى أنّ (ليس) حرف وليست فعلاً .

أمّا ابن يعيش فقد عارض الفارسي في كون (ليس) فعلاً لا حرفاً، وردّ عليه في كلّ حجة، أو دليل ساقهما للدلالة على حرفيّة (ليس). فـ (ليس) فعل " يدخل على

^١ — ينظر الحجة في علل القراءات السبع، ٥٩/٣، و المسائل الشيرازيات، ٢٢، و

الخصائص، ١٧٣/٢.

^٢ — شرح المفصل، ٩٧/٧.

^٣ — الحجة في علل القراءات السبع، ٣١٦/٥.

^٤ — المسائل الحليّات، ٢١٠-٢١١.

^٥ — المسائل المنثورة، ٢٠٧-٢٠٨.

جملة ابتدائية (فينفيها في الحال)...، والدليل على أنها فعل اتصال الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بها، على حد اتصاله بالأفعال وهو الضمير المرفوع...، ولأن آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية، وتلحقها تاء التانيث ساكنة وصلًا ووقفًا...، وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء، فإنها تكون متحركة بحركات الإعراب نحو: (قائمة وقاعدة)، فلما وجد فيها ما لا يكون إلا في الأفعال دلّ على أنها فعل...، و(ليس) غير متصرفة...، قيل عدم التصرف لا يدلّ على أنها ليست فعلاً إذ ليس كلّ الأفعال متصرفة ألا ترى أنّ (نعم) و(بئس) و(عسى)، وفعل التعجب، كلّها أفعال، وإن لم تكن متصرفة. وأمّا كونها بمنزلة (ما) في النفي فلا يخرجها أيضاً عن كونها فعلاً لأنّه يدلّ على مشابهة بينهما، وهو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها. وأمّا أن يدلّ أنها حرف فلا إذ الدلالة قد قامت على أنها فعل...^١.

إنّ ما ذكره ابن يعيش من دلائل على إثبات فعلية (ليس)، ليرد على الفارسيّ الذي ذهب إلى حرفيتها، وقد وافق بذلك إجماع البصريين، لذا فإنّ مذهبه هو الأولى بالقبول.

هـ- حاشا:

ذهب الفارسيّ إلى جواز النصب بـ(حاشا) مخالفاً سيبويه، مستدلاً على ذلك بجواز دخول الحذف بقوله تعالى: (حاشى لله وحاش الله) (سورة يوسف، ٣١ و ٥١) والحذف " لا يقع إلا في الأسماء وفي الأفعال، ولا يقع في الحروف، فلذلك جاز النصب"^٢.

بينما خالف ابن يعيش من حكم عليها بالفعلية وذهب إلى أنها حرف. لأنّ سيبويه لم يحكّ "في (حاشا) إلا الجر، ولم يجز النصب بها...، وذلك أنها لو كانت

^١ — شرح المفصل، ١١٢/٧-١١٣، وينظر المسائل الحليّات، ٢١٠-٢٢٣.

^٢ — المسائل المنثورة، ص ٦٧.

فعلاً بمنزلة (خلا وعدا) لجاز أن تقع في صلة (ما) فتقول (أتاني القوم ما حاشى زيدا) كما تقول (ماخلا زيدا وماعدا عمراً) فلماً لم يجر ذلك دلّ أنها حرف^١ والقول بفعلية (حاشا) لا يخلو من الصواب إذ ليس من القياس جواز الحذف في الحروف، وإنما ذلك في الأسماء والأفعال، كما أنّ (حاشا) تأتي متصرفة في قول النابغة الذبياني: *وما أحاشي من الأقسام من أحد*^٢، والتصرف من خصائص الأفعال.

ثالثاً: مسائل الحروف:

١- حدّ الحرف:

ذهب الفارسيّ إلى أنّ الحرف هو: " ما دلّ على معنى في غيره....، وهو أيضاً ما لا يكون خبراً، ولا يجوز أن يُخبر عنه...".^٣ ولم يُرض هذا الحدّ ابن يعيش، لذلك استرسل في الردّ عليه بعد أن ذكر مناقشته لحدّ الحرف التي كانت عبارة عن تشكيكات لإثارة ذهن وتطلبّ الجدل. قال: "كأنّ أبا عليّ أورد هذه التشكيكات للبحث، وإذا أنعم النظر كانت غير لازمة...".^٤

٢- دخول الفاء في خبر المبتدأ:

تابع الفارسيّ الأخفش في جواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ كما في قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) (سورة الجمعة، ٨). ووجه ذلك أنّ الفاء تدخل للعطف أو للجزاء أو زائدة". فلماً لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عطف الخبر على مبتدئه، لم يصحّ حمله على العطف. ولم يُستجزر حمله على أنها للجزاء لبعد ذلك في اللفظ والمعنى..، فلماً لم يكن موضعاً له. ولا

^١ - شرح المفصل، ٨/٤٨-٤٩، وينظر الكتاب، ١/٣٧٧.

^٢ - ديوانه، ٨٢، وينظر الخزانة، ٢/٤٤، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٧٨.

^٣ - المسائل العسكرية، ٣٩.

^٤ - شرح المفصل، ٨/٣-٥.

للعطف عليّه ، حكم بزيادة الفاء ، لأنها قد ثبتت زائدة حيث لا إشكال في زيادتها.....^١

وأبو عليّ الفارسيّ هنا صحّح ما ذهب إليه الأخفش في جعل الفاء زائدة، وذلك لامتناع أن تكون عاطفة، أو رابطة لجواب شبه الشرط لفظاً ومعنى...، فإذا امتنع كونها للعطف، ورابطة لجواب شبه الشرط، وجاء ما لا يحمل إلاّ على اعتقاد زيادة الفاء ثبت أنّ الفاء في الآية زائدة.

أمّا ابن يعيش فقد ذهب إلى أنّها عاطفة مؤيداً في ذلك سيبويه الذي جوز دخول الفاء في خبر (إن)، لأنها وإن كانت عاملة فإنّها غير مغيّرة معنى الابتداء والخبر، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء وفضّله على قول الأخفش لأنّه أقرب إلى الصحة " وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) فأدخل الفاء في الخبر، فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كلّ على الزيادة، والأوّل أظهر لأنّ الزيادة على خلاف الأصل"^٢.

٣- لكن المخففة:

ذهب الفارسيّ في بعض أقواله مذهب يونس بن حبيب في أنّ (لكن) المخففة لا تأتي حرف عطف، لأنّه حرف يدخل قبل التخفيف على الابتداء والخبر، فينبغي أن يكون بعد التخفيف مثله قبل التخفيف، كما أنّ سائر أخواتها كذلك، وينبغي في (لكن) إذا خفّف، ألاّ يخرج من الدخول على الجمل ، كما لم يخرج (إن) عن ذلك" وهذا الإنكار من يونس ينبغي أن يكون في قولهم: (ما ضربت زيداً لكن عمراً) لأنّ (ضربت زيداً لكن عمراً) إذا لم ينف، لا نعلم أحداً لا ينكره فتقول: إذا كان ذلك فيه يؤدي إلى الخروج عن أحوال نظائره ، وما وضع له في الأصل، وجب أن لا يجوز "^٣. وما التمسّه الفارسيّ من أدلّة لتقوية مذهب يونس ابن حبيب يمكن الاعتراض عليه من جوانب عدّة وهو أن (لكن) إذا خففت

^١ — الحجّة في علل القراءات السبع في علل القراءات السبع، ٤٣/١-٤٤، وينظر المسائل البغداديات، ٤٦٣، و أمالي ابن الشجري، ٤٨/١.

^٢ — شرح المفصل، ١/١٠١، ٨/٩٥-٩٦، وينظر الكتاب، ١/١٣٤.

^٣ — المسائل الحلبيات، ٢٦٥-٢٦٦، وينظر المسائل المنثورة، ٤١.

أهملت، وليس سائر أخواتها كذلك ، ثم لم يحك أحد النصب في (لكن) إذا خففت، فلذلك لما خففت، وأسكن آخرها بطل عملها إلا أن معنى الاستدراك باق على حاله^١. فالقول بمجيء (لكن) حرف عطف هو قول سديد، وهو ما أخذ به ابن يعيش موافقاً سيبويه ومرجحاً قوله على قول يونس بن حبيب ، قال: "اعلم أنهم قد يخففون (لكن) بالحذف لأجل التضعيف كما يخففون (إن) و(أن) ، فيسكن آخرها كما يسكن آخرهما، لأن الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين...، وهي في العطف كذلك... ..، وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خففت لا يبطل عملها ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثل (إن) و (أن)...، والمذهب الأول^٢

٤- نون التوكيد:

ذهب الفارسي إلى أن دخول نون التوكيد على الفعل المستقبل غير لازمة، حيث يجوز ألا تلحق هذه النون الفعل، ومنع دخولها على خبر لا طلب فيه إلا في ضرورة شاعر. قال: "فأما قراءة ابن كثير: (لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^٣ (سورة القيامة، ١) فإن اللام يجوز أن تكون التي يصحبها إحدى النونين في أكثر الأمر. وقد حكى ذلك سيبويه وأجازهم... ويجوز أن تكون اللام لحقت فعل الحال، فإذا كان المثال للحال لم تتبعه النون، لأن هذه النون لم تلحق الفعل في أكثر الأمر، إنما هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي"^٤ وأما ابن يعيش فقد ذهب إلى أن هذه النون تلزم في الفعل الذي يكون أوله (اللام) لجواب القسم وذلك للفصل بين الحال والاستقبال، ولئلا يتوهم أن هذه اللام التي تقع في خبر (إن) لغير قسم ، فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون، وتخليصه للاستقبال^٥

^١ — ينظر الكتاب، ٩١/١، وارتشاف الضرب، ١٩٩٨/٤، ومغني اللبيب، ٣٨٦/١.

^٢ — شرح المفصل، ٨٠/٨-٨١.

^٣ — تنظر القراءة في السبعة، ٦٦١.

^٤ — الحجّة في علل القراءات السبع، ٣٤٤/٦، وكتاب الشعر، ٥٤/١.

^٥ — شرح المفصل، ٣٩/٩-٤٣.

٥- ثبوت النون في الأفعال الخمسة:

ترفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، وتتصب وتجزم بحذفها، إلا أنها قد تخالف هذا الأصل وتبقى في حالة النصب، وهذا محمول على تشبيه أن المصدرية بما المصدرية، وهو مذهب الكوفيّين، أو تشبيهاً بأن المخففة من الثقيلة، وهذا مذهب البصريّين. والفارسيّ يأخذ برأي البصريّين في تشبيهه (أن) المصدرية بـ(إن) المخففة من الثقيلة، فقد نقل عنه ابن جني: "سألت أبا عليّ رحمه الله عن قول الشاعر* أن تقرا أن على أسماء ويحكما*^١ فقال فهي مخففة من الثقيلة كأنه قال: (أنكما تقرأن) إلا أنه خفف من غير تعويض... وقال أبو عليّ. وأولى (أن) المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة، وهذا على كلّ حال، وإن كان فيه بعض الضعف. أسهل ممّا ارتكبه الكوفيّون...".^٢

أمّا ابن يعيش فيتابع الكوفيّين في تشبيهه (أن) المصدرية بـ(ما) المصدرية، حيث قال: في * أن تهبطين بلاد قوم*^٣ فهذا على تشبيهه (أن) بـ(ما) المصدرية، وهذا طريق الكوفيّين، فأما البصريّون فيحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة، والضمير فيها ضمير الشأن والحديث، والمراد (أنه تهبطين)^٤.

٦- إمّا:

أخرج أبو عليّ (إمّا) من حروف العطف، وذلك لأمرين (أحدهما) أنها مكرّرة فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأولى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى لأنها تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، وليس قبلها ما تعطفه عليه، ولا تكون الثانية هي العاطفة لدخول واو العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله، وذهب إلى أنها تجيء لمعنى الشك "والعاطف هو الواو، وإذا قلت: (قام إمّا زيد وإمّا عمرو) فكُنيتَ عنهما قلت: (... إمّا هو، وإمّا هو) لأنه قد علّم

^١ — لم يعرف قائله، تمامه: * مني السلام وألا تُشعرا أحدا* ينظر الخزانة، ٥٦٢/٣.

^٢ — المنصف، ٢٧٨-٢٧٩.

^٣ — قائله القاسم بن معن، تمامه* م يرتعون من الطّاح* ينظر الخزانة ٢٩٧/٢.

^٤ — شرح المفصل، ٨/٧-٩.

أنك أردت: (قام أحدهما)، ولا تكني عما لا تعرفه، فالمخاطب قد استفاد بالكناية ما كان يستفيد بالظاهر".^١

أمّا ابن يعيش فقد ذهب إلى أنّها حرف عطف، وخالف ما ذهب إليه الفارسيّ قائلاً: "قد كنا ذكرنا أنّ أبا عليّ لم يعدّ (إمّا) في حروف العطف،...، ونحن نجد (إمّا) هذه لا يفارقها حرف العطف فقد خلقت ما عليه حروف العطف".^٢

٧- أو:

نقل عن الفارسيّ أنّ (أو) عنده تأتي للإضراب أو للتمييز قال: "أو حرف يستعمل على ضربين أحدهما: أن يكون بمعنى أحد الشيئين أو الأشياء في الخبر والاستفهام، والآخر: أن يكون للإضراب عما قبله في الخبر والاستفهام...".^٣

بينما ذكر ابن يعيش لها معاني ثلاثاً، وهي الشك، والتخبير، والإباحة ولم يعدّ الإضراب من معانيها قال: "ولها في ذلك معانٍ ثلاثة (أحدها) الشك وذلك أن يكون في الخبر...، (والمعنى الثاني) أن تكون للتخبير نحو قولك (خذ ثوباً أو ديناراً أو عشرة دراهم) فقد خيرته أحدهما، وكان الآخر غير مباح...، (وأمّا الثالث)، فهو الإباحة ولفظها كلفظ التخبير، وإنما كان الفرق بينهما أنّ الإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر...".^٤

رابعاً: مسألة الجملة:

قسم الفارسيّ الجملة على أربعة أقسام فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وقام ابن يعيش برفض هذا التقسيم موضحاً موضع الخلاف فيه، ثم ساق تقسيماً جديداً شاع بين النحاة، وجعل الجملة ضربين فعلية واسمية. قال: "... واعلم أنّه (قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية) وهذه قسمة أبي عليّ وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية، لأنّ الشرطية في

^١ — المسائل المنثورة، ص ٤٠-٤١.

^٢ — ينظر شرح المفصل، ١٠٣/٨، ٨٩/٨-٩٠.

^٣ — عن شرح ألفية ابن مالك، المكناسي، ٢٤٧/٢.

^٤ — شرح المفصل، ٩٩/٨-١٠٠.

التحقيق مركبة من جملتين فعليتين فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرّ وهو فعل وفاعل..^١

هذه هي مجمل القضايا المشتركة والخلافية التي استطعنا تناولها بين أبي عليّ الفارسيّ وابن يعيش. حيث كان هذا الباب لوناً من المناظرات العلميّة التي دارت بين العلماء، عرضنا فيها بعضاً من المسائل التي خالف فيها ابن يعيش أبا عليّ الفارسيّ — وكلّ منهما يمثلّ زمناً معيّناً خاصاً، له خصائصه، وسماته — وبعضاً من المسائل التي وافقه فيها.

و فيما تمّ عرضه من مسائل — سواء المسائل التي اتّفقا فيها أو المسائل الخلافية — يمكن القول: إنّ ابن يعيش قد رأى في الفارسيّ عالماً عظيماً، له مذهبه المستقلّ، وآراؤه المتفرّدة الجديرة بالنظر والاهتمام. لذلك عرض كثيراً من المسائل الخلافية للفارسيّ مع غيره من العلماء مؤيداً الفارسيّ في بعضها، أو مؤيداً غيره. كذلك وجد في مذهب الفارسيّ مذهباً قوياً، لا يقلّ أهمية عن الخليل وسيبويه، لذلك كان وجوده مؤثراً، وحضوره فاعلاً في شرحه، وكان من أبرز مظاهر هذا التأثير أنّه تبنّى كثيراً من آرائه مع الإشارة إلى مصدرها، واعتبار الفارسيّ من المحققين (هذا مذهب المحققين كأبي عليّ). كما أنّه في مواضع عدّة رجّح مذهب الفارسيّ في مسائل خلافية طرفها الآخر سيبويه دون أن يرفض ما ذهب إليه، حيث كان له نهج خاص في التعامل مع المسائل الخلافية بين العلماء الكبار، فهو إن أيدّ مذهب، لم يرفض الآخر، أي أنّه كان يتّخذ الموقف الوسط. وفي بعض الأحيان يبحث عن مسوغات للدفاع عن رأي تفرّد به الفارسيّ، وخالفه النحويون جميعاً. وهذا يعكس مدى تأثر ابن يعيش بالفارسيّ ومذهبه.

ولا بدّ من التنبيه إلى أنّ هناك مصادر كثيرة اعتمدها ابن يعيش، وأخذ منها، ولكنه لم يشر إليها، وعليه فقد أخذ عن الفارسيّ في مواضع كثيرة دون أن يذكر أنّها له كما في مسألة (وقوع إلّا في غير موضعها)، ومسألة (بله اسم فاعل)، ومسائل كثيرة غيرها.

^١ — شرح المفصل ، ١/٨٨-٨٩.

وموافقة ابن يعيش للفرسيّ لا تعني أنّه لم يخالفه، فقد رفض ما ذهب إليه
الفرسيّ بشكل صريح عندما لم يرَ في رأيه القوة والبرهان مفنّداً ما ذهب إليه
الفرسيّ، مسترسلاً في ردّ حججه وبراهينه، من ذلك ما وجدناه في ردّ ما ذهب
إليه الفرسيّ في (حدّ الحرف، وحرفيّة ليس)، وقد يأخذ ردّ ابن يعيش شكلّ
المعارضة المباشرة من ذلك مخالفته الفرسيّ في إخراج (أما) من حروف
العطف، وإثباته أنّها حرف عطف، وأيضاً رفضه تقسيم الفرسيّ للجمل، وإشاعته
تقسيماً جديداً سار عليه النحاة فيما بعد...، وغير ذلك من أشكال المعارضة التي
قدّمها ابن يعيش، وهو في معارضته هذه كان متبنياً لآراء نحاة سابقين له، فلم
يتفرّد بآراء خاصة به، وكل ما جاء به لم يخرج في حدوده الفكرية عمّا قدّمه
سابقه.

خاتمة: (أحكام ونتائج)

حاولنا في بحثنا هذا، أن نقوم بدراسة موازنة بين أبي عليّ الفارسيّ وابن يعيش، على أساس أنّ كلّ علم منهما يمثل مرحلة زمنية معيّنة، لها مقابيلها الخاصة بها. حيث تمّ التوقف عند حياة كلّ من الفارسيّ وابن يعيش، لما لها من تأثير على فكرهما وتكوينهما العلميّ، فتناول البحث نسب الرّجلين، وتنقلاتهما، وشيوخهما ومن تتلمذ على أيديهما، وأثر ثقافتهما في نتاجهما، ثم درسنا علاقة الفارسيّ بالمذاهب النحويّة، بعد أن تبين لنا أنّ النحويّ العربيّ قد انشطر إلى ثلاثة مذاهب (بصري، كوفي، بغدادي)، مع بيان الخلاف المنهجيّ الأساسي بين المذهبين البصريّ والكوفيّ، وكيف وصل إلى بغداد ناضجاً بعد انقضاء حدة الخلافات. وتوصل البحث إلى أنّ النحويّ الكوفيّ لم يتح له من النمو والتطور ما أُتيح للمذهب البصريّ، وأنّ المذاهب الثلاثة في النهاية كادت تعود إلى التوحيد في مذهب واحد يعتمد غالباً المذهب البصريّ وأصوله.

ثم عرضنا بعض الآراء النحويّة التي تفرّد بها الفارسيّ، وانتقلنا إلى توضيح منهجيّة دراسة النحو باعتماد السماع والقياس والتعليل...، كما تناولنا ابن يعيش مذهباً ومنهجاً، وتطرّقنا إلى طريقة عرضه للقضايا، والمسائل النحويّة التي اعتمدت مبدأ الترجيح والانتخاب، ثم عرضنا للقضايا النحويّة بين الفارسيّ وابن يعيش المشتركة منها والخلافية وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

— اتجه البحث إلى بيان أنّ الفارسيّ وابن يعيش معاً، يعدّ كلّ واحد منهما نفسه بصريّاً بصريح العبارة، فأراؤهما في جملتها توافق مذهب البصريّين.

— بيّن البحث أنّ أهمّ ظاهرة مذهبيّة تجلّت لدى الفارسيّ وابن يعيش هي (تأييدهما لسيبويه على نحو يكاد يكون مطرداً)، فكتاب سيبويه هو مصدر كتب الفارسيّ، وكتاب ابن يعيش، والركيزة التي نهضا عليها، ولا سيّما أنّ نصوص الكتاب منتشرة في كلّ جزء من هذه الكتب تطالع القارئ أينما قلب النظر فيها. وهي في جملتها إلى الصواب تساق في المرتبة الأولى قبل الانتقال إلى ما انفرد به النحويون الآخرون.

— توصلَ البحث إلى أنَّهما قد يخرجان عن تأييدهما البصريين عندما كانت الضرورة تقتضي ذلك، فيتمّ الالتفات إلى الكوفيّين، حيث إنّ كلاً من الفارسيّ وابن يعيش قد أخذوا ببعض آراء الكوفيّين، واستشهدوا بكلام لبعض أئمتهم.

— أظهر البحث أنّ جملة المصطلحات التي استخدمها أبو عليّ الفارسيّ، وابن يعيش بصريّة، وأنَّهما ربّما استخدمتا بعض المصطلحات الكوفيّة.

— أثبت البحث أنّ الفارسيّ قدّم إلى علم النّحو إضافات حقيقية، فقد ذكر اسمه بإزاء اسم سيبويه إمام هذه الصّناعة، ويكاد يشبه تأثير كتبه في الخالفين تأثير كتاب سيبويه، لاشتمالها على بحوث النّحو والصرف اشتمالاً جامعاً منظماً، وهذا جعل حركة من التّأليف قامت على كتبه، وتناولتها بالشرح والاختصار فأصبحت كتب الفارسيّ تضاهي كتاب سيبويه من حيث اشتمالها على أصول النّحو، وغزارة النقل عنها، وحركة التصنيف التي قامت عليها.

— تطرّق البحث إلى ظاهرة تعدد الآراء التي برزت لدى الفارسيّ، حيث أثبت اختلاف الرأى في بعض المسائل من كتاب لآخر من كتبه، فهو دائم النظر فيما يصدر عنه من آراء يزيد فيه دائماً ما يقوّيه أو يدفعه، وهذا ينبئ عن اتساع معرفته، وثرائه الفكري، وكثرة تنقلاته.

— وقف البحث على كثير من آراء أبي عليّ الفارسيّ النحوية المبنوثة في كتب معاصريه والذين جاؤوا بعده. ولكننا لم نعثر عليها في كتبه، وهذا يعني أحد أمرين، إمّا أن تكون كثير من كتب الفارسيّ قد فُقدت كغيرها من تراث العربيّة. أو أن يكون هؤلاء غير دقيقين في إسنادهم هذه الآراء النّحويّة، ولكن هذا إذا حدث مع أحدهم فلا يمكن أن يحدث مع الآخر. ولذلك يبقى التعليل الأوّل هو المقبول.

— كشف البحث أنّ ابن يعيش وإن كان يعدّ من المتأخرين، لكنّه ترك أثراً جعله مرجعاً لمن جاء بعده، فقد عُوِّمِلَ من النّحاة الخالفين له معاملتهم لكبار النّحاة الذين تنقّل آراؤهم وتناقش.

— أظهر البحث ميل ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل) إلى الشمول والإحاطة التّامة بكافة المسائل والآراء.

— أثبت البحث أن شخصية ابن يعيش قد انحصرت في ترجيح رأي على رأي آخر، أو استحسان وجه واستقباح آخر، وقد أنبأت هذه الشخصية عن نحوٍ مجتهد في الرأي، ناقش كبار النحاة مناقشة الند للند، وإن لم تكن له آراؤه الخاصة به، فضلاً عن مناقشته للزمخشري، ومعارضته في بعض الأحيان إن اقتضى الأمر ذلك، وترجيحات ابن يعيش هذه كانت موضوعاً لمناقشات من جاء بعده ومرجعاً لهم، وهذا يدل على منزلته العلمية بين معاصريه، وأثره في خالفه.

— أوضح البحث أن السماع هو الأصل الذي تثبت فيه اللغة عند أبي عليّ الفارسيّ وابن يعيش، وأنه إذا جاء السماع بخلاف القياس طرح القياس، وسُكن إلى ما يُسمع عنهم من غير أن يُتخذ أصلاً يقاس عليه، كما أظهر البحث احترامهما لمواد السماع وطرق الرواية فكتبهما تزخراً بالشواهد المتنوعة المستمدة مما حفظاه.

— أثبت البحث أن القرآن الكريم هو المصدر الأساسي في الاحتجاج عندهما، وما ورد مخالفاً له لا مجال لمناقشته والخوض فيه. كما أنهما اعتدّا بالقراءات، وأكثرنا من الاستشهاد بها حتى الشاذ منها، وأن ما تمّ تضعيفه منها قليل إذا ما قورن بما احتجّ بها. كما أثبت البحث أن ابن يعيش كان أميل إلى الاعتدال من غيره، وأرق لهجة تجاه القراءات والقراء.

— بيّن البحث أن الفارسيّ وابن يعيش كانا يأخذان بمبدأ الاحتجاج بالحديث .
— كشف البحث عن إكثار أبي عليّ من شواهد الشعرية المنتزعة من شعر الجاهليين حتى نهاية عصر الاحتجاج، وأنّ هناك شواهد شعرية كان الفارسيّ أوّل من استشهاد بها، كما أنّه استشهاد بشعر المولدين .

— حقق البحث أن ابن يعيش نظر إلى الشعر الفصيح المستوفي شروط الاحتجاج على أنّه منزّه عن الغلط، وهو يحتجّ بما أجمع عليه النحاة من أشعار الجاهليين وغيرهم، كما أنّه استشهاد بشعر المولدين.

— بيّن البحث أن الفارسيّ كان يعتمد القياس أساساً في الدرس اللغويّ، أي أنّه جعل العقل والمنهج العقلي عماد أسلوبه، وهذا يدلّ على المقدرة الكبيرة التي كان

يتمتع بها الفارسيّ، فكان يستطيع أن يتكلّم بالأسلوب السهل والأسلوب الصعب، فأسلوبه مع وعورته لم يخل من وضوح العبارة. كما أظهر البحث أنّ القياس المعتمد على فكرة الأصل والفرع (قياس النظير على النظير) هو أشهر صور القياس التي اعتمدها كلّ من الفارسيّ وابن يعيش.

— عرض البحث للعلّة النّحويّة، وكيف تطورت عند الفارسيّ وابن جنّي، ثم كيف انتقل هذا الاهتمام إلى الخالفين، فالعلّة جزء متمم للقاعدة، وشاهد على صحتها. لذلك عدّها ابن يعيش عنصراً أساسياً قائماً في صلب منهجه.

— بيّن البحث أنّ علّة (طلب الخفة) أكثر العلل انتشاراً في كتبهما، وأنّ كثيراً من علّتهما راجعة إليها.

— بيّن البحث أنّ ما جاء به ابن يعيش لم يخرج في حدوده الفكرية عما جاء به الفارسيّ، بل إنه زاد عليه من استعمال مصطلحات المنطق، وجمع العلل والآراء وعرضها بأسلوب جدليّ.

— أوضح البحث صلة ابن يعيش بتراث أبي عليّ، ووزارة ما نقله عنه، وكلفه بالتعليق على أقواله، فقد عرض كثيراً من المسائل الخلافية للفارسيّ مع غيره من العلماء، مؤيداً الفارسيّ في بعضها، أو مؤيداً غيره، يضاف إلى ذلك استعانتة بأمثلة الفارسيّ وشواهد ومسائله.

— أظهر البحث أنّ شخصية ابن يعيش منحصرة في تقديم الآراء والتعليق عليها وترجيح بعضها، وفي إقامة كتاب شموليّ في النحو. بينما بدت شخصية الفارسيّ صاحب الآراء المتفرّدة، والأقيسة الخاصة أبرز من شخصية ابن يعيش الذي بدا تأثره بالفارسيّ جليّاً، من حيث المادة النّحويّة، ومن حيث المنهج. والفارسيّ في آرائه المتفرّدة، ومواقفه الخاصة من الخلافات النّحويّة التي دارت بين النّحاة، وأقيسته الخاصة به، وتوسعه في المنطق الجدليّ، واهتمامه بالتعليل، كلّ ذلك جعل علماء النحو ينهلون منه بما يلائم مذهبهم.

— كشف البحث أنّ ابن يعيش لم يكن أميناً في نقله، وأنّ هناك آراء كثيرة نسبها إلى نفسه، ولم يكن له في الحقيقة إلاّ فضل صياغتها بأسلوبه، وتقديمها. فهو بالرغم من أنّه لم يكثر من ذكر الفارسيّ، إلاّ أنّ كتبه كانت منثورة في كتابه.

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي، تح: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- ابن خالويه وجهوده في اللّغة مع تحقيق كتاب شرح مقصورة ابن دريد، تح: محمود جاسم محمّد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١ (١٩٨٦م).
- ابن الشجري ومنهجه في النّحو، عبد المنعم أحمد التكريتي، مطبعة الجامعة، بغداد، ط١ (١٩٧٤).
- ابن يعيش النّحويّ، د. عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط١ (١٩٩٧م).
- أبو عليّ الفارسيّ، د. عبد الفتّاح شلبي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، (١٣٧٧هـ).
- أخبار النّحويين البصريّين، السيرافي، تح: طه الزيني، ومحمّد عبد المنعم خفاجي، (١٩٥٥م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ (١٩٩٨م).
- أسرار النّحو، ابن كمال باشا، تح: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر عمان، (د.ت).
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللّغويين، عبد الباقي عبد المجيد اليماني، تح: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، ط (١٩٨٦م).
- الأشباه والنظائر في النّحو، السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرّم، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).
- الأصمعيّات، تح: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٣ (١٩٦٤م).

- الأصول، دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط (١٩٨٢).
- أصول التفكير النحوي، د. عليّ أبو المكارم، الجمعية الليبية، ط ١ (١٩٧٣).
- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نخلة، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط ١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تح: إبراهيم الإبياري، القاهرة، ط (١٩٦٣م).
- الأعلام، الزر كلّي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١٩٩٢م).
- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ط (١٩٦١م).
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط (١٩٧٤م).
- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط (١٩٥٧م).
- الإغفال، أبو علي الفارسي، تح: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط ١، (٢٠٠٣).
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ابن أسد الفارقي، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣ (١٩٨٠).
- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ط ١ (١٣١٠هـ).
- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. فخر صالح، سليمان قدره، دار عمان - الأردن، دار الجيل - بيروت، (١٩٨٩م).
- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١٩٩٢م).
- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين، أحمد الزين، دار مكتبة الحياة. بيروت - لبنان، (د.ت).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط (١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٤ (١٣٨٠هـ - ١٩٦١م).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٥ (١٩٦٦م).
- الإيضاح العضدي، أبو عليّ الفارسيّ، تح: د. حسن فرهود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١ (١٩٦٩م).
- الإيضاح في علل النحو، الزّجاجي، تح: د. مازن المبارك، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م).
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر، ط (١٣٢٨هـ).
- البداية والنهاية، ابن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت، (د.ت).
- البسيط في شرح جمل الزّجاجي، الأشبيلي البستي، تح: د. عياد بن السبتي، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط١ (١٩٨٦م).
- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١ (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز آبادي، تح: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- البيان والتبيين، الجاحظ، تح: حسن السندوبي، المكتبة التجارية، (د.ت).
- تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، نقلة إلى العربية، د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، ط٢ (د.ت).
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، (د.ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري، تح: د. مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- تتمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي)، ابن الوردي، إشراف وتحقيق. أحمد رفعت البدرأوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١ (١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م).

- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تح: د. مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تح: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (١٩٩٧م).
- التعريفات، الجرجاني عليّ بن محمد، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو عليّ الفارسي، تح: د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١ (١٩٩٦م).
- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل القرآن
- تقويم الفكر النحوي، د. عليّ أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، (د.ت).
- التكملة، أبو عليّ الفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط ١ (١٩٨١م).
- التيسير بشرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، المكتب الإسلامي، بيروت، (د.ت).
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، تح: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط (١٣٧٤هـ).
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير الجزري، تحقيق وتعليق: د. مصطفى حداد، ود. جميل سعيد، المجمع العلمي العراقي، ط (١٩٥٦م).
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية بحلب، ط ١ (١٩٧٣).
- الحجة في علل القراءات السبع، أبو عليّ الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، مراجعة أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، (١٩٨٤).

- الحل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطلوسي، دراسة وتحقيق د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١٩٧٩م).
- الخطريات، ابن جني، تح. علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط ١، (١٩٨٨).
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تح: د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٨٩م).
- الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (١٩٥٢م).
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، محمد خير الحلواني، دار الأصبعي، دار القلم العربي، حلب، ط (١٩٧٤م).
- دائرة المعارف الإسلامية، أصدرها باللغة العربية، أحمد الشنتاوي، وإبراهيم زكي خورشيد، وعبد الحميد يونس، وراجعها د. محمد مهدي علام، دار الفكر (د.ت).
- دراسات لغوية "القياس في الفصحى — الدّخيل في العامية"، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل السامرائي، جامعة بغداد، ط (١٩٧١).
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط ١ (١٩٨٠م).
- الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام، سلسلة الكتب الحديث، ط ١ (١٩٧٤م).
- دروس في المذاهب النحوية، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١ (١٩٨٠م)، ط ٢ (١٩٨٢م).
- دلائل الإعجاز، الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط ٣ (١٩٩٢م).

- ديوان الأعشى، تح: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧ (١٩٨٣م).
- ديوان جرير، دار صادر، دار بيروت، بيروت، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
- ديوان الحطيئة، تح: نعمان محمد أمين طه، مكتبة البابي الحلبي، مصر، (١٩٥٨م).
- ديوان الخنساء، دار الأندلس، بيروت، (د.ت).
- ديوان ابن الدمينية، تح: أحمد راتب النفاخ، دار العروبة، القاهرة، (١٩٥٩م).
- ديوان رؤبة بن العجاج، تح: د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، (١٩٧١).
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٥٨م).
- ديوان الشريف الرضي، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ط (١٩٥٧م).
- ديوان الفرزدق، شرح عبد الله الصاوي، القاهرة، ط (١٩٣٦م).
- ديوان لبيد، تح: د. إحسان عباس، الكويت، ط (١٩٦٢م).
- ديوان المتنبي، شرح: عبد الرحمن البرقوقوي، المكتبة التجارية، (د.ت).
- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (١٩٥٨م).
- ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط (١٩٧٧).
- ديوان النمر بن تولب العكلي، تح: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط (٢٠٠٠م).
- رسالة الغفران، أبو العلاء المعري، تح: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف مصر، ط ٧، (١٩٨١م).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).

- الرّماني النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د.مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، ط١ (١٣٨٣هـ—١٩٦٣م).
- الزّجاجي، حياته وآثاره ومذهبه النّحوي من خلال كتابه الإيضاح العضدي، د.مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢ (١٤٠٤هـ—١٩٨٤م).
- الزمخشري لغوياً ومفسراً، مرتضى آية الله زاده الشيرازي، تقديم د.حسن نصّار، (د.ت.)..
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح.د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢ (١٩٨٠).
- سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، تح.د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ (١٤٠٥هـ—١٩٨٥م).
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، تح.د.بشار عواد معروف، د.محيي هلال السرحان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١ (١٩٨٥م).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الفكر، دمشق، ط١ (١٣٩٩هـ—١٩٧٩م).
- شرح أبيات سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح.د.محمّد الرّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١ (١٤١٦هـ—١٩٩٦م).
- شرح أبيات مغني اللّبيب، البغدادي، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدّقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١ (١٣٩٣هـ—١٩٧٣م).
- شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد السّكري، تح: عبد السّّار فراج، مراجعة محمود محمّد شاكر، دار العروبة، القاهرة، ط (١٩٦٥م).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربيّة، ط١ (د.ت.).
- شرح ألفية ابن مالك، المكناسي، دراسة وتحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط (١٩٩٩م).
- شرح التّسهيل، ابن مالك، تح:د. عبد الرحمن السيّد، ود.محمّد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط١ (١٩٩٠م).

- شرح التصريح على التوضيح، الأزهرى، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت).
- شرح جمل الزجاجة: ابن خروف الإشبيلي، تح: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، ط ١ (١٤١٩هـ).
- شرح جمل الزجاجة، ابن هشام الأنصاري، تح: د. عليّ محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط (١٩٨٥).
- شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، تح: محمد عبده عزّام، دار المعارف، مصر، ط ٥ (د.ت).
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، المكتبة التجارية، مصر، ط (١٩٥٢).
- شرح الكافية، للرّضيّ، تح: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسّسة الصّادق، طهران، ط (١٩٧٨م).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، رتبه وعلّق عليه وشرح شواهد عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ط (١٩٨٤م).
- شرح شواهد الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسيّ، عبد الله بن برّي، تح: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علّام، المطابع الأميرية، القاهرة، (١٤٠٥-١٩٨٥).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، د. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط (١٩٩٦م).
- شرح قواعد الإعراب، ابن هشام، محيي الدين الكافحي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار طلاس للدراسات، ط (١٩٨٩م).
- شرح الكافية، ابن جماعة، حققه وعلّق على شواهد، د. محمد عبد النبي عبد المجيد، مطبعة دار البيان، مصر، ط (١٩٨٧م).

- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: د. عبد المنعم أحمد حريري، دار المأمون للتراث، ط (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- شرح اللّمع، ابن برهان العكبري، تح: د. فائز فارس، السلسلة التراثية، ط (١٩٨٤م).
- شرح المفصل، ابن يعيش، مكتبة المنتبي، القاهرة، (د.ت).
- شرح المفصل في صنعة الإعراب، الخوارزمي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١٩٩٠م).
- شرح المفضليات، ابن الأنباري، تح: كارلوس لايل، بيروت، ط (١٩٢٠).
- شرح مقامات الحريري البصري، الشر يشي، نشر: عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ط (١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م).
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي، تح: د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ط (١٩٩٣).
- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تح: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، سوريا، ط (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، دار الثقافة، لبنان، ط (١٩٦٤).
- شعر الأخطل، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط (١٩٩٦م).
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسبلي، تح: د. الشريف عبد الله عليّ الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط (١٩٨٦م).
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، دار الطباعة العامرة، استانبول، ط (١٣٢٩).
- ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط (١٩٥٦م).
- طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، ط ١. (د.ت).
- طبقات النحويين واللّغويين، الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدّجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط (١٩٧٤م).

- العقد الفريد، ابن عبد ربه، بيروت، ط (١٩٨٣م).
- علل التنبيه، ابن جني، تح: د. صبحي التميمي، مراجعة د. رمضان عبد التّواب، دار أسامة، بيروت، ط ١ (١٩٨٧م).
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م).
- فصول في فقه العربيّة، د. رمضان عبد التّواب، جامعة عين شمس، القاهرة، ط (١٩٧٣م).
- فصول في النّحو، محمّد عليّ سلطاني، ود. منى الياس، المطبعة التعاونية، ط (١٩٨٢م).
- الفهرست، ابن النديم، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، ط ٣ (١٩٦٤م).
- فوات الوفيات والذيل عليها، محمّد بن شاکر الكتبي، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- فيض نشر الانشراح من روض الاقتراح، الطيب الفاسي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط ١ (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- القياس في النّحو مع تحقيق باب الشاذّ من المسائل العسكرية، لأبي عليّ الفارسي، تح. د. منى إلياس، دار الفكر، دمشق، ط ١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- القياس النّحويّ بين مدرستي البصرة والكوفة، محمّد عاشور السويح، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط ١ (١٩٩٢).
- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١ (د.ت).
- كتاب الشعر، أبو عليّ الفارسي، تح: د. محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١ (١٩٨٨م).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاج خليفة، استانبول، (١٩٤١م).
- الكلّيات، أبو البقاء الكفوي، وضع فهارسه، د. عدنان درويش، ومحمّد المصري، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط ١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

- الكوكب الدّري فيما يتخرّج الأصول النّحوية من الفروع الفقهيّة، الأسنوي،
تح:د.محمّد حسن عواد، دار عمّان، الأردن، ط(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- اللّباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تح:غازي مختار طليمات، دار
الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، (د.ت).
- اللّباب في علم الإعراب، الإسفرائينيّ، تح:د.شوقي المعريّ، مكتبة
لبنان، ناشرون، ط١(١٩٩٦).
- لسان العرب، ابن منظور، الدّار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة،
ط١(د.ت).
- لسان الميزان، العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ط(١٣٢٩هـ).
- اللّمع في العربيّة، ابن جني، تح:حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربيّة،
بيروت، ط٢(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- مجالس العلماء، الزجاجي، تح:عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي بمصر،
ودار الرّقاعي بالرياض، ط٢(١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- مجمع الأمثال، الميداني، تح:د.محمد محيي الدين عبد الحميد، دار
النصر، دمشق، (د.ت).
- المحاجة في المسائل النّحوية، الزمخشريّ، قدمت له وعلّقت عليه: د.بهيجة
باقر الحسيني، مطبعة أسعد، بغداد، ط(١٩٧٣م).
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تح:عبد الحليم النّجار،
وعليّ النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة،
القاهرة، ط(١٣٨٦هـ).
- المختصر في أخبار البشر، أبو الفداء، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ت).
- المخصّص، ابن سيده، دار الفكر، بيروت، (١٣٩٨هـ-١٨٧٨م).
- المدارس النّحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط(١٩٦٨م).
- مدرسة البصرة النّحوية، نشأتها وتطورها، د.عبد الرحمن السيد، دار
المعارف، مصر، ط١(١٩٦٨م).

- المدرسة البغدادية في تاريخ النّحو العربيّ، د.محمود حسني محمود، مؤسّسة الرّسالة، ودار عمار، بيروت، ط١ (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النّحو واللّغة، د.مهدي المخزومي، ط٢ (١٩٥٨).
- المدرسة النّحوية في مصر والشام، في القرنين السابع والثامن من الهجرة، د.عبد العال سالم مكرّم، دار الشروق، بيروت، ط١ (١٩٨٠م).
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعدّ من حوادث الزمان، اليافعي اليمني المكيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط١ (١٩٩٧م).
- مراتب النّحويين، أبو الطيب اللّغوي، تح:محمّد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر، ط٢ (١٩٩٧م).
- المرتجل في النّحو، ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: عليّ حيدر، مجمّع اللّغة العربيّة بدمشق، دمشق، ط (١٩٧٢م).
- المسائل الحليّات، أبو عليّ الفارسيّ، تح:د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (١٩٨٧م).
- المسائل الخلافية في النّحو، العكبري، تح:د.محمّد خير حلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١ (د.ت).
- المسائل الشيرازيات، أبو عليّ الفارسيّ، تح:د.حسن هنداوي، مكتبة كنوز اشبيلية، الرياض، ط١، (٢٠٠٤).
- المسائل العسكريّات، أبو عليّ الفارسيّ، إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنيّة، ط (١٩٨١م).
- المسائل العضديّات، أبو عليّ الفارسيّ، تح: شيخ الراشد، وزارة الثقافة، دمشق، ط١ (١٩٨٦م).
- المسائل المنثورة، أبو عليّ الفارسيّ، تح: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، (١٩٨٦م).
- معاني القرآن، الفراء، تح: محمّد عليّ النجار، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة، ط (١٩٦٦م).

- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار المستشرق، بيروت، ط ١ (د.ت).
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- معجم الشعراء، المرزوباني، تح. عبد الستار فراج، القاهرة، ط (١٩٦٠).
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (د.ت)
- مع النخاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها، صلاح الدين الزعبلوي، اتحاد الكتاب العرب، ط (١٩٩٢).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تح. د. مازن المبارك، ومحمد عليّ حمد الله، راجعه، سعيد الأفغاني، مكتبة سيد الشهداء، (د.ت).
- مفتاح السعادة، طاش كبرى زاده، حيدر آباد، ط (١٣٢٩هـ).
- المفضليات، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، (١٩٦٤م).
- المفصل في علم العربيّة، الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط ٢ (د.ت).
- مقامات الحريري، الحريري البصري، مكتبة ومطبعة محمد صبيح وأولاده، الأزهر، مصر، (د.ت)
- المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تح. د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة، بغداد، (١٩٨٢م).
- المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- من تاريخ العربية، د. عزيزة فوال بابتي، الجامعة اللبنانية، طرابلس، ط ١ (١٩٨٣).
- من تاريخ النحو (تاريخ ونصوص وفق منهاج شهادة فقه اللغة الجامعة اللبنانية)، د. سعيد الأفغاني، دار الفكر، (د.ت).
- المنصف، ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (١٩٥٤م).
- الموجز في النحو، ابن السراج، تح: مصطفى الشويبي وزميله، مؤسسة بدران للطباعة، بيروت، (١٩٦٥م).

- الموفي في النحو الكوفي، الكنغراوي الاستانبولي، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، (د.ت).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، دار الكتب المصرية، (١٩٣٢م).
- النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم عبد الله رفيده، الدار الجماهيرية، ط٣ (١٩٩٠).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأثير، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ط (١٩٦٧م).
- نشأة النحو، تاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تعليق عبد العظيم الشناوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي، القاهرة، ط٢ (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).
- نظم الفرائد وحصر الشرائد، ابن بركات المهلب، تح: عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١ (١٩٨٦م).
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، التلمساني، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، تح: محمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، ط (١٩٦٣).
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، مكنية الإسلامية، الجعفري التبريزي، طهران، ط٣ (١٣٨٧هـ).
- همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٩٩٨م).
- الوافي بالوفيات، الصفدي، تح: مجموعة من الباحثين، إصدار جمعية المستشرقين الألمانية، مطابع مختلفة، (د.ت).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط (د.ت).
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الينسابوري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحسين التجارية، مطبعة حجازي، القاهرة، (د.ت).

رسائل الماجستير

- المسائل البغداديات (المسائل المشكّلة المعروفة بالمسائل البغداديات)، الفارسيّ، إشراف. أ. د. شاكّر الفحام، تح. رفاه طرقي، دمشق، (١٩٨١).
- نظريّة العامل وتطبيقها عند ابن جني، حسن عبد الكريم شحود، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، (١٩٩٧م).

فهرس الموضوعات

الصفحة	المقدمة:
٢٥—١١	التمهيد
١٢	أبو عليّ الفارسيّ — حياته
١٤	منزلته
١٥	ثروته وأخلاقه
١٧	كتبه
١٩—١٨	شيوخه وتلاميذه
٢١	حياة ابن يعيش
٢٢	صفاته
٢٣	ثقافته وعلمه
٢٦— ٢٣	شيوخه وتلاميذه

٧٠— ٢٧	الفصل الأول: المدارس النحوية وموقف الفارسيّ منها
٢٧	المدارس النحويّة :
٢٨	المذهب البصري
٣٢	المذهب الكوفي
٣٩	المذهب البغدادي
٥٩—٤٤	— موقف الفارسيّ من الخلافات بين المدارس وظاهرة تعدّد الآراء في المسألة الواحدة:
٤٤	١— المبتدأ والخبر
٤٦	٢— الأحرف المشبهة بالفعل

الصفحة

- ٤- أفعال المدح ٥١
٥- مسائل أخرى ٥٢
- الآراء التي انفرد بها الفارسيّ، أو اجتهد فيها: ٦٠

الفصل الثاني: منهج الفارسيّ

٧١ - ١٠١

- السماع ومصادره: ٧٣
١- القرآن الكريم والقراءات ٧٤
٢- الحديث الشريف ٧٨
٣- كلام العرب: ٨٠
أ - الشعر ٨٠
ب - النثر ٨٤
- القياس ٨٨
- التعليل ٩٦
الحدود والمصطلحات النحوية عند الفارسيّ ١٠٠

الفصل الثالث: ابن يعيش مذهباً ومنهجاً :

١٠٣ - ١٥٢

- ابن يعيش والمذاهب النحوية: ١٠٦
١- موقفه من المذهب البصري ١٠٧
٢- موقفه من المذهب الكوفي ١١١
٣- موقفه من المذهب البغدادي ١١٤
آراء ابن يعيش: ١١٦
١- مخالفته لبصريين متقدمين ١١٦
٢- مخالفته لبصريين متأخرين ١١٧

الصفحة

١٢٧	منهج ابن يعيش:
١٢٧	أولاً- منهجه في السماع ومصادره
١٢٩	١- القرآن الكريم والقراءات
١٣٢	٢- الحديث الشريف
١٣٤	٣- الشعر
١٣٦	٤- كلام العرب وأمثالهم
١٣٨	ثانياً- منهجه في القياس
١٤٣	ثالثاً- منهجه في التعليل
١٥١	رابعاً - منهجه في الحدود والمصطلحات النحوية

الفصل الرابع: القضايا النحوية بين الفارسي وابن يعيش

	المسائل المشتركة:
١٥٦	أولاً- مسائل الأسماء
١٦٥	ثانياً - مسائل الأفعال
١٦٧	ثالثاً- مسائل الحروف
	المسائل الخلافية:
١٧٠	أولاً- مسائل الأسماء
١٧٦	ثانياً- مسائل الأفعال
١٨٠	ثالثاً- مسائل الحروف
١٨٤	رابعاً- مسألة الجملة
١٨٧	خاتمة (أحكام ونتائج)
١٩١	المصادر والمراجع

